



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2025 /

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية
-دراسة مقارنة مع الإشارة إلى فرص الجزائر-

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطالب(ة):

د. قحايرية

سيف الدين

▪ منصوري وصال

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ تعليم عالي	بهلول لطيفة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر "أ"	قحايرية سيف الدين
ممتحنا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر "أ"	بوراس نادية

2024-2025





ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية، مع التركيز على تجربة الجزائر. تبدأ الدراسة بتوضيح الإطار النظري لمفهوم العملات الرقمية المركزية، وأسباب إصدارها، وأنواعها، مع إبراز الفرق بينها وبين العملات المشفرة التقليدية. كما تستعرض الدراسة السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية لتكوين فهم شامل. في الجانب التطبيقي، تحلل الدراسة تأثير العملات الرقمية المركزية من خلال مقارنة تجارب الصين وروسيا، مع دراسة واقع التحول الرقمي في الجزائر. وتبين النتائج وجود تحديات بنيوية ومؤسسية تعيق تطبيق الدينار الرقمي، إلى جانب فرص لتعزيز فعالية السياسة النقدية. في الختام، تؤكد الدراسة أن تبني العملة الرقمية المركزية في الجزائر ممكن، لكنه يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية، إصلاحات مؤسسية، ووضع إطار قانوني وتنظيمي واضح. كلمات مفتاحية: العملات الرقمية المركزية، الدينار الرقمي، السياسة النقدية، الجزائر.

Summary:

This study aims to analyze the impact of central bank digital currencies (CBDCs) on monetary policy, focusing on the case of Algeria. It begins by explaining the theoretical framework of CBDCs, their issuance motivations, types, and distinctions from traditional cryptocurrencies. The study also reviews conventional and unconventional monetary policies to provide a comprehensive understanding. On the practical side, it examines the influence of CBDCs by comparing the experiences of China and Russia, alongside an analysis of Algeria's digital transformation landscape. The findings reveal structural and institutional challenges hindering the implementation of a digital dinar, alongside opportunities to enhance monetary policy effectiveness. In conclusion, the study confirms that adopting a CBDC in Algeria is feasible but requires digital infrastructure development, institutional reforms, and a clear legal and regulatory framework.

Keywords: Central Bank Digital Currency, Digital Dinar, Monetary Policy, Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

I ملخص الدراسة

II فهرس المحتويات

V قائمة الجداول

VI قائمة الأشكال

أ-ه مقدمة

1 الفصل الأول: الإطار النظري للعمليات الرقمية المركزية

2 تمهيد:

3 المبحث الأول: مدخل للعمليات الرقمية

3 المطلب الأول: مفهوم العمليات الرقمية

8 المطلب الثاني: الفرق بين العمليات الرقمية والنقود الالكترونية

9 المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العمليات الرقمية

12 المبحث الثاني: عموميات حول العمليات الرقمية المركزية

12 المطلب الأول: مفهوم العمليات الرقمية المركزية

16 المطلب الثاني: النموذج العام للعمليات الرقمية المركزية

18 المطلب الثالث: مبررات إصدار العمليات الرقمية المركزية

20 المبحث الثالث: العمليات الرقمية الأخرى

20 المطلب الأول: العمليات المشفرة

22 المطلب الثاني: العمليات المستقرة

23 المطلب الثالث: مقارنة بين العمليات الرقمية المركزية والعمليات المشفرة والمستقرة

26 خلاصة الفصل الأول:

27	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية
28	تمهيد:
29	المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية
29	المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة النقدية
30	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
31	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
33	المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية التقليدية
33	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية التقليدية
35	المطلب الثاني: أدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية
40	المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية التقليدية
42	المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية
42	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية
45	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وقنوات انتقالها
49	المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية غير تقليدية
51	خلاصة الفصل الثاني:
52	الفصل الثالث: دراسة التطبيقية لتأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية
53	تمهيد:
54	المبحث الأول: الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية وانعكاساتها على السياسة النقدية
54	المطلب الأول: آليات تأثير العملات الرقمية المركزية على أدوات السياسة النقدية التقليدية
55	المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية لاعتماد العملات الرقمية المركزية
57	المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين تجربة الصين وروسيا في اعتماد العملات الرقمية المركزية
57	المطلب الأول: الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية لاعتماد العملة الرقمية في الصين وروسيا
62	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد العملة الرقمية في التجريبتين

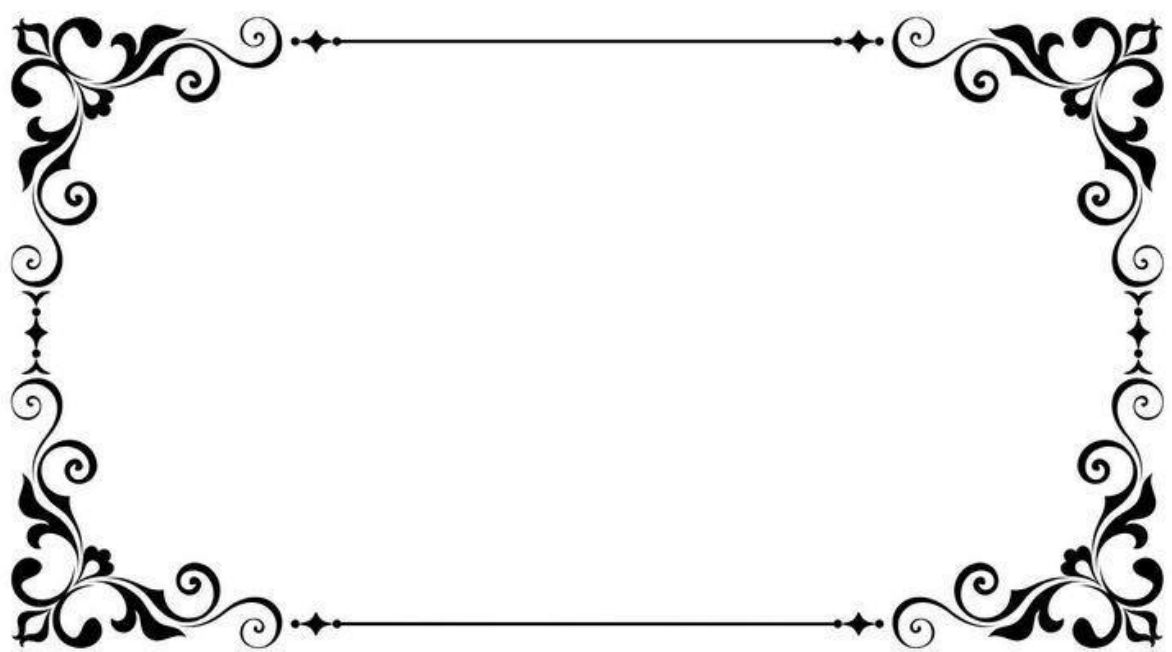
66	المطلب الثالث: تقييم أداء الصين وروسيا في مجال العملات الرقمية (2021-2024)
70	المبحث الثالث: آفاق تطبيق العملة الرقمية المركزية في الجزائر
71	المطلب الأول: واقع التحول الرقمي والبنية التحتية المالية في الجزائر
77	المطلب الثاني: فرص وعوائق استخدام الدينار الرقمي في الجزائر
87	خلاصة الفصل:
88	خاتمة
92	قائمة المراجع

قائمة الجداول

- 7 الجدول 01: التطور التاريخي العملات الرقمية
- 9 الجدول 02: الفرق بين العملات الرقمية والنقود الالكترونية
- 11 الجدول 03: مزايا ومخاطر العملات الرقمية
- 25 الجدول 04: المقارنة بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والمستقرة
- 60 الجدول 05: تطور مؤشرات اليوان الرقمي في الصين (2021-2023)
- 62 الجدول 06: مؤشرات أولية لتجربة الروبل الرقمي في روسيا (2021-2023)
- 64 الجدول 07 مقارنة بين أثر العملات الرقمية على السياسة النقدية في الصين وروسيا (2020-2023)
- 87..... الجدول 08: جدول مقارنة بين تجرتي الصين وروسيا في إصدار عملتيهم الرقمية حسب بعض المعايير

قائمة الأشكال

- الشكل 01: العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية حسب مخطط الوردة لتصنيف العملات 15
- الشكل 02: النموذج العام للعملات الرقمية المركزي 17
- الشكل 03: أنواع العملات الرقمية 20
- الشكل 04: تصور حول شكل الدينار الرقمي الجزائري. 72
- الشكل 05: نموذج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري 74



تشهد الساحة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة موجة من التحولات العميقة والمتسارعة، التي مست مختلف جوانب الأنشطة المالية والاقتصادية، بفعل ما يشهده العالم من تطور هائل في مجال التكنولوجيا الرقمية والابتكار المالي. هذا الواقع الجديد أفرز بيئة مالية متغيرة، حيث أصبحت الرقمنة عنصرا فاعلا في إعادة تشكيل النظم الاقتصادية والمالية، لا سيما في ظل تزايد الاعتماد على الوسائط الرقمية في المعاملات، مما جعل التكنولوجيا الرقمية تحتل مكانة محورية في رسم معالم السياسة النقدية المعاصرة. لقد أصبح من الواضح أن المفاهيم التقليدية للنقد والمال بدأت تخضع لتحولات تدريجية، الأمر الذي يدفع إلى إعادة النظر في كيفية السياسات النقدية مع هذه التغيرات الجوهرية.

وفي هذا الإطار المتغير، برزت العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية كواحدة من أبرز الابتكارات التي تثير اهتماما واسعا من قبل مختلف الفاعلين في الساحة النقدية والمالية، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو تلك السائرة في طريق النمو. هذه العملات، التي تمثل شكلا جديدا من أشكال النقد الرقمي الذي يصدر ويدار من طرف السلطات النقدية، لا تقتصر أهميتها على كونها وسيلة دفع حديثة، بل تتعدى ذلك لتكون أداة استراتيجية يمكن أن تسهم في دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية، بما في ذلك ضبط السيولة، تعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة أنظمة الدفع الوطني والدولي. كما تمثل هذه العملات محاولة للاستجابة لمتطلبات الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتسم بالتنافسية، والسرعة، والتطور المستمر في التقنيات المالية الحديثة.

إن النقاش الدولي حول العملات الرقمية للبنوك المركزية يعكس إدراكا متزايدا بأهميتها وبدورها المستقبلي في النظام النقدي العالمي. وقد أصبحت هذه العملات في صلب الاهتمامات الاستراتيجية للعديد من الدول، التي تسعى من خلالها إلى تعزيز السيادة النقدية، وتحقيق مزيد من الشفافية والرقابة على المعاملات المالية، إلى جانب تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام النقدي الرسمي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العملات المشفرة الخاصة، وتنامي الاقتصاد غير النقدي.

لكن، وعلى الرغم من التوجهات المتزايدة نحو رقمنة العملة، تظل قدرة الدول على مواكبة هذا التحول غير متكافئة، حيث تواجه العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والأطر التشريعية والتنظيمية، إضافة إلى ضرورة بناء الثقة في المنظومة الرقمية الجديدة. وهو ما يفتح المجال أمام العديد من التساؤلات الجوهرية المرتبطة بمدى نجاعة هذا التحول في دعم السياسة النقدية، والآثار التي يمكن أن تترتب عنه على المديين القصير والبعيد.

2. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية؟ وما هو واقع هذا التأثير في تجربتي الصين وروسيا؟ و هل هناك فرص للجزائر لتبني مثل هذه العملة؟

3. التساؤلات الفرعية

- انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، فإنها تندرج لدينا جملة من الأسئلة الفرعية والتي نوضحها كما لي:
- فيما تتمثل أبرز الانعكاسات لاعتماد العملات الرقمية المركزية على المعاملات المالية؟
 - ما هي الانعكاسات الاقتصادية والنقدية لاعتماد كل من الصين وروسيا للعملات الرقمية المركزية على أنظمتها المالية؟
 - ما العوائق الرئيسية التي تعترض إصدار وتطبيق الدينار الرقمي في الجزائر؟

4. فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية الرئيسة لدراستنا، فإننا نضع الفرضية الرئيسة الآتية:

يمثل تطوير العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)) فرصة استراتيجية لتعزيز فعالية السياسة النقدية و هو ما يظهر في تجربتي روسيا و الصين و يمكن للجزائر تبنيها بشرط توفر بنية تحتية رقمية ملائمة وتجاوز التحديات المؤسسية والتقنية.

انطلاقا من هذه الفرضية، تندرج لدينا الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية 01: يمكن ان تساهم العملات الرقمية المركزية في تحسين كفاءة المعاملات المالية من خلال تعزيز الشمول المالي وتقليص التكاليف وزيادة سرعة التحويلات.

الفرضية الفرعية 02: يمكن القول انه أدى اعتماد كل من اليوان الرقمي الصيني والروبل الرقمي الروسي إلى التأثير على بعض مؤشرات السياسة النقدية، على غرار التحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة.

الفرضية الفرعية 03: قد تشكل التحديات التقنية والمؤسسية عائقًا حقيقيًا أمام إصدار الدينار الرقمي وتطبيقه فعليًا في الجزائر.

5. أهمية الدراسة: يأتي أهمية هذه الدراسة كما يلي:

تتبع أهمية هذه الدراسة من التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام النقدي العالمي، نتيجة التطور التكنولوجي والابتكارات المالية، وعلى رأسها العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وتبرز هذه الأهمية بشكل خاص في السياق الجزائري، حيث لا تزال البنية التحتية الرقمية والمؤسسية في طور النمو، مما يجعل دراسة إمكانية تطبيق العملة الرقمية وتقييم أثرها على السياسة النقدية أمرًا ضروريًا. كما تسهم هذه الدراسة في سد فراغ بحثي قائم في الأدبيات الاقتصادية الوطنية حول موضوع حديث ومتشعب مثل العملات الرقمية المركزية (CBDC).

6. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل الإطار المفاهيمي والنظري للعملات الرقمية المركزية، وبيان خصائصها ومميزاتها مقارنة بالعملات التقليدية والمشفرة.
- دراسة آليات عمل السياسة النقدية التقليدية والحديثة، وربطها بإمكانيات تطوير العملة الرقمية المركزية.
- تقييم مدى جاهزية الجزائر لاعتماد العملة الرقمية المركزية، من خلال تحليل واقع البنية الرقمية والتحديات المؤسسية والتنظيمية.
- استشراف تأثير اعتماد الدينار الرقمي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي، والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

7. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال تحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بالعملات الرقمية المركزية والسياسة النقدية، بالإضافة إلى استعراض التجارب الدولية في هذا المجال.

8. حدود الدراسة

تقف هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الزمانية: تمتد هذه الدراسة خلال فترة عام 2023، باعتبارها المرحلة التي شهدت فيها العملات الرقمية المركزية تطورات ملحوظة على الصعيدين النظري والتطبيقي، خاصة من طرف الصين وروسيا.
- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على تحليل تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية من منظور اقتصادي وتقني، مع التركيز على تجارب الصين وروسيا كنماذج تطبيقية، إضافة إلى دراسة جاهزية الجزائر لإصدار الدينار الرقمي، وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة من بيانات وتقارير رسمية ومصادر ثانوية دون الاعتماد على بيانات أولية ميدانية مباشرة.
- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة تحليل العملات الرقمية المركزية من حيث تأثيرها على السياسة النقدية، مع التركيز على التجارب الدولية مثل الصين وروسيا، إضافة إلى حالة الجزائر.

9. أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الموضوعية:

1. حداثة الموضوع: يُعد موضوع العملات الرقمية المركزية من المواضيع الحديثة والرائدة التي تشهد اهتماماً متزايداً من طرف البنوك المركزية، خاصة مع تطور التكنولوجيا المالية.
2. الأهمية الاقتصادية: يمثل هذا الموضوع نقطة تقاطع بين التكنولوجيا والسياسات النقدية، مما يمنحه أهمية كبيرة في فهم مستقبل الأنظمة النقدية والمالية.

3. قلة الدراسات في المجال: لا يزال موضوع تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية غير مطروق بشكل كافٍ، خاصة في الأدبيات العربية، ما يوفر فرصة للمساهمة في سد هذا الفراغ البحثي.
4. التحولات العالمية: مع ازدياد عدد الدول التي تطور أو تختبر عملات رقمية مركزية، يصبح من الضروري دراسة آثار هذه التحولات على أدوات السياسة النقدية المعتمدة حالياً.

ثانياً: الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بالموضوع: راودني فضول علمي كبير لفهم كيفية تأثير التطورات التكنولوجية على القرارات الاقتصادية والنقدية.
 2. الرغبة في التخصص في المجال المالي: يتماشى هذا الموضوع مع ميولي الأكاديمية وتوجهي نحو التعمق في مجال الاقتصاد النقدي والتكنولوجيا المالية.
 3. توسيع المعارف الأكاديمية: اختيار هذا الموضوع أتاح لي فرصة الإطلاع على مراجع ودراسات حديثة، الأمر الذي ساهم في تطوير قدراتي التحليلية والنقدية.
 4. مواكبة سوق العمل: باعتبار أن العملات الرقمية والابتكارات المالية باتت من الكفاءات المطلوبة، فإن تناول هذا الموضوع يُعزز فرصتي في الاندماج المهني مستقبلاً.
10. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات، يمكن تصنيفها كما يلي:

1. ندرة المراجع باللغة العربية: نظراً لحدثة موضوع العملات الرقمية المركزية، كان من الصعب العثور على مراجع ومصادر كافية باللغة العربية، مما اضطرني إلى الاعتماد بشكل كبير على المراجع الأجنبية، وخاصة تقارير البنوك المركزية والمنظمات الدولية.
2. قلة الدراسات السابقة: باعتبار أن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث والتطوير في أغلب الدول، فقد واجهت صعوبة في إيجاد دراسات أكاديمية سابقة تتيح المقارنة أو تعزز التحليل النظري.

3. تعقيد الجانب التقني: يطرح موضوع العملات الرقمية المركزية إشكالات تقنية متقدمة تتطلب فهماً لأنظمة الدفع الرقمية، وهو ما استدعى بذل جهد إضافي لفهم الجوانب التقنية بشكل مبسط ومناسب للسياق الاقتصادي.

4. ضعف البيانات والإحصائيات: لم تكن البيانات المتعلقة بتجارب الدول في هذا المجال متاحة بشكل شامل ومحدث دائماً، خاصة فيما يخص أثر هذه العملات على السياسة النقدية الفعلية، نظراً لأن أغلب المشاريع لا تزال في مراحل تجريبية.

5. التداخل بين المفاهيم: واجهت صعوبة في التمييز بدقة بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة (اللامركزية)، خصوصاً في بعض الدراسات التي لم توضح الفروقات بشكل جلي.

11. هيكل الدراسة:

بغرض إتمام هذه الدراسة بشكل متوازن، قمنا بتقسيمها إلى ثلاث (03) فصول، وكان ذلك كما يلي:

الفصل الأول: هذا الفصل بعنوان الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية، وقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مدخل للعملات الرقمية من خلال المبحث الأول، ثم قمنا بعرض عموميات عن العملات الرقمية المركزية من خلال المبحث الثاني، ثم المبحث الثالث الذي عرضنا من خلاله العملات الرقمية الأخرى.

الفصل الثاني: معنون بالإطار النظري للسياسات النقدية، حيث تطرقنا من خلاله إلى عموميات حول السياسة النقدية من خلال المبحث الأول، والإطار النظري للسياسة النقدية التقليدية من خلال المبحث الثاني، ثم الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية من خلال المبحث الثالث.

الفصل الثالث: المتمحور حول الإطار التطبيقي لتأثير العملات الرقمية المركزية على السياسات النقدية، حيث تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية وانعكاساتها على السياسة النقدية، ثم المبحث الثاني الذي قدمنا من خلاله دراسة مقارنة بين تجربة الصين وروسيا في اعتماد العملات الرقمية المركزية، ختاماً بالمبحث الثالث الذي وضعنا من خلاله آفاق تطبيق العملة الرقمية المركزية في الجزائر.

12. الدراسات السابقة:

في إطار دراسة موضوع تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية، من الضروري التطرق إلى بعض الجهود البحثية السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، سواء من حيث البعد النظري أو التحليل التطبيقي. ويساعد استعراض هذه

الدراسات على إبراز الفجوة البحثية التي تحاول هذه الدراسة سدّها، كما يوضح الإضافات التي جاءت بها. فيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة مرتبة ترتيباً زمنياً:

الدراسة الأولى: دراسة "إلهام تريكي" مقال بعنوان "أثر العملات المشفرة على السياسة النقدية" (2024).¹

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل التوسع المتزايد لاستخدام العملات المشفرة، وذلك من خلال تحليل انعكاسات هذا التوسع على أدوات السياسة النقدية التقليدية. وتهدف الدراسة إلى فهم طبيعة التحديات التي تفرضها هذه العملات على قدرة البنوك المركزية في التحكم بالعرض النقدي، وأسعار الفائدة، وفعالية أدوات التدخل النقدي. وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي كأداة رئيسية لفهم العلاقات بين المتغيرات، مستنداً إلى تحليل المعلومات المتاحة حول العملات المشفرة وتأثيرها الاقتصادي، واستظهر التغيرات التي قد تحدث في بنية السياسة النقدية مستقبلاً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- توسع العملات المشفرة يشكل تحدياً جوهرياً أمام فعالية السياسة النقدية، وقد يؤدي إلى تآكل دور البنوك المركزية التقليدي؛
- إصدار أصول رقمية دون مراعاة حجم العرض النقدي قد يتسبب في اضطرابات اقتصادية كالتضخم أو الانكماش، نظراً لطبيعتها غير التضخمية؛
- انخفاض قدرة البنوك المركزية على التحكم في أدواتها التقليدية، كعمليات السوق المفتوح وأسعار إعادة الخصم، بفعل تراجع فعاليتها؛
- احتمال تقويض فاعلية أدوات الدين العام بسبب تحول التعاملات نحو الأصول الرقمية البديلة.

الدراسة الثانية: دراسة "جمال ملكي"، مقال بعنوان "أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري" (2023).²

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالعملات الرقمية، والسياسة النقدية، والدينار الرقمي، وذلك عبر تحليل الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، مع إبراز أثر هذه العملات على الاقتصاد، والتأكيد على أهمية الأطر التشريعية والتكنولوجية في تعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على الإصدار والتداول النقدي. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال ضبط المفاهيم نظرياً وتحليل الروابط بين المتغيرات بناءً على المعطيات العلمية السابقة، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال استعراض تجربة الجزائر وتحليل توجهات البنك المركزي نحو إصدار الدينار الرقمي، بالاستناد إلى التقارير الرسمية والبيانات الصادرة عن الجهات المختصة. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها:

- تزايد انتشار العملات الرقمية اللامركزية على مستوى عالمي؛

¹ إلهام تريكي، أثر العملات المشفرة على السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2024.

² جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023.

- وجود حاجة ملحة لاعتماد عملة رقمية مركزية للحد من مخاطر العملات غير الخاضعة للرقابة؛

- إمكانية الدينار الرقمي في دعم أدوات السياسة النقدية والتحكم في المعروض النقدي؛

- مساهمته في تحسين قنوات التدفق النقدي والإقراض بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية.

الدراسة الثالثة: دراسة "ليندة آيت بشير"، مقال بعنوان "دراسة تحليلية للأثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية" (2022).³

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تسارع تبني البنوك المركزية للعملات الرقمية في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المشفر. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الآثار المحتملة لاعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، والوساطة المالية، والاستقرار المالي، وتأثير ذلك على نظم العمل المالي التقليدية. اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي سمح بفهم الظاهرة بشكل معمق من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، منها:

- ضرورة تحقيق توازن دقيق بين الفوائد الاقتصادية والمالية التي توفرها العملات الرقمية المركزية، والمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن اعتمادها؛

- أهمية تصميم في وتقني محكم للعملات الرقمية للبنوك المركزية يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والمالية لكل دولة وقطاعها المالي؛

- تأثير اعتماد العملات الرقمية على تعزيز الوساطة المالية وتقليل تكاليف المعاملات، مع ضرورة مراعاة الاستقرار المالي وحماية النظام المالي من المخاطر التقنية والتنظيمية؛

- الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية وتشريعية متكاملة تواكب هذه التطورات الرقمية لضمان استخدام مستدام وآمن للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

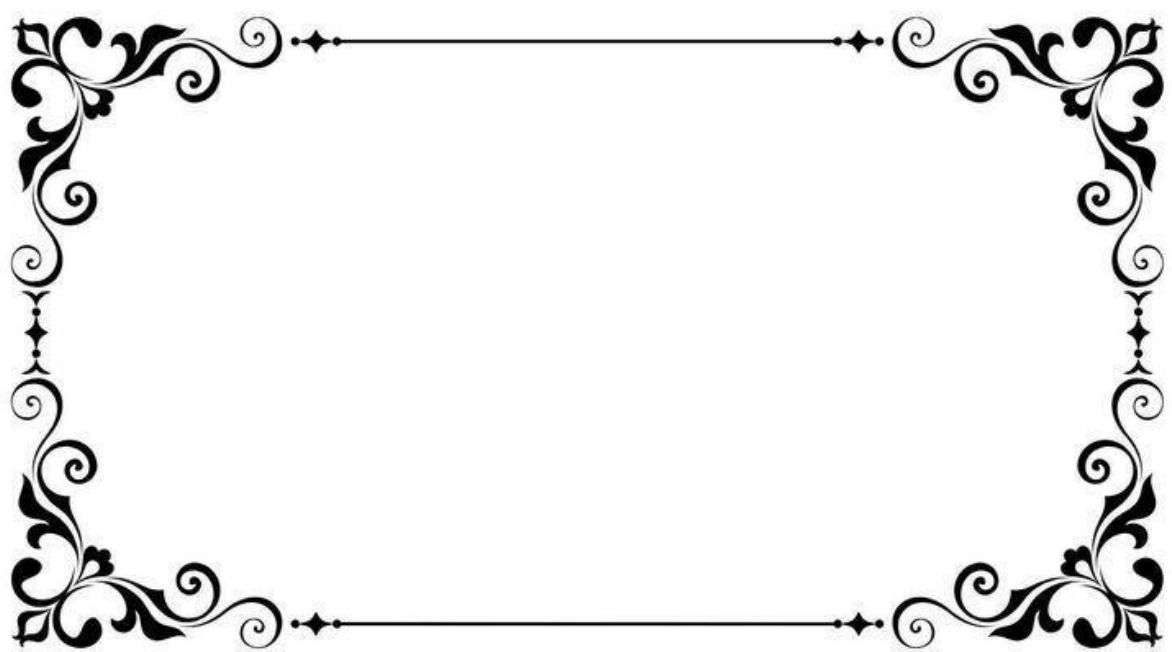
ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، سواء من حيث المنهجية أو المعالجة النظرية والتطبيقية. ففي الوقت الذي ركزت فيه معظم الدراسات السابقة على الأبعاد النظرية أو على حالة واحدة دون التوسع في المقارنة، جاءت هذه الدراسة لتقدم مقارنة مقارنة شاملة بين تجربتي الصين وروسيا في توظيف العملات الرقمية المركزية، مع تحليل معمق لإمكانية تطبيق هذا النموذج في الجزائر. كما انفردت الدراسة بدمج التحليل النظري مع المعطيات التطبيقية، حيث تناولت بالنقد والتحليل واقع التحول الرقمي في الجزائر، وكشفت عن التحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجه مشروع إطلاق الدينار الرقمي. ومن ناحية أخرى، سعت الدراسة إلى تقديم نتائج دقيقة وواقعية مبنية على تحليل مقارنة واستقراء لتجارب الدول. وقد أسهم هذا التوجه في إضفاء بعد

³ ليندة آيت بشير، دراسة تحليلية للأثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، 2022.

تطبيقي ملموس على البحث، مما يجعله إضافة نوعية للمكتبة الاقتصادية الجزائرية، خاصة في ظل حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي عالجت به هذا العمق والترابط بين المستويات النظرية والتطبيقية.

.



تمهيد:

شهدت الأنظمة المالية تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي. ومن أبرز هذه التطورات ظهور العملات الرقمية التي غيرت الطريقة التقليدية للتعاملات المالية. ورغم أن معظم العملات الرقمية تعتمد على اللامركزية، فإن بعض البنوك المركزية حول العالم بدأت في تطوير عملات رقمية خاصة بها تسعى من خلالها إلى تعزيز كفاءة الأنظمة المالية وزيادة الشفافية في المعاملات.

ومن خلال هذا الفصل، نسعى لتقديم نظرة شاملة حول الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية. ولتحقيق ذلك، قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين حيث:

المبحث الأول: مدخل للعملات الرقمية؛

المبحث الثاني: لمحة عن العملات الرقمية المركزية؛

المبحث الثالث: العملات الرقمية الأخرى.

المبحث الأول: مدخل للعملات الرقمية

أصبحت العملات الرقمية من المواضيع البارزة في النقاشات الاقتصادية والتقنية، خاصة في ظل التطور السريع في مجال التكنولوجيا وانتشار الإنترنت. تمثل هذه العملات شكلاً جديداً للنقود يعتمد على تقنيات متطورة مثل التشفير، مما يميزها عن النقود التقليدية. نظراً لاستخدامها المتزايد في مختلف المجالات المالية، بات من الضروري دراسة هذه العملات ومعرفة مزاياها ومخاطرها. ومن خلال هذا المبحث، نهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول العملات الرقمية وهو ما نحاول توضيحه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية

أصبحت العملات الرقمية تشكل جزءاً مهماً من النظام المالي المعاصر، حيث تميزت بخصائص فريدة جعلتها تحظى بشعبية كبيرة في السنوات الأخيرة. من خلال ما يلي، نقدم تعريفاً لهذه العملات ونستعرض أبرز خصائصها.

أولاً/ تعريف العملات الرقمية

قبل التطرق إلى تعريف العملات الرقمية لابد من التعرف على العملة أولاً. وبذلك فالعملة هي: وحدة التبادل التجاري التي توجد بها الدول وتكون مقبولة قبولاً عاماً للدفع في السلع والخدمات، وتختلف من دولة إلى أخرى، وهي عند الاقتصاديين أعم من النقد، فالنقود هي كل شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة.⁴

تشير "الرقمنة" عموماً إلى عملية تغيير المعلومات من الشكل المادي التناظري إلى الشكل الرقمي. وبالنسبة للنقود لإنها تشير إلى إنشاء تمثيل رقمي للنقود، أو نقل النقود من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي. وبذلك يمكن تعريف العملات الرقمية على أنها شكل من أشكال العملات المتاحة فقط في شكل رقمي، يمكن الوصول لها والتعامل بها فقط عن طريق الحواسيب أو الأجهزة المحمولة، لأنها لا توجد في صورة مادية.⁵

⁴ ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة "البيتكوين نموذجاً"، ندوة بعنوان العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة - المملكة العربية السعودية، 8 نوفمبر 2021، ص 8.

⁵ عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية العملات الرقمية العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 17.

يمكن تعريف العملة الرقمية على أنها عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل مادي وتعمل كوسيط لقيمة التبادل وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها، وتعتمد على تقنية سلسلة الكتل في إنشاء وخلق وحدات العملة، كما أن العملات الرقمية تتمتع بالعديد من المزايا التي تسمح بالمعاملات الفورية التي تتم مباشرة بين الأطراف المتعاملة دون الحاجة لوسطاء، وتستخدم بسلاسة لتسديد المدفوعات عبر الحدود وعند الاتصال بالأجهزة والشبكات العالمية للمعلومات.⁶

حسب الباحث ميلاني سوان Melanie Swan في كتابه "بلوكتشين: مخطط لاقتصاد جديد" شرحًا للعملة الرقمية على أنها سلسلة من الشيفرات البرمجية التي تحدد العملة وتحمي النظام باستخدام التشفير، ويمكن أن تتضمن أيضًا معلومات إضافية.⁷

وبناء على التعريفات السابقة بإمكاننا القول أن العملات الرقمية هي عملات لا توجد إلا بشكل رقمي، أي أنها لا تمتلك شكلاً ماديًا. تعتمد على التشفير لضمان أمان المعاملات وحمايتها من التلاعب، وتعمل كوسيط للتبادل والقيمة المالية. تتيح هذه العملات إجراء المعاملات مباشرة بين الأطراف دون الحاجة لوسطاء، مما يسهل إتمام المدفوعات عبر الحدود بسرعة وأمان.

ثانياً/ خصائص العملات الرقمية

عند التأمل في حقيقة هذه العملات الرقمية وكيفية عملها والتعامل معها تظهر عدة خصائص لها ويمكن إجمالها فيما يأتي:⁸

- هذه العملات غير ملموسة وليس لها وجود مادي وإنما هي عملات رقمية وهمية افتراضية لا وجود حقيقي في أيدي الناس ومشفرة، أي لا يعرف أصحابها ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم؛

⁶ أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 10)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 7.

⁷ Jeffrey E. Glass. **WHAT IS A DIGITAL CURRENCY?**, The Journal of the Franklin Pierce Center for Intellectual Property, Volume 57, Number 3, Columbia Law School, 2017, P 483.

⁸ صالح المختار مبارك عمر، العملات الرقمية "البيتكوين نموذجاً" خصائصها ومخاطر التعامل بها، مجلة كليات التربية، العدد الثاني العشرون، كلية الاقتصاد العجليات، جامعة الزاوية، ص 428-429.

- التذبذب الكبير في أسعار هذه العملات فقد ترتفع بشكل جنوني في فترة وجيزة وقد تنخفض كذلك بحيث يكون المالكون لها على مخاطرة كبيرة فقد يتحقق لهم ربح كبير أو خسارة كبيرة غير متوقعة في عشية وضحاها ومن غير مقدمات ومن غير وجود أسباب منطقية أو تحليل اقتصادي وقد وصف موقع "البيتكوين" بأن سعره "متطايّر" وأن هذه العملة عبارة عن أصول عالية المخاطر؛

- إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية؛
- عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها ، فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية وتنتقل من بلد إلى آخر بكل حرية ودون أية حواجز أو حدود ولعل "البيتكوين" أبرز نموذج لنشاط اقتصادي حر حيث دأبت الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية على ترسيخ مفهوم الحرية الاقتصادية في الإنتاج والتملك والتبادل وتقليل القيود والحواجز في انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وها هي عملة "البيتكوين" جاءت كتطبيق عملي وواقعي لهذه الأفكار حيث لا رقابة محلية ولا دولية عليها ولا قيود ولا ضوابط لها ولا قوانين ولا تشريعات، بل هي عبارة عن نقود تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها؛

- عدم وجود أي غطاء لهذه العملات سواء من الذهب والفضة أو من العملات الدولية الأخرى كالดอลลาร์ واليورو أو غيرهما؛

- عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشتريين لهذه العملة، بل لا حاجة إلى وسطاء، لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق الإنترنت من خلال مبدأ الند بالند (PEER TO PEER) ومن غير تكلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويلات الأموال المعهودة؛

- إن التعامل بهذه العملات إنما يكون على شبكة الإنترنت فقط دون الذهاب إلى البنوك أو أية مؤسسة مالية أخرى لإجراء معاملات يكون فيها "البيتكوين" طرفاً فيها على سبيل المثال.

يمكن إيجاز هذه الخصائص كما يلي:⁹

- أنها عملة ليس لها أي وجود مادي، كما أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية؛

⁹ هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية بالتطبيق على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، المجلة العربية للتجارة والتمويل، المجلد 42، العدد 03، مصر، 2022، ص 8.

- يستخدمها الشركات والاشخاص عن طريق شبكات الانترنت فقط؛
- العملة الرقمية ماهي الا بيانات مشفرة يتم وضعها الكترونيا؛
- العملة الرقمية ثنائية الأطراف (يتم نقلها بين طرفين اثنين فقط المستهلك والمنتج) دون الحاجة الى طرف ثالث؛
- يستطيع أي شخص او هيئة ابتكار هذه النوعية من العملات؛
- لا يقوم البنك المركزي التابع لاي دولة بإصدارها وانما يتم انشاؤها عن طريق شركات او مؤسسات خاصة؛
- عدم امكانية تتبع العمليات التي تتم بها؛

ثالثاً/ نشأة العملات الرقمية

إن تاريخ العملات الرقمية حديث جداً، إذ إن ظهور أول عملة رقمية كان في الثالث من يناير من عام 2009، من طرف مطور برمجي يحمل اسماً مستعاراً اسمه ساتوشي ناكاموتو "Satoshi Nakamoto"، الذي كشف عن منظومة عملة مشفرة تعمل بمعيار تشفير خاص (SHA-206)، وكان عن طريق ورقة توضح كافة التفاصيل المتعلقة بأول عملة رقمية والتي حملت اسم "البيتكوين". وقد تمت أول صفقة للعملة بين مؤسس العملة وهال فيني، وبعدها مباشرة نشر أول سعر تداول بين "البيتكوين" والدولار، وقد كان "بيتكوين" يعادل (0.001) دولار أمريكي. تلا هذا الإصدار ظهور عملات مشفرة أخرى بروتوكولات عمل مختلفة عن سابقتها، فقد ظهرت عملة "اللايت كوين" التي تم إصدارها في شهر أكتوبر من عام 2011، ثم تلاها ظهور العديد من العملات الرقمية التي تتشابه مع "البيتكوين" لكنها تختلف في طرق العمل والهدف، ولعل أهم تلك العملات هي "الريل" و "الإثيريوم"، ليفوق عدد العملات الموجودة حتى عام 2020 أكثر من 2000 عملة مشفرة.¹⁰

والجدول الموالي نوضح من خلاله التطور التاريخي العملات الرقمية كما يلي:¹¹

¹⁰ أحمد يحي محمد علي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، المجلة العلمية، العدد الثالث والسبعون، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ديسمبر 2021، ص 132.

¹¹ مقال بعنوان: أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية،

<https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/517116> , 05-02-2025, 06:55 PM.

الجدول 01: التطور التاريخي العملات الرقمية

المرحلة	السنة	الحدث/ التطور الرئيسي
المرحلة التأسيسية	1977	اختراع خوارزمية RSA، وهي أساس التشفير المستخدم اليوم في حماية المعاملات الرقمية.
	1993-1998	تجارب مبكرة مثل "ecash" و "B-money" قدمت مفاهيم النقود الإلكترونية المجهولة والمشفرة
	1999	تأسيس PayPal الذي غيّر نظرة الناس لتحويل الأموال إلكترونياً.
	2003-2004	إطلاق TOR و بروتوكول "RPOW" ساعداً في تعزيز الخصوصية والتمهيد لبيئة آمنة للعملات المشفرة.
ولادة البيتكوين وبداية العملات المشفرة	2008	نشر "ساتوشي ناكاموتو" الورقة البيضاء للبيتكوين، وابتكر تقنية البلوك تشين.
	2009	أول عملية تعدين للبيتكوين، وأول صفقة بين ناكاموتو و "هال فيني".
	2011-2012	بداية إصدار عملات أخرى مثل نيم كوين (DNS لامركزي)، والريل (للتحويلات البنكية)، وبيركوين (أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة).
	2013	- تجاوزت القيمة السوقية للبيتكوين مليار دولار. - افتتاح أول ماكينة صرف آلي للبيتكوين. - جامعة نيقوسيا أصبحت أول مؤسسة تعليمية تقبل البيتكوين.
الانتشار والتوسع	2014	- موقع Overstock أول متجر إلكتروني كبير يقبل البيتكوين. - اختراق بورصة MtGox وخسارة كبيرة أثارت قلق المستثمرين.
	2015	إطلاق منصة الإثيريوم، وهي نقلة نوعية لتمكين العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية.
	2017	- البيتكوين تجاوز الذهب في القيمة.
مرحلة الاعتراف والتنظيم		

- شركات مالية مثل LedgerX حصلت على تراخيص لتداول العملات الرقمية. - روسيا بدأت مناقشة تقنين التعدين والتعاملات رغم الحظر السابق.		
--	--	--

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/517116> , 05-02-2025, 06:55 PM.

وتتمثل أهم أسباب استخدام العملات الرقمية في عدم وجود أي وسطاء أو طرف ثالث للتحقق من مصداقية الصفقات، مما يجعل المعاملات سريعة، كما توفر العملات الرقمية مثل بيتكوين بديلاً أرخص وأسرع بكثير من المعاملات النقدية خاصة بالنسبة إلى الشركات أو المستهلكين الذين يقومون بنقل الأموال عبر الحدود أو المتاجر التجزئة التي تقوم بقبول المدفوعات من الزبائن عبر الإنترنت ، علاوة على ذلك يمكن القيام بالمعاملات بسهولة من قبل أي شخص لديه هاتف جوال أو متصل بشبكة الإنترنت ، بالإضافة إلى ذلك فإن رسوم المعاملات ضئيلة بالمقارنة مع رسوم معاملات بطاقات الائتمان ، ويرى العديد من الخبراء أن استخدام العملات الرقمية للمعاملات يقلل من المخاطر المرتبطة بطرق الدفع عبر الإنترنت التقليدية التي من المحتمل أن تستعمل من قبل "الهاكرز" لكشف البيانات الشخصية أو تفاصيل الحسابات المصرفية.¹²

المطلب الثاني: الفرق بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية هي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، وتشبه العملات الرقمية مثيلاتها الإلكترونية من حيث تخزينها على الحواسيب والوسائط الإلكترونية، كما يتم تداولها عن طريق الشبكات الإلكترونية يكمن الفرق بينهما في أن النقود الإلكترونية تمثل عملات حقيقية صادرة عن البنوك المركزية، تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدماً، ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية، عكس العملات الرقمية التي ليس لها سلطة إصدار.¹³

¹² أحمد يحي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

¹³ الأخضر بن عمر وعبد الكريم بوغزالة المحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 40.

الجدول 02: الفرق بين العملات الرقمية والنقود الالكترونية

معيار المقارنة	النقود الإلكترونية	العملات الرقمية
الشكل	إلكتروني	رقمي
وحدة الحساب	عملات تقليدية كالأورو والدولار	عملة مبتكرة يحددها مطورها
القبول	مقبولة بشكل واسع من قبل جهات مختلفة	محدودة القبول بين مجتمعات معينة تنق بها
القيمة	ترتبط بالعملات التقليدية	تخضع غالبا للعرض والطلب
الناحية القانونية	خاضعة للتنظيم	غير خاضعة للتنظيم
المصدر للعملة والنقود	مؤسسات النقود الالكترونية المخولة قانونيا للقيام بذلك	تعتمد على تقنية سلاسل الكتل.
احتمال استرداد الأموال في حالات الاحتيال	مرتفعة	ضعيفة بسبب عدم وجود جهات مسؤولة
الرقابة	تخضع للرقابة	لا تخضع للرقابة
أنواع المخاطر	مخاطر تشغيلية وتكلفة التطور في التكنولوجيا	مخاطر تقلب الأسعار والاحتيال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بو الصيد خولة وريعي أسماء، دور العملات الرقمية في حماية ملكية الأعمال الرقمية دراسة حالة تقنية NFT، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعية عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، 2021-2022، ص 11.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العملات الرقمية

نوضح من خلال ما يلي أبرز مزايا ومخاطر العملات الرقمية:

أولا/ مزايا العملات الرقمية:

من أهم المزايا التي تتسم بها العملة الرقمية، والتي تزيد من قبول المتعاملين بها، ما يلي:¹⁴

¹⁴ عبد المالك توي ومنصف شرقي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: الببتكوين نموذجاً، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 185-186.

- 1- الرسوم المنخفضة تتميز هذه العملة بأن التعامل فيها لن يدفع أية مصاريف على النقل والتحويل كالتى تتقاضاها البنوك وشركات بطاقات الائتمان عادة، فلن يكون حاجة إلى وسيط بين الزبون وبين التجار لنقل المال، لأن العملة لم تنتقل بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل إلى محفظة البائع، كما أنه لا يوجد عليها رسوم تحويل؛
- 2- السرعة والخصوصية والسرية: لا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها، وهذه نقطة إيجابية لمن يريد الخصوصية، كما أنها تقلل من سيطرة الحكومات والبنوك، حيث يمكن نقلها في أي وقت، وإلى أي مكان دون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك؛
- 3- العالمية: فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية، لأنها متوفرة على مستوى العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها، لأنها لا تخضع لسيطرتها. كما لا يمكن أن تتعرض للمصادرة أو غير ذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها التحويلات بالعملات؛
- 4- الشفافية: يقوم برنامج العملات المشفرة بتخزين أي عملية يتم القيام بها، فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة العملات المشفرة، فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد العملات التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها، حيث يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ، ولكن وفي نفس الوقت لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكيها.

ثانيا/ مخاطر العملات الرقمية:

- وجدت بعض المخاطر لهذه العملات على مستوى الأفراد والدول منها ما يلي:¹⁵
- من المخاطر المتوقعة لهذه العملات ما يتعلق بالغش والتزوير وهذه المخاطر وإن كانت موجودة في بقية أشكال النقود إلا أنها في العملات الرقمية أعلى وأكبر؛
 - قبول هذه العملات يفتح الباب على مصراعيه لعمليات غسيل الأموال والتجارة المحرمة والمحظورة كالمخدرات والأسلحة غير المرخصة وغيرها، حيث لا يمكن معرفة أصحاب هذه العملات وبالتالي سهولة الحصول على مثل هذه السلع والخدمات المحظورة بهذه العملات وهو ما يحول دون الملاحقة القانونية للمتعاملين بهذه العملات بيعا وشراء؛

¹⁵ صالح المختار مبارك عمر، مرجع سبق ذكره، ص 429-430.

- هذه العملة تعد عملة احتكارية بسبب أنها تتركز في أيدي مجموعة قليلة من الأشخاص ممن يملكون أجهزة حواسيب ذكية وقوية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات وهذا الاحتكار من شأنه أن يضر بالاقتصاد العالمي نظرا لقدرة المخترين على التحكم فيه وفق مصالحهم؛
 - عدم وجود جهة موثوق بها ضامنة لهذه العملة يمكن مطالبتها واللجوء إليها في حالة حصول أي اختراق أو نهب مما يجعل تداول هذه العملة والقبول بها مخاطرة كبيرة، إذ يمكن أن تختفي هذه العملة كما يذكر بعض المراقبين في ليلة وضحاها من غير أن يتحمل المسؤولية القانونية تجاهها.
- والجدول الآتي يشير بشكل عام إلى مزايا و مخاطر العملات الرقمية:

الجدول 03: مزايا ومخاطر العملات الرقمية

مخاطر العملات الرقمية	مزايا العملات الرقمية
- غياب حماية للبيانات؛ - إمكانية الاستغلال؛ - استغلال محتمل للمجرمين الإلكترونيين.	- تكلفة المعاملات منخفضة؛ - لا يتطلب بطاقة شبكة للدفع؛ - استخدام واسع النطاق؛ - أكثر صحة من النقد؛ - وسيلة دفع موثقة؛ - كفاءة عالية؛ - مراقبة كاملة / إشراف كامل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Nikolett ANTAL-MOLNÁR, **The evolution of the digital currency**, UCBE, Vol 03, No 01, University of Pécs, Hungary, 2022, P 06.

المبحث الثاني: عموميات حول العملات الرقمية المركزية

تعتبر العملات الرقمية المركزية من أهم التطورات الحديثة في النظام المالي، حيث تمثل تحولاً كبيراً في طرق إجراء المعاملات المالية وتبادل القيم. ومع تزايد استخدام التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة اليومية، أصبحت هذه العملات محل اهتمام متزايد على مستوى العالم، نظراً للإمكانيات التي تقدمها لتحسين كفاءة الأنظمة المالية وتقديم حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية الراهنة. ومن خلال هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على هذه العملات لإعطاء نبذة شاملة عنها.

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية المركزية

تعد العملات الرقمية المركزية إحدى أشكال العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية، وتمثل تحولاً في الطريقة التي تتم بها المعاملات المالية. تتميز هذه العملات بخصائص فريدة تميزها عن غيرها، هذا ما نحاول توضيحه من خلال ما يلي:

أولاً/ تعريف العملات الرقمية المركزية

يوجد تعدد في تعريف العملات الرقمية المركزية، منها ما يلي:

تعد العملات الرقمية للبنوك المركزية في جوهرها صيغة جديدة للعملات الإلكترونية التي تصدرها وتدعمها البنوك المركزية للدول، أو بعبارة أخرى هي إصدار رقمي من العملات الورقية.¹⁶

العملة الرقمية المركزية (CBDC) هي نسخة إلكترونية من النقود يصدرها البنك المركزي، وتجمع بين التشفير وتقنية السجلات الرقمية لتوفير هذه الأموال الرقمية. وبالتالي، فهي مسؤولية للبنك المركزي، ويمكن أن:¹⁷

- تتماثل مع خصائص النقود (إذا كانت بحوزة الجمهور)؛

¹⁶ بلال باغيش، العملات الرقمية والسياسة المالية في الحقبة الجديدة، مجلة الأبحاث والدراسات، المجلد 11، العدد 04، جامعة سابانجي - تركيا، 2022، ص 112.

¹⁷ Sergio Luis Nández Alonso, **Central Banks Digital Currency: Detection of Optimal Countries for the Implementation of a CBDC and the Implication for Payment Industry Open Innovation**, Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, Vol 07, No 72, February 2021, P: 02.

- تعمل كاحتياطي للبنك المركزي (إذا كانت بحوزة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي لديها وصول إلى نظام الدفع).

يعرفها بنك التسويات الدولية بأنها: شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطيات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية.¹⁸

بناء على التعريفات السابقة، يمكن إعطاء تعريف شامل لهذه العملات الرقمية المركزية وذلك كما يلي:

العملات الرقمية المركزية (CBDC) هي نوع من العملات الإلكترونية التي يصدرها البنك المركزي، وهي تمثل نسخة رقمية من النقود التقليدية التي تخرج عن الإصدارات الورقية. تجمع هذه العملات بين تقنيات التشفير وتقنية السجلات الرقمية لضمان الأمان وتوفير الأموال الرقمية. في حال كانت بحوزة الأفراد، فإنها تتمتع بخصائص مشابهة للنقود العادية، بينما إذا كانت بحوزة البنوك أو المؤسسات المالية، فإنها تعمل كاحتياطي للبنك المركزي. وتعتبر هذه العملات شكلاً جديداً من النقود الرقمية التي تختلف عن الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك التجارية في حساباتها لدى البنك المركزي.

ثانياً: خصائص العملات الرقمية المركزية

يتوقف شكل العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية على عدة خصائص نذكر منها:¹⁹

- إمكانية الاستخدام يقصد بها إمكانية الوصول إليها؛ فيمكن أن تكون هذه النقود ذات استخدام حصري للبنوك فقط أو أن يتم تعميم استخدامها على الجمهور العريض؛

- درجة إخفاء الهوية وهي خاصية أساسية تعرف بها النقود المشفرة، فمجهولية التعاملات في النقود الافتراضية زاد من حدة المخاطر التي قد تتعرض لها، وفي حالة النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية فإن هذه الخاصية تتوقف على رغبة هذا الأخير في إخفاء كامل هوية المتعاملين أو إظهارها؛

- مستويات الاتاحة: يقصد بها تحقق خاصية الوفرة التي تتمتع بها النقود التقليدية.

¹⁸ هبة عبد المنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 13.

¹⁹ دحية رباب وقدي عبد المجيد، تطور وسائل الدفع الافتراضية: نحو عملات رقمية للبنوك المركزية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، 2021، ص 151.

ثالثاً: المكاسب التي تحققها النقود الرقمية الصادرة عن البنك المركزي

يمكن توضيح المكاسب التي تحققها النقود الرقمية المركزية كما يلي:²⁰

- تدرس العديد من البنوك المركزية فرص إصدار العملات الرقمية ضمن إطار تشاركي مع بنوك مركزية أخرى ومراكز الأبحاث، الخبراء في الصناعة والتقنية، والأكاديميين، بهدف تقييم الفوائد والتحولات ضد المخاطر المحتملة؛
- يمكن للعملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية والمعتمدة على تقنية البلوكتشين تحسين كفاءة أنظمة الدفع، خاصة في الدول ذات الاقتصاد غير النقدي. كما تساهم في تعزيز الشمول المالي ومكافحة الجرائم المالية مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تكون هذه العملات مشفرة وتخضع لرقابة البنك المركزي؛
- من حيث تأثيرها على السياسة النقدية، يرى بنك التسويات الدولية أن العملات الرقمية قد ترفع كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية، وتساعد البنوك المركزية في الدول المتقدمة على التغلب على مشكلة عدم القدرة على تقليل الحد الأدنى لأسعار الفائدة. ذلك يمكن أن يعزز تحفيز الطلب، خاصة مع توجه بعض البنوك، مثل منطقة اليورو، إلى عدم تمرير التغيرات في أسعار الفائدة السالبة للعملاء، مما يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد. في المقابل، تسهم العملات الرقمية في تعزيز فاعلية السياسة النقدية إذا قررت البنوك المركزية رفع تكلفة الاحتفاظ بالنقد؛
- إلا أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية والمتاحة للتداول الواسع قد تتسبب في تقلبات وسحب الودائع من البنوك التجارية، حيث يفضل الأفراد والمؤسسات الاحتفاظ بأموالهم على شكل العملة الرقمية المركزية التي تكون أقل خطورة، خصوصاً في الأزمات. وهذا قد يؤثر سلباً على عملية خلق النقود التقليدية وإدارة السياسة النقدية، كما قد يزيد من احتمالية حدوث أزمات مصرفية متكررة.

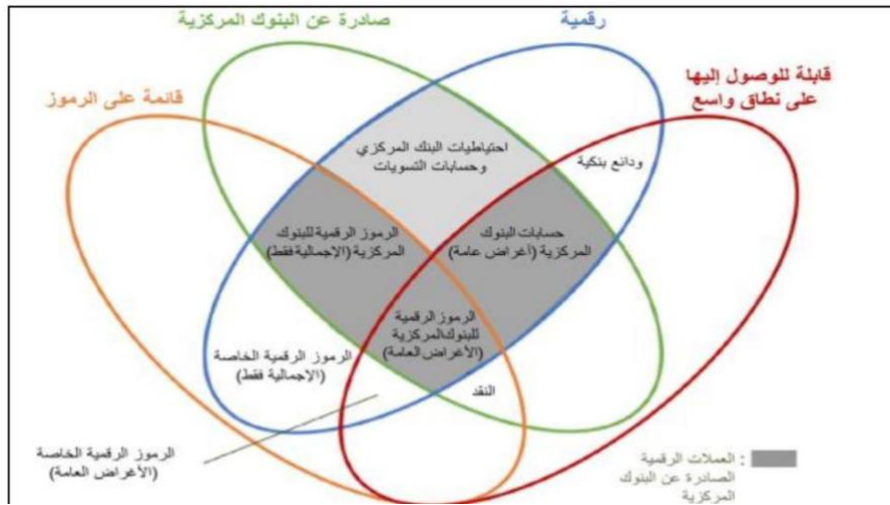
رابعاً: طبيعة العملات الرقمية المركزية

تعتبر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية النوع الثالث لأموال البنك المركزي، وعادة هناك نوعان من أموال البنك المركزي هما النقد والاحتياطات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية لدى البنك المركزي، أما اليوم فإن العملة الرقمية للبنك المركزي هي النوع الثالث للأموال الصادرة عن البنك المركزي، وتستخدم كسجل إلكتروني أو كعملة الدولة الرقمية ويتم إصدارها وإدارتها مباشرة من قبل البنك المركزي، ويمكن استخدامها من قبل الأفراد والشركات

²⁰ دحية رباب وقدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

والمؤسسات المالية لأغراض عدة. ولفهم طبيعة العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية لابد من الاستعانة بمخطط فين أو ما يعرف بـ: "مخطط الورد" الذي أنشأه بنك التسويات الدولية كإطار لتصنيف الأموال والذي يضم الخواص الآتية: خاصية جهة الإصدار، خاصية الشكل، خاصية امكانية الوصول إلى شكل معين من المال، خاصية التقنية.²¹

الشكل 01: العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية حسب مخطط الورد لتصنيف العملات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 6.

تشير خاصية جبهة الإصدار إلى الجهة المسؤولة عن إصدار الأموال قد تكون هذه الجهة بنكاً مركزياً، أو إحدى جهات القطاع الخاص كالبنوك التجارية أو الشركات الخاصة، وذلك في حال ما إذا كانت العملة المستخدمة مشفرة أو ذات قيمة رمزية. أما العملة الرقمية للبنك المركزي فتشير بالطبع إلى العملات التي يصدرها البنك المركزي.²²

أما خاصية الشكل فتشير إلى الشكل الفعلي للمال الذي قد يكون مادياً كالنقد مثلاً، أو رقمياً كالحسابات الاحتياطية أو الودائع البنكية.²³

²¹ مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 5.

²² البنك العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - مشروع عابر، 2020، ص 18.

²³ المرجع نفسه، ص 18.

وتشير خاصية إمكانية الوصول إلى الأطراف المخولين للوصول إلى شكل معين من المال، وهذه الأشكال من المال مقسمة إلى أنواع، فبعضها متاح فقط للبنوك المركزية وعدد معين من البنوك التجارية، أما البعض الآخر كالنقد أو الودائع البنكية، فمتاح لعامة الناس على نطاق أوسع والأمر ذاته ينطبق على العملة الرقمية للبنك المركزي، فبعض أنواع هذه العملة المتاحة لعامة الناس وتعرف بالعملات الرقمية للبنك المركزي المخصصة للبيع بالتجزئة أو العملات الرقمية للبنك المركزي المتاحة للعامة، وبعضها متاح فقط للأطراف معينة وتعرف بالعملات الرقمية للبنك المركزي المخصصة للبنوك تجدر الإشارة إلى أننا في مشروع عابر ركزنا على تطوير عملة رقمية للبنك المركزي لاستخدامها كأداة تسوية من قبل البنوك التجارية المشاركة، ولن تكون متاحة للعامة الناس وستكون مخصصة فقط المدفوعات للبنوك.²⁴

أما الخاصية الأخيرة فهي التقنية تنقسم أشكال العملات الرقمية إلى عملات رقمية قائمة على الترميز وعملات رقمية قائمة على الحسابات. أما العملات الرقمية القائمة على الترميز فنصف المال كمجموعة من الرموز التي يحتفظ بها مالكيها وتكون مشابهة في كثير من الحالات للنقد الفعلي ويمكن أن تكون في بعض الأحيان سندات لحاملها (وهي أيضاً مشابهة للنقد)، في حين أنه يتم في العملات الرقمية القائمة على الحسابات الاحتفاظ بأرصدة في حسابات مشابهة للحسابات المصرفية، وهذا يعني أنها لا تملك صفات مشابهة للنقد، بل تشبه الحسابات المصرفية أكثر تجدر الإشارة إلى أن العملات الرقمية للبنك المركزي المخصصة للأفراد والشركات التي تسعى المحاكاة النقد أو استبداله تميل إلى الاعتماد على النهج القائم على الترميز أو خليط من الترميز والحسابات في حين أنه تميل العملات الرقمية للبنك المركزي المخصصة للبنوك إلى الاعتماد على النهج القائم على الحسابات.²⁵

المطلب الثاني: النموذج العام للعملات الرقمية المركزية

يمكن إصدار العملات الرقمية المركزية وفقاً لخصائص هذه العملات من عدة نواحي " من ناحية توفرها، من ناحية الإغفال أو المجهولية، من ناحية آليات التحويل من ناحية أسعار الفائدة، من ناحية التحديد أو التسقيف... وغيرها من الخصائص. تعني التركيبات المختلفة للمميزات أن هناك العديد من المتغيرات المحتملة لعملة CBDC.²⁶

²⁴ المرجع نفسه، ص 19.

²⁵ البنك العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

²⁶ نعيمة بن العامر، البنوك المركزية في عصر العملات الرقمية بين مواكبة التطور ومواجهة التحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 480.

وتتمثل آلية عمل هذا النموذج في الآتي:²⁹

- 1- يصدر البنك المركزي العملة الرقمية المشفرة وفق النظام المتبع بالدولة الإصدار وطباعة العملة.
- 2- يرسل البنك المركزي الأموال للحسابات البنكية المعتمدة لهذه الآلية كوزارة المالية مثلاً، أو يستبدل قيمة الحسابات الرقمية بالبنوك بعملات رقمية مشفرة حسب طلب البنك مثال يطلب البنك (ب) مبلغ مليار عملة رقمية مشفرة مقابل استغنائه عن قيمتها من رصيده الحالي، ليقوم بدوره ويعدل قيمة أرصدة الحسابات الجارية مثلاً لعملائه بنفس آلية التحويل، وبذلك يمكن عملائه من تعبئة أرصدة محافظهم المالية بالعملية الرقمية المشفرة.
- 3- يتم إجراء المناقلة بين المحافظ المالية في حالات البيع والشراء، ويكون ذلك من خلال بوابات الدفع الرقمي الخاصة بذلك بالأسواق الالكترونية. أيضاً يمكن لصاحب الرصيد التنازل عن مجموعة من العملات وتحويلها لشخص آخر لتضاف لمحفظته المالية يمكن أن تتم مثل تلك المعاملة من خلال الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية والاشتراط صحة المعاملة يتضمن التقنيات المدججة ببوابات الدفع الرقمية تنفيذ المعايير التي يضعها المصرف المركزي.
- 4- تنطبق نفس ما ذكر من آليات على الشركات والمؤسسات في معاملاتها سواء كانت تصرف رواتب موظفيها أو تعاقد مع موردين أو تعدد أرباح للملاك أو تسدد ضرائب حكومية، وما إلى آخره من معاملات.
- 5- تتم كافة المعاملات بين المحافظ المالية وليس الحسابات البنكية، كون المحافظ المالية مرتبطة سائراً بشبكة المصرف. المركزي، وهو ما يعني التحديث الفوري والتسوية بين كافة الحسابات بعض النظر عن نوعها بما فيها الحسابات البنكية بالإضافة والخصم حسب ما تم من معاملات.
- 6- يتم تحديث قاعدة البيانات اللامركزية الخاصة التي يشرف عليها المصرف المركزي آلياً.

المطلب الثالث: مبررات إصدار العملات الرقمية المركزية

وتتراوح دوافع إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية بين:³⁰

²⁹ علي محمد الحوري، المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 174.

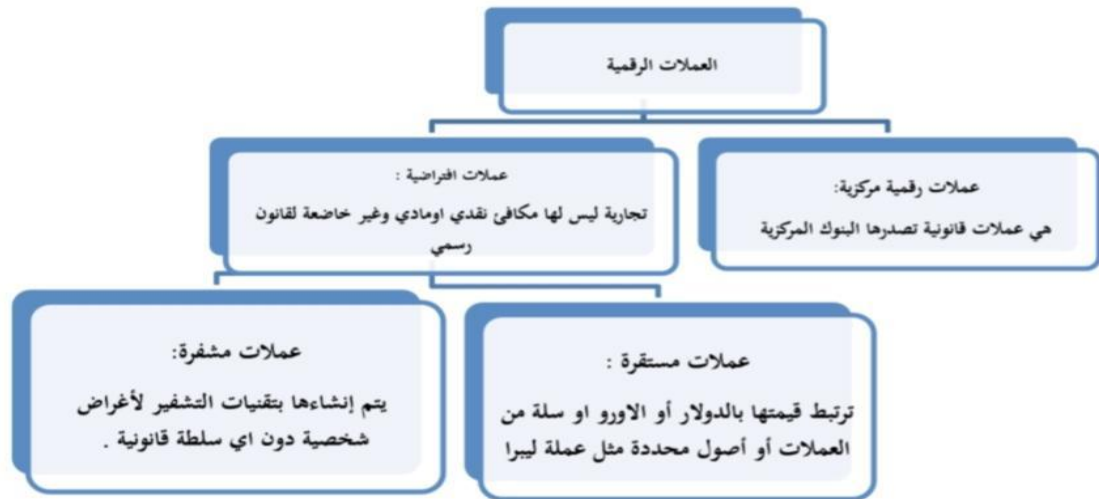
³⁰ عبد الرزاق علوي وفريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023، ص 202.

- رفع كفاءة نظم الدفع وتعزيز استقرارها عن طريق خلق خيار دفع عام كوسيلة مساندة؛
- إخراج الأنشطة الاقتصادية من اقتصاد الظل والدخول في الاقتصاد الرسمي، مما يزيد من صعوبة التهرب الضريبي، واستفادة مشاريع الأعمال الصغيرة من انخفاض تكاليف المعاملات وتجنب متاعب ومخاطر التعامل بالنقد؛
- تسهيل عمليات المقاصة محليا وخارجيا والسماح بإجراء مدفوعات أسرع وأرخص مقارنة بالحسابات المصرفية التقليدية، والتقليل من مخاطر السيولة مقارنة بالشيكات، حيث يمكن تحويل العملة التي يصدرها البنك المركزي فوراً؛
- في البلدان النامية التي لا تستطيع توفير المنتجات والخدمات المصرفية الأساسية ستساعد في توسيع نطاق الشمول المالي، أما في البلدان المتقدمة فهي تهدف لتعزيز السلامة، المتانة وكفاءة المدفوعات المحلية والاستقرار المالي؛
- امتلاك جميع المواطنين لحسابات بالبنك المركزي سيسمح للبنك المركزي من صرف المدفوعات التنشيطية مباشرة لهم؛
- اعتمادها على تقنية البلوكتشين من شأنه أن يحسن من كفاءة النظم المركزية ونظم المدفوعات؛
- استخدامها لضمان السيولة الكافية في أوقات الأزمات إذا كانت تتمتع بخاصية الإيداع وسعر الفائدة والحماية من استبدال العملة المحلية بالعملات المستقرة العالمية؛
- تساعد على الحد من المعاملات غير المشروعة كالتهريب المخدرات غسيل الأموال والتهرب الضريبي نظراً لسهولة تتبعها من طرف البنك المركزي.

المبحث الثالث: العملات الرقمية الأخرى

بعد شرح مفهوم العملات الرقمية، يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين: العملات الافتراضية، والعملات الرقمية القانونية التي تصدرها البنوك المركزية أو هيئات النقد. والشكل الموالي يوضح أنواع العملات الرقمية:

الشكل 03: أنواع العملات الرقمية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عائشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، 2022، ص 184.

ومن خلال هذا المبحث فإننا نعرض العملات الرقمية الأخرى. وذلك كما يلي:

المطلب الأول: العملات المشفرة

أولاً/ تعريف العملات المشفرة: هي نوع خاص من العملات الافتراضية. وتختلف العملات المشفرة عن غيرها في عدم حاجتها لوكيل مركزي مؤتمن، بل تعتمد على تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، مثل تكنولوجيا الـ "بلوك تشين، لإنشاء دفتر (عبارة عن قاعدة بيانات في الأساس) تتم إدارته عبر شبكة الكترونية، دون وجود جهة مركزية تدير العملة.³¹ وتعرفها سلطة البنوك الأوروبية بأنها تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن البنوك عن بنك

³¹ علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص 82.

مركزي أو سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها إلكترونياً.³²

ثانياً/ خصائص العملات المشفرة

تتميز العملات المشفرة بالخصائص الآتية:³³

- المرونة: وتشمل السهولة السرعة والتكاليف المنخفضة، إن عمليات التبادل التجاري باستعمال العملة الافتراضية أسهل حتى من التعامل ببطاقات الائتمان، فهي تتم من خلال محفظة الكترونية يمكن أن توجد بشكل برنامج حاسوب أو تطبيق موبايل، وفي هذه العملية لا وجود الطرف ثالث بين البائع والمشتري مما يخفض من وقت ورسوم وتكاليف العمليات المالية.

- العالمية: العملات الافتراضية تتمتع بميزة هامة، وهي إمكانية نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم وبخصوصية نامية دون المرور على أي هيئة رقابية، ودون تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة، فالنقود الافتراضية ذات طابع دولي لا يقيدتها حدود جغرافية ولا زمانية.

- الشفافية (علانية التعاملات): عمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة لجميع المستخدمين بدون معرفة هوية المتعاملين لكن مع معرفة تامة بحجم المعاملات وتوقيت عقدها. تقوم تقنية سلسلة الكتل بتخزين أي عملية تم القيام بها، فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة الكترونية، فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد وحدات العملة الافتراضية التي يمتلكها صاحب هذه المحفظة، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها حيث يشاهد الجميع وبشفافية تامة حركة نقل العملة بين المحافظ، ولكن وفي الوقت نفسه لن يستطيع أحد معرفة هوية مالكها، وهذا يعني اعتراف جميع المتعاملين بوجود هذه النقود وانتقال ملكيتها.

- الخصوصية والسرية: توصف العملة الافتراضية بأنها لا مركزية في معظم حالاتها بمعنى عدم وجود هيئة محددة تقول إصدارها وضمائها، وهي لا تملك رقماً متسلسلاً ولا يمكن تتبعها، ولا وجود لطرف وسيط تمر عبره بيانات العملية

³² بوتلجة عائشة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022، ص 398.

³³ مرزوق آمال، العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 119-120.

المالية، كما أنه لا حاجة فيها لتبادل أي معلومات شخصية كل هذه السمات تجعل فكرة التعامل بالعملية المشفرة رائجة لدى المدافعين عن الخصوصية والمنادين بالسرية.

- الأمان: ويتحقق الأمان من ناحيتين:

- جهة العملة الافتراضية محصنة ضد الجرائم المالية العادية كالسرقة والإتلاف بسبب انعدام الوجود المادي لها.

- ومن جهة أخرى، التكنولوجيا التي تستعملها العملة الافتراضية هي تكنولوجيا آمنة نسبياً. حيث عادة ما يتم اعتماد تكنولوجيا تسمى سلسلة الكتل (Blockchain)، وهذا المفهوم يقتضي وجود حزم من المعلومات، تكلس فوق بعضها البعض، بحيث أن كل معلومة تمر في نظام مراجعة عام ومعدّد يقتضي أن أي تغيير في أي كتلة يتطلب تغييراً في كل الكتل التي تليها، وهذا ما يجعل اختراق هذه المعلومات وفرصتها أمراً صعباً جداً.

المطلب الثاني: العملات المستقرة

أولاً/ تعريف العملات المستقرة: ظهر مؤخراً مفهوم جديد يسمى بالعملات المستقرة وهي عملات رقمية مشفرة ترتبط قيمتها بأصول أخرى مثل الدولار الأمريكي أو الذهب لتقليل تقلب أسعارها. واكتسبت هذه الأنواع من العملات الرقمية إقبالاً واهتماماً عالمياً كمخزن للقيمة وكوسيلة جاذبة للتبادل. كما أن هناك أيضاً عملات رقمية مستقرة غير مرتبطة مباشرة بأي عملة تقليدية أو عملة مشفرة، ولكنها تدار من خلال عقود ذكية تحافظ على أسعارها عند الارتفاعات المفاجئة في عمليات العرض والطلب.³⁴

ثانياً/ أصناف العملات المستقرة

³⁴ علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص 81.

هناك أربع أصناف من العملات المستقرة، تتمثل في الآتي:³⁵

- العملات المستقرة المرتكزة على العملات القانونية: في هذا النوع ترتبط قيمة العملات المستقرة غالبا عبر قاعدة واحد إلى واحد مع قيمة العملة القانونية الجانبيه مثل الدولار الأمريكي، اليورو أو الين الياباني. ومن الاعتقادات الموجهة لهذا الصنف أنه من الصعب فحص ما يمتلك المصدر فعلا من عملة احتياط قانونية وأيضا نسبة العملات المستقرة المدعومة بأصول احتياط. من أمثله **Tether** تيثر.
- العملات المستقرة المدعومة بالتشفير: هذا النوع من العملات المستقرة قد يثبت إلى عملة قانونية. لكن يتم دعمها جانيبا بشكل آخر من العملات الرقمية الأخرى. وميزة أساسية لهذا النوع في أن قيمة الإحتياط أكبر من قيمة العملات المستقرة التي يتم إصدارها ودافع الدعم الكبير هذا هو تخفيض التقلبات المحتملة ومثال عن ذلك **DAI** التي تصدرها **MAKER DAO** والمدعومة ب **Ether**.
- العملات المستقرة المدعومة بسلعة: هذا النوع هو شبيه بالعملات المستقرة المرتكزة على عملات قانونية، لكن بدل العملة القانونية سلعة مثل الذهب الفضة أو النفط ومثل النوع سابق الذكر تثبت العملات المستقرة المدعومة بسلعة وفق وحدة محددة مسبقا من السلعة المعنية. وبما أن السلع تحفظ عادة في المؤسسات المالية، يتم حفظها في أطراف ثالثة متخصصة في الحفظ ومثل الأنواع السابقة يصعب فحص ملائمة الإحتياطيات ومن أمثلتها: **Digix Gold Tokens** المدعومة بالذهب، و **Venezuelan Petro** المدعومة بموارد فنزويلا بما فيها احتياطيات النفط والمناجم.
- العملات المستقرة المرتكزة على الخوارزميات: تعتمد العملات المستقرة المرتكزة على الخوارزميات على العقود الذكية هذه العقود تستخدم خوارزميات للتحكم في عرض العملات المستقرة كدالة للطلب. هذا التعديل من قبل الخوارزمية يتم من أجل جعل قيمة هذا النوع من العملات مستقرة، ويثبت هذا النوع من العملات المستقرة نظريا مع أي شيء. لكنها في الواقع تثبت أغلبها مع الدولار الأمريكي. إن المخاطرة المركزية التي تواجه هذا النوع هي كون الخوارزميات التي تحكم العقود الذكية قد تكون محل تلاعب من قبل أطراف سيئة. ومن أمثل هذه العملات **Neutrino USD** و **Empty Set Dollar**.

المطلب الثالث: مقارنة بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والمستقرة

³⁵ عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية **CBDc** من العملات المشفرة والعملات المستقرة-اليوان الرقعي نموذجا، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 338.

يعرف "بنك التسويات الدولية" (BIS) العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) على أنها نوع من الالتزامات التي يصدرها البنك المركزي، ويُعبّر عنها بوحدة الحساب المستخدمة في البلد، وتعمل كوسيلة للتبادل وحفظ القيمة. هي نوع من السجلات الإلكترونية التي تختلف عن الأموال التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي. ويمكن اعتبارها إضافة إلى النقود الورقية المتداولة. فقد تم تحليل فكرة إصدار عملة رقمية للبنك المركزي في العديد من الدول على مدى عدة سنوات، وتم إطلاق برامج تجريبية. وفقا لصندوق النقد الدولي، في نهاية عام 2021، كان حوالي 100 بنك مركزي في جميع أنحاء العالم يعملون على إمكانية إصدار عملات رقمية للبنك المركزي. ويعتبر معظمهم إدخال عملة عامة للاستخدام في المدفوعات اليومية للأفراد والشركات. ومع ذلك، تثير هذه القضية العديد من الجدل. بالنسبة للبعض، تمثل العملة الرقمية الوطنية تقدماً تكنولوجياً، بينما يراها آخرون طريقاً مباشراً إلى شكل حديث من أشكال العبودية بسبب إمكانية إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة وغياب الخصوصية التامة التي تضمنها النقود الورقية حالياً.³⁶

وسيتم توضيح هذا النوع من العملات الرقمية بشكل أكثر تفصيلاً في الأجزاء اللاحقة من الدراسة.

لفهم الفرق بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والمستقرة، يجب أولاً النظر في عملية التشفير. ويشير مصطلح التشفير إلى عملية إخفاء البيانات بطريقة لا يمكن لأي شخص غير المخول فهمها أو فك شيفرتها، ومن هنا جاءت فكرة العملات المشفرة. وعلى الرغم من أن كل العملات المشفرة تعتبر رقمية، لكن في الوقت نفسه ليست كل العملات الرقمية مشفرة.³⁷ هناك جملة من الفوارق بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الرقمية للبنوك المركزية، يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

³⁶ Karol Maciej Barzyk & Viktor Macek, **Inclusive and Exclusive Affordances of Central Bank Digital Currencies: A Multiple-Case Study of Sweden and Bahamas**, MSc in Business Administration and Ebusiness, Copenhagen Business School, 14-05-2022, P: 13.

³⁷ مقال بعنوان: الفرق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة: <https://almashhad.com/article/174515324408726-economy/838321126404901>. 10-02-2025

الجدول 04: المقارنة بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والمستقرة

المعيار	العملات الرقمية المركزية	العملات المشفرة	العملات المستقرة
حق الإصدار	عام (تصدرها البنوك المركزية والحكومات)	خاص (أفراد / شركات)	خاص (شركات)
السجل العام	مركزي	موزع	مركزي
التغطية	تغطية كلية (100%)	لا توجد تغطية	تغطية جزئية
الشبكة	مركزية	الند للند	مركزية
القانون	جميع قوانين الدولة المصدرة (بما فيها مكافحة تبييض الأموال)	لا توجد قوانين موحدة	تخضع لقواعد البلدان التي تستخدم فيها
القيمة	ثابتة ومستقرة	متقلبة جدا	مستقرة لكن قد لا تكون ثابتة
الجهة المصدرة	معروفة	غير معروفة	معروفة
إخفاء الهوية	متوسطة	عالية	متوسطة
الاحتياطي	ودائع نقدية	لا يوجد	نقود، معادن، سلع ...
رسم سلك العملة	كبير جدا	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية **CBDc** من العملات المشفرة والعملات المستقرة - اليونان الرقبي نموذجاً، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 341.

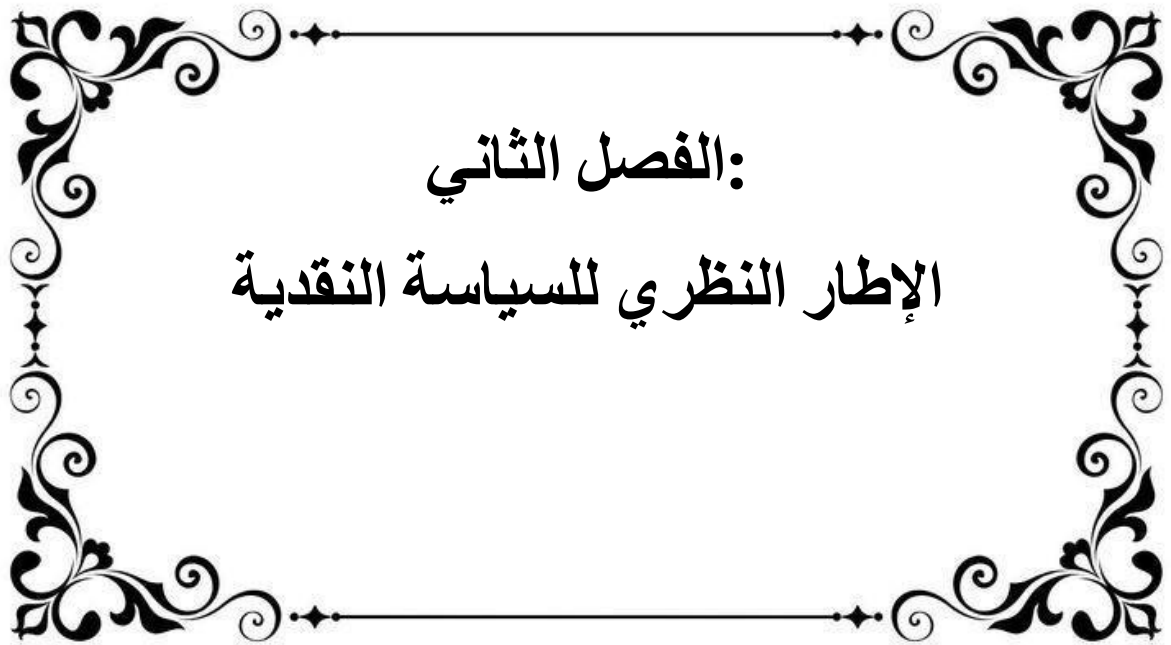
يوضح الجدول مجموعة الاختلافات بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة والمستقرة، وذلك حسب معايير مختلفة، رغم وجود تقارب ملحوظ بين العملات الرقمية المركزية والعملات المستقرة، إلا أن هناك اختلافاً واضحاً بينها وبين العملات المشفرة. فجميعها تتفق في معيار إخفاء الهوية في كونها تقدم قدراً منه، وهو الأمر الذي كان دافعاً أساسياً لظهور هذا النمط من العملات.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، يتبين أن العملات الرقمية المركزية (CBDC) تمثل عنصراً محورياً في إعادة تشكيل النظام المالي. فقد تمكنا من خلال هذا الفصل من تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للعملات الرقمية، وشرح الفرق الجوهرية بينها وبين النقود الإلكترونية، مع تسليط الضوء على خصائص هذه العملات وأنواعها المختلفة، إلى جانب المزايا والمخاطر المرتبطة بها.

كما تناولنا في المبحث الثاني العملات الرقمية المركزية بشكل موسع، حيث تبرز هذه العملات كأداة قوية تصدرها وتشرف عليها البنوك المركزية، مما يضمن لها مستوى عالي من الاستقرار ويعزز من قدرتها على تعزيز الفعالية الاقتصادية. وقد تم عرض المبررات الرئيسية التي تقف وراء إصدار هذه العملات، والتي تتراوح بين تحسين كفاءة النظام المالي، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي وغيرها.

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة والمستقرة، فقد أظهرنا كيف أن العملات المركزية تقدم مزايا تنظيمية ورقابية أكثر فعالية، في حين تعتمد العملات المستقرة والمشفرة على آليات خارجية لضمان استقرار قيمتها. وبالتالي، يتضح أن العملات الرقمية المركزية تشكل ركيزة أساسية في بناء مستقبل اقتصادي رقمي، ولها القدرة على أن تصبح أداة أساسية في السياسات المالية المعاصرة.



الفصل الثاني:
الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

في عالم الاقتصاد الحديث، تواجه الدول العديد من التحديات التي تتطلب تبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والنمو. من بين هذه السياسات، تبرز السياسة النقدية كأداة رئيسية تلعب دوراً مهماً في التأثير على حركة الاقتصاد.

وفي هذا الفصل، سنسلط الضوء على كل من السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية، حيث نقسمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية التقليدية؛

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في المتغيرات الكبرى مثل الأسعار والنمو، ومع تطور الأوضاع المالية، زادت أهميتها كوسيلة فعالة لضبط التوازن الاقتصادي، مما يستدعي فهم مختلف جوانبها النظرية. بناء على ذلك سنتناول من خلال هذا المبحث تطور مفهومها وأنواعها ونختم بتبيان أبرز أهدافها، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تطور مفهوم السياسة النقدية

أولاً/ تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في فرنسا وإسبانيا في القرن السادس عشر سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبعث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة.³⁸

ثانياً/ تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية والمتمثلة في مختلف الآليات والأدوات المختلفة المستخدمة من طرف البنك المركزي، من أجل التحكم والمراقبة والإدارة للعرض النقدي

³⁸ مروان محمد حسين فواعير، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد الخمسون، 2022، ص 1497.

وذلك لحل المشاكل الاقتصادية القائمة أو اتخاذ إجراءات وقائية لمشاكل محتملة الوقوع في المستقبل، كل ذلك بغية تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها.³⁹

كما تعرف السياسة النقدية بأنها الاستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد، ...).⁴⁰

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية التي تعتمد البنوك المركزية إلى نوعين رئيسيين: السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية، وذلك كما يلي:⁴¹

فعندما يمر الاقتصاد بحالة من الركود وتراجع في النشاط الاقتصادي، يلجأ البنك المركزي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير في إطار السياسة النقدية بهدف تحفيز الاقتصاد. وتتمثل هذه التدابير في زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة وخفض أسعار الفائدة، مما يدفع البنوك إلى توسيع نطاق الإقراض وتمويل الاستثمارات والمشروعات، الأمر الذي يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة. وتُعرف هذه الإجراءات بسياسة نقدية توسعية. وتجدد الإشارة إلى أن انخفاض معدلات التضخم أو استقرارها ضمن حدود مقبولة يشكل عاملاً مساعداً للبنك المركزي في تطبيق هذا النوع من السياسة دون التسبب في ضغوط تضخمية.

غير أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توقعات الأفراد. ففي حال لم يتوقعوا الزيادة المفاجئة في عرض النقود، فإن السياسة النقدية التوسعية قد تحقق أهدافها المتعلقة بتحفيز الإنتاج وتقليص معدلات البطالة. أما إذا كانت تلك الزيادة متوقعة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج، فإن النتيجة قد تنحصر في ارتفاع الأسعار، مما يفقد السياسة فعاليتها.

³⁹ غميمة مصطفى وخضير سفيان، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2020) -، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2021، ص 51.

⁴⁰ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03-، 2010-2011، ص 9.

⁴¹ محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد الدولي، 2021، ص 16.

وعلى العكس من ذلك، حين يشهد الاقتصاد حالة من الانتعاش مصحوبة بارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي وظهور ضغوط تضخمية، يتجه البنك المركزي إلى اعتماد سياسة نقدية انكماشية. ويتجسد ذلك في تقليص المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة، ما يدفع البنوك إلى تقليص حجم الإقراض بهدف الحد من السيولة في السوق، وبالتالي الحد من الارتفاع في الأسعار.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

إن الهدف الرئيسي من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق استقرار الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضا ومستقرا، أما على الصعيد الخارجي، فيعني استهداف استقرار سعر الصرف". ويعتمد الاقتصاديون إلى تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى مجموعتين من الأهداف أهداف وسيطة وأهداف نهائية:

أولا/ أهداف وسيطة: تعبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:⁴²

- وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية؛
 - إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات السياسة النقدية.
- ثانيا/ أهداف نهائية: عادة ما يضع البنك المركزي السياسة النقدية، ويشرف على تنفيذها، ومن ثم يقع عليه إدارة النظام المصرفي في البلاد ومراقبته لتوليد التدفقات النقدية لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي، مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة والتأكد من أن الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع أن تستخدم التمويل المصرفي استخداما منتجا وكفوا، وهذه تشكل في مجملها أهداف نهائية السياسة النقدية التقليدية. ونوضح هذه الأخيرة كما يلي:

تحقيق العمالة المرتفعة: تعرف العمالة الكاملة بأنها: "مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة، ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي". إن تحقيق العمالة المرتفعة في إطار من الاستقرار النقدي يعد في مقدمة أهداف السياسة النقدية في

⁴² صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2013، ص 59.

الدول الرأسمالية المتقدمة، وتستخدم لهذا الهدف عمليات السوق المفتوحة، وسعر الفائدة، وتغيير نسبة الاحتياطي لدى المصارف، بالإضافة إلى السياسة المالية، بينما نجد في الدول النامية أن تحقيق التنمية وتوفير التمويل اللازم لها أمر ضروري، ولكن يجد من دور السياسة النقدية في هذه الدول عدم وفرة الموارد المالية، وتخلف الاقتصاد الوطني واختلال بنيانه، وتخلف النظام المصرفي ومحدودية نطاقه وتأثيره. وقلة المؤسسات المالية المصرفية ومحدودية نشاطها.⁴³

تحقيق النمو الاقتصادي: إن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية عموماً، ولكنه هدف من أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة، ويعود تاريخ رسم هذا الهدف باعتباره أحد أهداف السياسة النقدية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات من القرن الماضي، ولكن ذلك لا يعني أنه لم يكن موجوداً قبل ذلك، بل كان مندرجاً في العمالة الكاملة، بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.⁴⁴

ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية: يمكن أن تساهم إجراءات السياسة النقدية في تحقيق السيولة وضمان التمويل اللازم للمشاريع التنموية من خلال التحكم في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك وتعبئة المدخرات واستغلالها بشكل سليم لاستخدام الصيغ الشرعية المساعدة في ذلك، ومنها المشاركة والمضاربة التي يمكن لها أن تكون أكثر كفاءة من حيث توفير التمويل اللازم والذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي.⁴⁵

إحداث توازن في ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل منتظم لدولة ما لمجمل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لسنة معينة، حيث بواسطته يمكن التعرف على مدى التطور والتقدم الاقتصادي لأي بلد وتحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، حيث تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التدخل في زيادة أو خفض معدلات الفائدة في حالة العجز أو الفائض فمثلاً في حالة العجز تلجأ السلطات النقدية على زيادة معدلات الفائدة حتى تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك هذا التدفق يساعد على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.⁴⁶

⁴³ صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 168.

⁴⁴ المرجع نفسه، ص 181.

⁴⁵ إبراهيم عبد الحليم عبادة، الانتقادات الموجهة للسياسات النقدية التقليدية والبدائل المقترحة - تقدير اقتصادي إسلامي -، مجلة الصراط، العدد الرابع والثلاثون، ديسمبر 2016، ص 400.

⁴⁶ لسبط عبد الله، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، أفريل 2019، ص 112.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية التقليدية

تعد السياسة النقدية التقليدية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في هذا المبحث، سنناقش عدة جوانب لهذه السياسة بداية من تعريفها، مروراً بنظرياتها، وصولاً إلى الأدوات المعتمدة في تنفيذها. كما سنتطرق إلى قنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية، بالإضافة إلى الشروط التي يجب توافرها لنجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية التقليدية

من خلال ما يلي نعرض تعريف السياسة النقدية التقليدية مع الإشارة إلى نظرياتها:

أولاً/ تعريف السياسة النقدية التقليدية

تتعدد التعاريف حول السياسة النقدية التقليدية، ففي تعريفها اللغوي: يقصد بمصطلح السياسة في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة ما ويعني:⁴⁷

- علم إدارة الدولة، ومن ثمة طريقة الحكم ومنها مجموع المصالح العامة مثل: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية".

- اتباع منهج أو طريقة لإدارة جوانب المجتمع المختلفة سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو المالي أو النقدي أو الزراعي أو الصناعي أو التجاري، ويعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبياً حيث ظهر في القرن التاسع عشر".

وفي تعريفها الاصطلاحي:

- يعرف "الغندور (2000)" السياسة النقدية التقليدية في دراسته حول السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي المصري على أنها كيان معرفي الغرض منه تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال التحكم في عرض النقد، وبعده من الوسائل أتاحها العلم نظرياً وتطبيقياً. والسياسة بهذا المفهوم كيان مستقل عن السياسات

⁴⁷ محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر) للفترة 2020-2017، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، قسم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دالي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2021-2022، ص 3.

الأخرى مثل السياسة المالية والسياسة الإنتاجية، وسياسة ميزان المدفوعات واستقلال السياسة النقدية عن هذه السياسات وأمثالها يعني أنها تؤثر في هذه السياسات على نحو يساعد في تحقيق الاستقرار النقدي.⁴⁸

- وتعرف السياسة النقدية التقليدية عبارة عن عملية التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. ومن هذا المفهوم نجد أن السياسة النقدية لا ترتبط فقط بالإجراءات والأساليب وإنما ترتبط أيضا بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها أو بمفهوم آخر فالإجراءات والأساليب ما هي إلا أدوات ووسائل لتحقيق الهدف، وبذلك تكون السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية أو هي جزء من السياسات التي تبشرها الدولة لتحقيق أهدافها.⁴⁹

بشكل عام، وانطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن القول أن السياسة النقدية التقليدية هي: مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود وتنظيم السيولة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وهي مستقلة عن السياسات الأخرى، لكنها تؤثر فيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ثانياً/ نظريات السياسة النقدية التقليدية

تتمثل نظريات السياسة النقدية التقليدية في الآتي:⁵⁰

1- النظرية الكلاسيكية: تؤكد على أن الأجور والأسعار مرنة تماماً وأن النقود محايدة، كما أن التغيرات في عرض النقود تؤثر فقط في الأجل القصير على القطاع النقدي دون تأثير مباشر على القطاع الحقيقي. الهدف من السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود عبر آلية السوق المفتوحة.

⁴⁸ عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 5.

⁴⁹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 145.

⁵⁰ ليث احسان حاتم، السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي، جزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس، قسم علم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2018، ص 7.

2- النظرية الكينزية: تركز على الجانب المالي بدلا من النقدي. وفقا لهذه النظرية، يمتلك الأفراد محافظ مالية متنوعة تتأثر بتغيرات عرض النقود، مما يؤدي إلى عدم توازن في هذه المحافظ. في النهاية، تؤثر السياسة النقدية على القطاع الحقيقي بشكل غير مباشر عبر التغيرات في سعر الفائدة.

3- النظرية النقدية المعاصرة: يرى أصحاب هذه المدرسة أن النقود ليست هي السبب الرئيسي في حدوث الارتفاع المستمر في الأسعار، وأن حدوث التضخم ليس سببه الرئيسي النقود، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار. كما يرون أن النظام الاقتصادي غير مستقر، وأن من الضروري أن يكون هنالك تدخل حكومي. ويرون أن العلاقة بين القطاع النقدي والحقيقي "العينين" علاقة غير مباشرة تتم من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار، والتي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة. كما يرون أن النقود التي تحدد الدخل، وأن الأثر الأساس لتغيرات عرض النقود يكمن في النسبة.

4- نظرية النيو كلاسيك: يفترض الكلاسيك الجدد أن الأفراد لديهم توقعات رشيدة تجاه السياسات النقدية، وأن الأجور والأسعار مرنة تمامًا للتغيرات المتوقعة. وفقا لسارجنت، إذا كانت زيادة عرض النقود متوقعة، فإنها لا تؤثر على الإنتاج أو التوظيف، بل تقتصر على رفع الأسعار. في حالة عدم التوقع، يمكن للسياسة النقدية التوسعية تحقيق أهدافها بزيادة الناتج وتقليل البطالة. وبالتالي، فعالية السياسة النقدية تعتمد على دقة التوقعات الرشيدة للأفراد.

المطلب الثاني: أدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية

في إطار السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، يُعتمد على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تنظيم السيولة وتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد شكل أدوات السياسة النقدية التقليدية إحدى الركائز الأساسية في هذا المسار، حيث تنتقل هذه الأخيرة عبر قنوات معينة تؤثر بشكل غير مباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية وهو ما يبرز أهمية التعرف على هذه الأدوات وفهم كيفية انتقالها، هذا ما نحاول الوقوف عليه من خلال هذا المطلب ونوضحه كما يلي:

أولا/ أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية هي الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية مثل عناصر ميزانيتها، أو أسعار الخصم، والتي تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها، للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية.⁵¹ وتصنف أدوات السياسة النقدية التقليدية إلى مباشرة وغير مباشرة، وذلك كما يلي:

1- أدوات غير مباشرة (كمية): وهي التي تؤثر على حجم الائتمان بصفة عامة دون توجيه الائتمان لاستخدامات محددة وهذه الأدوات هي:⁵²

1- سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية وتغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع أن يتحكم من خلالها من حجم الائتمان، وعندما يريد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على الاقتراض منه، والعكس صحيح فإذا أراد إتباع سياسة انكماشية يقوم برفع سعر إعادة الخصم.

2- عمليات السوق المفتوحة ويقصد لها قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية والحكومية. وعن طريق شراء البنك المركزي أوراق حكومية من البنوك التجارية، يزداد رصيد هذه البنوك لدى البنك المركزي، ويصبح بإمكانها التوسع في حجم الائتمان، والعكس إذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية النقود يقوم ببيع الأوراق المالية للبنوك فتقل أرصدها لدى البنك المركزي وتقل قدرتها على خلق الائتمان.

3- نسبة الاحتياطي القانوني: تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لدى البنك المركزي تعادل نسبة من ودائعها فإذا أراد البنك المركزي الحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي والعكس صحيح.

2- أدوات مباشرة (كيفية): تهدف الأدوات الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة

⁵¹ عبد العزيز مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁵² بطاهر علي، تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال (2020-1990)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص 193.

الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما:

- سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي الخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنكلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يفيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل.

أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، و استخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص سنة 1948 في فرنسا لأول مرة، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عن طريق:⁵³

- تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإضافية، وتحتسب هذه العتبات أو السقوف بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال سنة معينة الزيادة التي تحدث على الموارد المستقرة.
- الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية لبعض القروض التي تكون معفية أيضا من الاحتياطات العادية، والاستثناء من الاحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للاحتياطات العادية: (يتعلق هذا النظام ببعض القروض كالقروض للتصدير وللاستثمار وبعض القروض العقارية المحددة ... إلخ).

⁵³ بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية المحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2009، ص 52.

- السياسة الانتقائية القروض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الفرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:⁵⁴

- إقرار معدل خصم مفضل؛

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

ثانيا/ قنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية

هناك خمس قنوات رئيسية ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية التقليدية إلى الاقتصاد الحقيقي تتمثل في:

أولاً/ قناة سعر الفائدة: تمثل القناة الأساسية للنموذج الكينزي، إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة الاسمي نتيجة السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في ظل فرضية جمود الأسعار في الأجل القصيرة. وتنخفض تكلفة رأس المال ويزيد الاستثمار الإنتاجي للشركات، كما يزيد الاستثمار في العقار، والطلب الاستهلاكي للعائلات على السلع المعمرة، كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي. وفي قناة سعر الفائدة، يعتبر سعر الفائدة الحقيقي الطويل الأجل القناة التي تنقل آثار السياسة النقدية، ففي ظل فرضية جمود الأسعار، سيؤدي انخفاض سعر الفائدة الاسمي القصير الأجل إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي قصير الأجل، ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الطويل الأجل، تجدد هذه العلاقة تفسيرها في نظرية التوقعات المتعلقة بهيكل آجال أسعار الفائدة، والتي ترى بأن سعر الفائدة الطويل الأجل يساوي متوسط أسعار الفائدة القصيرة الأجل المتوقعة مستقبلاً، أي أن انخفاض

⁵⁴ عبد الصمد سعودي وحسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر، ص 44.

أسعار الفائدة الحقيقية القصيرة الأجل سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الطويل الأجل ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي زيادة الناتج الحقيقي مصحوبا بتغير في الأسعار.⁵⁵

ثانيا/ قناة الائتمان: إذا كان اتجاه السياسة النقدية توسعي معناه زيادة المعروض النقدي الذي سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة أي التقليل من تكلفة الاقتراض وبالتالي انخفاض نسبة القروض المتعثرة ما سيزيد من ربحية البنوك ويشجعها على التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج المحلي.⁵⁶

ثالثا/ قناة سعر الأصول: يتأثر كلا من الاستثمار الإنتاجي والاستثمار في العقار، واستهلاك الأمر بتطورات أسعار الأسهم والعقارات. هذه الأخيرة تؤدي دورا مهما في نقل قرارات المصرف المركزي لأنها تتأثر بأدوات السياسة النقدية في هذا الصدد، تنخفض أسعار الأسهم والعقارات نتيجة السياسة النقدية الانكماشية، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض ما يلي:⁵⁷

- الاستثمار: لأن تراجع أسعار الأسهم يخفض النسبة بين القيمة السوقية للشركة وتكلفة تحديد رأس المال. هذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيض الشركات لاستثماراتها الممولة بالأسهم، الارتفاع تكلفة الاستثمار الجديد مقارنة بالموجود تحدث نفس الأثر في قطاع العقار، إذ تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض أسعار العقارات القديمة مقارنة بتكلفة بناء عقار جديدة وبالتالي، تراجع الاستثمار في العقار، وفي كلا الحالتين بخفض الاستثمار والناتج.

- الاستهلاك: نظرا لأن الأسهم والعقارات جزء من ثروة قطاع الأسر، فإن استهلاك العائلات يتأثر بتغير قيمتها. في هذا الصدد، يؤدي انخفاض أسعار الأسهم والعقار نتيجة السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض دخل الأسر، وبالتالي، تراجع الاستهلاك والناتج الحقيقي.

رابعا/ قناة سعر الصرف: ترتفع أسعار الفائدة المحلية نتيجة تشديد السياسة النقدية، ما يرفع من العائد على التوظيف في المصارف والأسواق المالية محليا، وذلك يشجع على جذب رؤوس الأموال من الخارج، وهو ما يقود إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها. يترك ذلك أثرا في أولهما ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار

⁵⁵ شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 06، 2017، ص 227.

⁵⁶ محسن عادل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁵⁷ عميروش شلغوم ومرم بلعزوز، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية في الجزائر (2002-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 35، 2014، ص 109.

الواردات، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض التضخم المحلي ثانيهما هو أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع تنافسية الصادرات الماركة انخفاضاً في الناتج الحقيقي.⁵⁸

خامساً/ قناة التوقعات: تمثل التوقعات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوجهات سياسة البنك المركزي أهمية بالغة في نجاح الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. في هذا الصدد، تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي بوجه عام. من الجدير بالذكر، أن التحديد الواضح والمعلن الأسلوب عمل السلطات النقدية، وعدم الاعتماد على الوسائل الضمنية غير المعلنة، إضافة إلى التحديد الواضح لمواعيد الاجتماعات الدورية للسلطات النقدية، وتوقيت نشر التقارير عن نتائج هذه الاجتماعات، يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة النقدية. ويتوقف نجاح هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي، بالقدر والمدي الزمني المناسبين على مدى دقة البيانات الصادرة عن البنك المركزي، حيث أنه إذا حظيت التقارير الناتجة عن اجتماعات السلطات النقدية بقدر كبير من الدقة، فإن ذلك يعد أمراً هاماً في نجاح استخدام قناة التوقعات لضمان نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد، وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبما ينعكس إيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي.⁵⁹

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية التقليدية

إن نجاح السياسة النقدية التقليدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط تمثل فيما يلي:⁶⁰

– تحديد الأهداف بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضح ومحدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛

⁵⁸ عميروش شلغوم ومرتم بلعزوز، مرجع سابق، ص 110.

⁵⁹ أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 39، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2017، ص 23.

⁶⁰ مزيان محمد توفيق وبن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 07، 2016، ص 6-7.

- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- هيكل النشاط الاقتصادي مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة ومرونة الأسعار؛
- سياسة الاستثمار مناخ الاستثمار تدفق رؤوس الأموال التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار المعدل الفائدة؛
- نظام سعر الصرف إذ أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت؛
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث أنه كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، وهو ما يجعلها تحقق نجاحاتها وفعاليتها؛
- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية؛
- إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية؛
- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك؛
- حالة نشاط السوق الموازي: إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية؛
- توافر نظام معلوماتي فعال: إذ أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته.

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية

مع تفاقم الأزمات الاقتصادية وتزايد التحديات المالية، أصبحت السياسات النقدية التقليدية غير كافية للتعامل مع بعض الظروف الاقتصادية المعقدة. مما دفع بالبنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية غير تقليدية تتسم بأدوات وآليات مختلفة. في هذا السياق، سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية من تعريفها إلى خصائصها التي تميزها عن السياسات التقليدية، أهدافها التي تسعى لتحقيقها، الأدوات التي تعتمد عليها لتنفيذها، قنوات انتقالها، وأخيرا شروط نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية الغير التقليدية

من خلال ما يلي، نستعرض تعريف السياسة النقدية غير التقليدية وخصائصها التي تميزها عن السياسة النقدية التقليدية، كما نسعى إلى عرض أهداف السياسة النقدية الغير تقليدية، وهذا كما يلي:

أولا/ تعريف السياسة النقدية غير تقليدية

لا يوجد اجماع على اعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية غير التقليدية، ولم يتم تعريفها لحد الآن سوى من جانبين، جانب المستهدفات وجانب الأدوات المستخدمة في مثل هذه السياسات، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية من جانبين هما:⁶¹

1/ من جانب المستهدفات: هي مجموعة من الوسائل، والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة، ومن هذا التعريف نجد أن السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد مثل النمو والتشغيل.

2/ من جانب الأدوات المستخدمة: سياسة نقدية يتم استخدامها في زمن الازمات المالية، تستخدم من خلالها مجموعة من الادوات أبرزها الدعم الائتماني، والتسهيلات الائتمانية والتميسير الكمي فضلا عن التدخل في عرض النقد، وأسواق الأوراق المالية من اجل التأثير في دعم القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمات المالية.

⁶¹ خولة جاسم محمد، السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الأزمات المالية عبر الاستقرار المصرفي (مع اشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2024، ص 74.

فالسياسة النقدية غير التقليدية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات الجديدة، هذه الأدوات تتميز بكونها أكثر فعالية وأكثر دقة على مجارة الأزمات المالية، وتلعب دورا كبيرا في التحفيز على مستوى الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الاعتماد عليها كآلية من آليات تحقيق الاستقرار المالي.⁶²

ثانيا/ خصائص السياسة النقدية غير التقليدية

يمكن إبراز خصائص السياسة النقدية غير التقليدية في العناصر التالية:⁶³

- بعدما كان هدف السياسة النقدية التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد)؛
- بعدما كانت أدوات السياسة النقدية التقليدية أدوات مباشرة وغير مباشرة أصبحت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أدوات غير تقليدية تسيير كمي، حرب عملات أسعار فائدة صفرية، ... إلخ؛
- التوسع الهائل في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ومحاولات التأثير على أسعار الفائدة الأخرى من العملات الرسمية المعتادة على المدى القصير؛
- استخدام التيسير الكمي والتيسيرات الائتمانية والفائدة الصفرية في التعامل مع مشكلة السيولة في النظام المصرفي بما يوفر تمويل كافٍ وبدون تكاليف للأنشطة الاقتصادية؛
- في فترة الضائقة المالية التي قد تتعطل فيها الوساطة المالية، يمكن للبنك المركزي التدخل لدعم تدفقات الائتمان والعمل كوسيط عن طريق اقتراض الأموال من المدخرين ثم اقراضها للمستثمرين.

ثالثا/ أهداف السياسة النقدية الغير تقليدية

تسعى السياسة النقدية غير التقليدية لتحقيق ثلاث أهداف أولية، تتمثل فيما يلي:⁶⁴

⁶² صوفان العيد وبولحية الطيب، فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي (البنك الفيدرالي الأمريكي نموذجاً)، مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، 31/10/2018، ص 206.

⁶³ بوروشة كرم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2018-2019، ص 20.

⁶⁴ عمر عبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، مجلة الريادة للاقتصاد التجاري، المجلد 05، العدد 01، يناير 2019، ص 53.

- الرفع بشكل مكثف في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد: بهدف الضخ المكثف للسيولة إلى تفادي عائق تجميد نسب الفائدة، ويحاول البنك المركزي تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين، على أمل أنهم سينفقون مباشرة هذه الأموال، وفي الظروف العادية لا يمكن استعمال هذه القناة المباشرة عن طريق الكتلة النقدية لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في الفترات الاستثنائية، فإن عدم الاستقرار المذكور على المدى القصير لا يشكل عامل انشغال كبير طالما أن البنك المركزي مستعد لضخ الأموال بكميات غير محدودة، بيد أنه في بعض الأحيان، يمكن حتى للعرض غير محدود أن لا يكفي لتحفيز الإنفاق إذا ما كان الطلب على النقد في حد ذاته غير محدود، ولهذا السبب يتم توجيه عرض النقود نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد أنه سينفق هذه الأموال من خلال عجز الميزانية؛

- التأثير على انحدار منحني نسب الفائدة بما من شأنه توجيه استباقات المتعاملين: يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح بالإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى منخفض جدا وحتى في مستوى الصفر للفترة طويلة، كما يمكنه ضبط شروط مسبقة للمرفع في هذه النسبة مستقبلا، مثل الوصول إلى مستوى معين من التضخم أو البطالة؛

- إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على بدل المخاطرة: يمكن للبنك المركزي أن يقوم محل البنوك والسوق التمويل للاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع في خطوة أولى في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها، ويشتري مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد سندات خاصة في خطوة ثانية، وتمكن هذه العمليات في نفس الوقت من إضفاء الحيوية على سوق هذه السندات ومن توفير تمويلات للاقتصاد بشكل مباشر، ومع ذلك، يتعين على البنك المركزي تحمل مخاطر القرض ونسب الفائدة والتي لا تندرج ضمن مهامه العادية.

اجمالا تهدف السياسة النقدية غير التقليدية إلى:⁶⁵

- تشجيع المستثمرين على توجيه محافظهم الاستثمارية إلى الأصول الخطرة ذات العوائد الأعلى (عن طريق خفض العائدات على الديون الحكومية) وبالتالي الضغط على أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة؛

⁶⁵ ضيف روفية، قنوات تأثير السياسة النقدية غير التقليدية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 116.

- خلق أثر إيجابي على الثروة من خلال ارتفاع أسعار الأصول الأمر الذي يدعم الاستهلاك؛
- تحفيز الاستهلاك والاستثمار عن طريق خفض تكاليف خدمة الدين على الديون القائمة؛
- ممارسة ضغط تنازلي على سعر الصرف (رغم أن البنوك المركزية لم تذكر بشكل رسمي هذه القناة كهدف ها من أجل دعم الطلب المحلي؛
- فرض ضغوط تصاعدية على التدفق عن طريق زيادة الطلب المحلي وزيادة الأسعار المحلية للواردات (من خلال قناة سعر الصرف)؛
- دعم الثقة من خلال إظهار أن البنك المركزي سيفعل كل ما هو ضروري لتحقيق أهدافه الاقتصادية؛
- زيادة فعالية التوسع المالي عن طريق خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتالي الحد من الاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية الغير التقليدية وقنوات انتقالها

أولاً/ أدوات السياسة النقدية الغير تقليدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في الآتي:

التيسير الكمي (QE): بعد إيقاف نظام الذهب عام 1971 الذي كان يعيق قدرة البنوك المركزية على طبع النقود دون الاحتفاظ بمخزون يعادلها من الذهب أصبحت البنوك المركزية تملك خياراً يمنحها القدرة على طبع النقود (نقود قانونية بكميات هائلة حسب احتياجات الاقتصاد. فهي تعتبر العملية التي يتم بموجبها خلق نقود من فراغ، حيث يقوم البنك المركزي بزيادة الأساس النقدي، واستخدامه لشراء الأصول (خاصة، عمومية) من المؤسسات المالية. وهذا ما يؤثر على الأسعار النسبية للأصول النقدية والمالية وارتفاع أسعار السندات لأن الطلب عليها ارتفع جراء عملية الشراء. كما يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة وذلك يعتمد على قيمة المضاعف النقدي،

وهذا ما يسمح بتوفير السيولة المناسبة للاقتصاد وتغطية العجز في السيولة الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديين جراء الأزمة المالية العالمية في 2008.⁶⁶

تيسير الائتمان: هو سياسة الميزانية العمومية وتنقسم إلى تيسير ائتمان مباشر وتيسير ائتمان غير مباشر:⁶⁷

- التيسير المباشر للائتمان: فيه يغير البنك المركزي تكوين ميزانيته العمومية من خلال بيع الأصول الأقل خطورة مثل السندات قصيرة الأجل وشراء الأصول الأكثر خطورة وبذلك يتحمل البنك المركزي مخاطر الائتمان في ميزانيته؛
- التيسير غير المباشر للائتمان: فيه يعطى البنك المركزي الأموال للبنوك مقابل استبدال الأصول المخفوفة بالمخاطر وبالتالي لا ينقل مخاطر الائتمان إلى ميزانيته يتضح ان كلا من التيسير المباشر وغير المباشر للائتمان تيسر شروط تمويل البنوك إلى القطاعات التي تعاني من ضعف

معدل الفائدة الصفري (الحد الأدنى للفائدة): هي قيام البنك المركزي بتحديد معدلات فائدة صفرية على ودائع البنوك التجارية، وهذا من أجل إجبارها على الإقراض وتمويل المستثمرين والمستهلكين بدل إيداع الفائض لديها من السيولة لدى البنك المركزي الهدف من ذلك هو تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة من 2001 إلى 2006 وبعد بداية الأزمة المالية العالمية طبقت من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني.... الخ. كما أن معدل الفائدة الصفري يدل على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل الكينزي حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يحتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات أخرى من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية كالتيسير الكمي من أجل الاستفادة من المعدلات الصفرية الاسمية لسعر الفائدة، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. ويمكن من خلال الشكل توضيح ميزانية تطور حجم ميزانية البنوك المركزية لعدد من الدول المتقدمة أثناء الأزمة.⁶⁸

سياسة التوجيه المسبق: يعرف التوجيه المسبق على أنه قيام البنك المركزي بإبلاغ المعلومات المتعلقة بإجراءات سياسته النقدية المستقبلية إلى المشاركين في السوق المالية والجمهور بشكل عام، من أجل التأثير على توقعات السوق ومختلف المتعاملين فيه. وقد تم استخدام سياسة التوجيه المسبق قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وقد حاولت

⁶⁶ العشي وليد وصديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، 2018، ص 76.

⁶⁷ هناء محمود سيد أحمد، تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على معدل التضخم، مصر المعاصرة، مصر المعاصرة، العدد 547، 2022، 144.

⁶⁸ العشي وليد وصديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

العديد من البنوك المركزية في الدول المتقدمة منذ ثمانينات القرن الماضي تحسين مستوى شفافتها، وقد كان بنك نيوزلندا المركزي أول من انتهج طريقة تحديد هدف معين للتضخم وأول من استعمل أداة التوجيه المسبق وكان ذلك سنة 1997 حيث تم الإعلان عن مستقبل معدلات الفائدة بين البنوك الثلاثة أشهر اللاحقة، وبالتالي فهي إعلانات يقوم بها البنك المركزي عن حالة الأسواق وعن مستويات المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وعن نواياه وسياسته اتحاد معدلات التضخم وأسعار الفائدة الفعلية من أجل التأثير في توقعات الأعوان الاقتصاديين، ذلك من أجل التحسين في قدرتهم على توقع التغيرات المستقبلية، كما أن البنك المركزي يهدف من خلال هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:⁶⁹

- تحقيق انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي طويل الأجل عن طريق الإعلان عن تخفيض معدلات الفائدة الاسمية لفترة زمنية طويلة ومستمرة مع التوقع بمعدلات تضخم مرتفعة، مثلما حدث أثناء الأزمة المالية؛
- بما أنها سياسة إشارات فإن فعاليتها تزداد عندما تكون مرافقة بسياسة تيسير كمي ذات مستويات مناسبة، خاصة في حالة الانكماش الاقتصادي؛
- تهدف هذه الأداة بالأساس إلى توجيه سلوك الأعوان الاقتصاديين حسب الطريقة المرغوبة من البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال الأسواق التي تعني السياسة النقدية التأثير فيها؛
- من أهم ما يميز هذه الأداة عن غيرها أنها غير مرتبطة بمرحلة معينة من مراحل تطور السياسة النقدية غير التقليدية، ولكنها في الغالب تبدأ مع انتهاج البنك المركزي السياسة معدلات الفائدة الصفرية، ولا تعمل بشكل منفصل عن الأدوات الأخرى، بل تعد في بعض الأحيان من محددات فعالية هذه الأدوات لاسيما التيسير الكمي والتيسير الائتماني؛
- تهدف أيضا إلى تخفيض حالة عدم التأكد التي تصيب الأسواق المالية بشكل عام في فترات الأزمات المالية، وبعث الطمأنينة المصرفية حول مستقبل الاقتصاد الكلي، مما يجنب الاقتصاد العديد من العواقب السلبية في فترات الأزمات المالية منها ظهور هجمات للمضاربة على انخفاض قيمة العملة، وهروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية مما يساهم في تفاقم مشكل السيولة المصرفية.

⁶⁹ عزالدين نادية، أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2019-2020، ص 31.

ثانيا/ قنوات انتقال السياسة النقدية الغير تقليدية

توجد مجموعة من القنوات لعبور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وتتمثل في:

أولا/ قناة التوقعات: تتركز قناة التوقعات على إمكانية جعل الأعوان الاقتصاديين يتجاوبون مع الإجراءات المستقبلية التي ستقوم بها البنوك المركزية، وتبين كيف تساهم برامج التيسير الكمي في الحفاظ على الثقة المصرفية خلال الأزمة المالية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار قنوات الإشارة والثقة التي تؤكد بدورها للمستثمرين والمستهلكين أن البنك المركزي قام بتعديل إجراءاته وراجع نظرتة الاقتصادية المستقبلية، وقد قام بصياغة سياسة نقدية توسعية تتماشى مع طموحاتهم حتى يتم استعادة الثقة في مختلف الأسواق، فالمخرج الوحيد من حالة مصيدة السيولة هو التحكم في توقعات الأعوان الاقتصاديين.⁷⁰

ثانيا/ قناة السيولة: يشار إليها بقناة التمويل، تظهر آثار الأدوات غير التقليدية من خلال زيادة التزامات البنك المركزي وتوريد الاحتياطيّات ومن ثم فإن مثل هذه السياسات لابد ان تعمل على تحسين ارصدة المؤسسات المالية وزيادة التوفر الشامل للتمويل الخارجي من خلال زيادة القروض للمستثمرين من أفراد وشركات.⁷¹

ثالثا/ قناة التضخم: تعتمد على النماذج الاقتصادية التي تركز على توقعات التضخم في تنفيذ السياسة النقدية. يحدث التضخم نتيجة للتسهيل الكمي إذا تم تقدير الكمية المطلوبة منه بشكل مبالغ فيه، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي. هذه الزيادة تنشط عمليات الإقراض والاستهلاك والاستثمار، مما يساهم في التضخم. كما أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى. البنك المركزي يمكنه التأثير على التوقعات التضخمية، مما يؤثر بدوره على سعر الفائدة الطبيعي ومستوى الأسعار. تشمل هذه القناة تحفيز التوقعات التضخمية، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، التغيرات في هيكل أسعار الفائدة، وزيادة الطلب العام على الاستهلاك والاستثمار.⁷²

رابعا/ قناة المخاطرة: يمكن لقناة المخاطرة أن تقود الوسطاء الماليين لزيادة نفوذهم العالمي والاقرض عبر الحدود وقد تدفع أسعار الفائدة المنخفضة نتيجة التيسير الكمي المستثمرين إلى البحث عن العائد من خلال الاستثمار

⁷⁰ العشي وليد، تقييم فعالية أدوا السياسة النقية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ادرار - الجزائر، 2018، ص 160.

⁷¹ خولة جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁷² المرجع نفسه، ص 98.

على الأصول التي تحقق معدلات عائد أعلى والمعروفة باسم قناة المخاطرة. إن قناة المخاطرة تتضخم بسبب ارتفاع العملة مما يؤدي إلى تقلبات أقل في سعر الصرف وأكثر من ذلك انخفاض في المخاطر المقاسة أخيراً.⁷³

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية غير تقليدية

نظراً للظروف الاقتصادية غير الاعتيادية "حالة الأزمات" التي تنفذ فيها السياسات النقدية غير التقليدية، وكذلك استخدام الأدوات غير المعتادة في السياسة النقدية، فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لتنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية، هذه الشروط هي:⁷⁴

- لا بد أن تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة التفكك والاضطراب التي تعاني منها السوق التي تسعى إلى إنقاذها، وفي أغلب الحالات لا بد من تفصيل التدابير من أجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب ألا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية - وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة اعتماداً على حجم الخلل في النظام المالي؛

- لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة، بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، ولأن البنوك تعد الأداة الرئيسة لدى البنك المركزي لإعادة التمويل غير المعياري"، فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات؛

- وبقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي؛ فمن حقها أن تكون مدافعة صريحة عن الإصلاحات الضرورية للتمويل العالمي والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي، والمساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

⁷³ المرجع نفسه، ص 99.

⁷⁴ علي صاري، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2016، ص 470.

خلاصة الفصل الثاني:

ختاماً، يتضح أن السياسة النقدية تعد أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو. من خلال المبحث الأول، تم تناول السياسة النقدية التقليدية التي تعتمد على أدوات مثل تغيير أسعار الفائدة وتنظيم عرض النقود لتحقيق التوازن الاقتصادي. رغم فعاليتها في بعض الحالات، فقد أثبتت محدوديتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبيرة. أما في المبحث الثاني، فقد تم استعراض السياسة النقدية غير التقليدية التي ظهرت استجابة للتحديات التي واجهت البنوك المركزية في أوقات الأزمات، مثل التيسير الكمي وتوجيه الأسعار المستقبلي. هذه السياسة تعتمد على أدوات جديدة تهدف إلى تحفيز الاقتصاد.

إن دراسة السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية تبرز تبايناً واضحاً في الأدوات المستخدمة والأهداف التي يسعى كل منهما لتحقيقها، إلا أن الهدف النهائي لكليهما يبقى واحداً وهو ضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو. من خلال فحص هذه السياسات، نجد أن نجاح السياسة النقدية يعتمد على فهم كيفية انتقال تأثيرات هذه السياسات من الأسواق المالية إلى الاقتصاد الحقيقي.

في الختام، يمكن القول إن تطور السياسات النقدية يعكس التكيف المستمر للبنوك المركزية مع التغيرات الاقتصادية المعقدة، وأن فهم الأدوات المختلفة لهذه السياسات وكيفية تطبيقها في سياقات مختلفة يشكل أساساً لتحديد فعالية كل سياسة في الوقت المناسب.

:الفصل الثالث

**الإطار التطبيقي لتأثير العملات الرقمية
المركزية على السياسة النقدية**

تمهيد :

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، برزت العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) كأداة نقدية جديدة تهدف إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز فعالية السياسات النقدية. وتمثل هذه العملات شكلاً سيادياً ورقمياً للنقود يصدر عن البنك المركزي، بما يسمح بالتحكم في الكتلة النقدية وتطوير أنظمة الدفع. وبالنظر إلى طابعها المستحدث، فإن إدماج العملات الرقمية المركزية يطرح تحديات وفرصاً في آنٍ واحد أمام البنوك المركزية، خاصة من حيث التأثير على أدوات السياسة النقدية التقليدية. وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار النظري لهذه العملات وانعكاساتها الاقتصادية، مع دراسة مقارنة للتجربتين الصينية والروسية في هذا المجال.

المبحث الأول: الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية وانعكاساتها على السياسة النقدية

تعد العملات الرقمية للبنوك المركزية (Central Bank Digital Currencies - CBDCs)

من أبرز الابتكارات في النظام المالي المعاصر، حيث تمثل شكلاً رقمياً من النقود يصدر عن البنك المركزي. ويأتي هذا التطور استجابةً للتحويل الرقمي السريع في أساليب الدفع والتمويل. ونظراً لطبيعتها المختلفة عن الأدوات النقدية التقليدية، فإن لهذه العملات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السياسة النقدية، سواء من حيث أدواتها أو فعاليتها. يسعى هذا المبحث إلى استعراض الإطار النظري للعملات الرقمية المركزية وتحليل انعكاساتها المحتملة على السياسة النقدية.

المطلب الأول: آليات تأثير العملات الرقمية المركزية على أدوات السياسة النقدية التقليدية

تُعد العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs) من المفاهيم المالية المستحدثة التي لاقت اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، نظراً لقدرتها على إحداث تحول عميق في طبيعة النقود ووظائفها. فهي تمثل شكلاً رقمياً للنقد القانوني، يتم إصداره وتنظيمه من طرف السلطة النقدية الرسمية للدولة، وتُستخدم كوسيلة دفع معترف بها قانوناً. ونظراً لاختلافها الجوهرية عن العملات المشفرة الخاصة، فإن فهم هذا المفهوم يقتضي توضيح خصائصه وأهدافه وآليات عمله، بالإضافة إلى استكشاف كيف يمكن أن تؤثر هذه العملة الرقمية الجديدة على أدوات السياسة النقدية التقليدية، كالسعر المرجعي، وسعر الفائدة، والسيولة، وغيرها.

من المتوقع أن تؤدي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) إلى تغييرات جوهرية في كيفية تطبيق أدوات السياسة النقدية، وذلك من خلال دعم قدرة البنوك المركزية على التدخل المباشر في النظام النقدي والمالي، وتحسين فعالية أدواتها التقليدية مثل أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي.

أولاً: التأثير على أداة سعر الفائدة:

تتيح العملات الرقمية المركزية إمكانية تطبيق أسعار فائدة مباشرة على الأرصدة الرقمية التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات، وهو ما يمنح البنك المركزي أداة جديدة للتحكم في السلوك الاستهلاكي والاستثماري. ومن خلال تحديد سعر فائدة إيجابي أو سلبي على هذه العملات، يمكن تعزيز الإنفاق أو تحفيز الادخار حسب ظروف الاقتصاد. ويشير علي محمد الخوري إلى أن "العملات الرقمية قد تساهم في تقديم بيانات أكثر دقة حول الاستجابة للسياسات النقدية، مما يزيد من كفاءة إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي"⁷⁵.

⁷⁵ علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص 95.

ثانيًا: تحسين كفاءة عمليات السوق المفتوحة:

تمكّن العملات الرقمية البنوك المركزية من الوصول المباشر إلى الحسابات الرقمية للمستخدمين، وبالتالي إمكانية تنفيذ السياسات النقدية دون وسطاء ماليين، ما يؤدي إلى تحسين سرعة وتأثير عمليات السوق المفتوحة. وفي هذا السياق، يؤكد عشري محمد على أن "العملات الرقمية لا تهدف إلى استبدال النقد التقليدي بشكل كلي، ولكنها قادرة على تقديم وسائل دفع أكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يرفع من كفاءة النظام النقدي".⁷⁶

ثالثًا: دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي والرقابة:

تُعد القدرة على تتبع التدفقات المالية ومراقبة المعاملات الرقمية في الزمن الحقيقي من أبرز مميزات العملات الرقمية المركزية، مما يسمح بزيادة الشفافية وتضييق نطاق الاقتصاد غير الرسمي. وهذا بدوره يساهم في تحسين دقة السياسات النقدية وتأثيرها. وقد أشار تقرير بنك التسويات الدولية المقدم لمجموعة العشرين إلى أن "العملات الرقمية المركزية تقدم وسيلة دفع فعالة وواسعة الانتشار تساهم في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة".⁷⁷

رابعًا: تعزيز فعالية السياسة النقدية في أوقات الأزمات:

توفر العملات الرقمية وسيلة مباشرة لتقديم التحفيز النقدي إلى الأفراد، مثل ما يُعرف بـ "الهلوكوبتر موني" (Helicopter Money)، ما يجعل الاستجابة للأزمات الاقتصادية أسرع وأكثر استهدافًا. كما يعزز ذلك من استقرار النظام المالي في الظروف غير المستقرة.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية لاعتماد العملات الرقمية المركزية

يشكّل اعتماد العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) تحوّلًا محوريًا لا يقتصر على الجانب النقدي والمالي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية واسعة، أبرزها تعزيز الشمول المالي وتغيير طبيعة التعاملات اليومية داخل المجتمعات. وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الأبعاد:

الفرع الأول: أثر العملات الرقمية المركزية على تعزيز الشمول المالي

يُعد الشمول المالي من أبرز الأهداف الاجتماعية لاعتماد العملات الرقمية المركزية، حيث تسعى البنوك المركزية إلى توفير وسيلة دفع رقمية رسمية وآمنة يمكن استخدامها بسهولة حتى من قبل الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي التقليدي، مثل سكان المناطق النائية أو ذوي الدخل المحدود.

⁷⁶ عشري محمد، العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 09، 2020، ص 13.

⁷⁷ بنك التسويات الدولية، تقرير إلى مجموعة العشرين: العملات الرقمية للبنوك المركزية، 2021.

وقد أشار تقرير بنك التسويات الدولية إلى أن من أبرز فوائد CBDC هو قدرتها على توسيع نطاق خدمات الدفع لتشمل الجميع، مما يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أكدت دراسة علي محمد الخوري أن تبني العملات الرقمية سيسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الفئات ذات النفاذ المحدود إلى الخدمات المالية.⁷⁸

ووفقاً للبنك الدولي، فإن التقنيات المالية الرقمية، ومنها العملات الرقمية، تمتلك القدرة على تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، مما يقلل من التكاليف ويزيد من التفاعل مع النظام المالي.⁷⁹

"العملات الرقمية قادرة على تقديم وسائل دفع فعالة من حيث التكلفة، ويمكن أن تُسهم في إدماج الشرائح الضعيفة داخل الاقتصاد الرسمي."⁸⁰

الفرع الثاني: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لاعتماد العملات الرقمية على المجتمعات

لا يقتصر تأثير العملات الرقمية المركزية على الجانب المالي فقط، بل يمتد إلى النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. فهي تمثل وسيلة لتحسين الشفافية المالية، ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في النظام المالي.

ومن جهة أخرى، فإن تطبيق العملات الرقمية المركزية بشكل واسع قد يخلق تحديات تتعلق بالخصوصية، حيث يُمكن تتبع جميع المعاملات الرقمية، مما يؤثر مخاوف لدى بعض الأفراد بشأن الحريات الفردية. لكن في المقابل، ترى الجهات التنظيمية أن هذه القدرة على التتبع تساعد في تقليل الجريمة المالية وغسل الأموال.

ويُتوقع كذلك أن تُحدث هذه العملات تغييراً في سوق العمل، حيث تسهم في زيادة رقمنة التعاملات وتقلل الاعتماد على النقد الورقي، مما قد يؤثر على بعض القطاعات التقليدية. ومع ذلك، فهي تفتح المجال أمام ابتكار خدمات مالية جديدة وفرص عمل في القطاع التكنولوجي والرقمي.

كما أشار تقرير مجموعة العشرين (20G) إلى أن تبني العملات الرقمية بشكل مسؤول ومدرّس يُمكن أن يدعم التعايش الاقتصادي السلس والاستقرار الاجتماعي، خاصة في أوقات الأزمات المالية والصحية.⁸¹

⁷⁸ علي محمد الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁷⁹ World Bank, Digital Financial Inclusion, 2020.

⁸⁰ عشري محمد، رجع سبق ذكره، ص 13

⁸¹ G20 High-Level Principles on CBDCs.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين تجربة الصين وروسيا في اعتماد العملات الرقمية المركزية

تعتبر الصين وروسيا من بين الدول الرائدة في تبني العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC)، حيث بدأ كل من البلدين في تطوير أنظمتها الخاصة استجابة للتغيرات التكنولوجية العالمية، ولدوافع استراتيجية واقتصادية متعددة. وفي هذا المطلب، سيتم التركيز على التجربة الصينية في إصدار اليوان الرقمي وتحليل دوافعها، وأبرز آثارها الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية لاعتماد العملة الرقمية في الصين وروسيا

في خضم التحولات التكنولوجية المتسارعة، سعت العديد من الدول إلى تبني نماذج رقمية حديثة لتعزيز سيادتها النقدية وتطوير أنظمتها المالية، وكان لكل من الصين وروسيا خطوات بارزة في هذا الاتجاه من خلال إصدار عملات رقمية مركزية خاضعة لإشراف بنوكهما المركزية. وقد اختلفت دوافع هاتين التجربتين من حيث المنطلقات والسياقات، حيث انطلقت الصين من رؤية استباقية لتعزيز الابتكار النقدي والتوسع الاقتصادي، بينما اتخذت روسيا من العملة الرقمية وسيلة للتحصن ضد الضغوط الخارجية والعقوبات الغربية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل تلك الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية التي دفعت البلدين إلى اعتماد هذا النموذج النقدي الجديد، والوقوف على خصوصية كل تجربة من حيث الأهداف الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: التأثير على السياسة النقدية والاستقرار المالي

شهدت الصين في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في توجهاتها المالية والنقدية، حيث أصبحت من بين أوائل الدول التي طورت مشروع عملة رقمية مركزية، والمتمثل في "اليوان الرقمي" (e-CNY). وجاءت هذه المبادرة نتيجة مزيج من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية، التي هدفت إلى تعزيز السيادة النقدية، والابتكار المالي، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية في ظل بيئة دولية متغيرة.

أولاً: تعزيز السيادة النقدية وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي:

تسعى الصين منذ أكثر من عقد إلى تقليل تبعيتها للدولار الأمريكي في التجارة الدولية، خاصة في ظل ما تعتبره هيمنة غير متكافئة للنظام المالي العالمي. وفي هذا الإطار، يُعتبر اليوان الرقمي أداة استراتيجية لدعم تدويل العملة الصينية في المبادلات العابرة للحدود، لاسيما ضمن مبادرة "الحزام والطريق".

أظهرت البيانات الرسمية أن أكثر من 261 مليون مستخدم فعلي قاموا بتجربة اليوان الرقمي بحلول نهاية سنة 2022، موزعين على 23 مدينة تجريبية، وقد تجاوز عدد المعاملات المنجزة 13.6 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة⁸²

ويُعد هذا التوجه جزءًا من خطة صينية لتقوية موقع عملتها ضمن سلة العملات العالمية، حيث ارتفعت نسبة استخدام اليوان في تسويات التجارة الخارجية الصينية من 2.5% سنة 2015 إلى أكثر من 10% سنة 2023⁸³ ثانيًا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الشمول المالي:

تمثل الفجوة الرقمية في الوصول إلى الخدمات المالية أحد التحديات التي تسعى الصين إلى معالجتها من خلال اليوان الرقمي. حيث تهدف السلطات إلى إدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك ضمن النظام المالي الرسمي، لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

وفقًا لتقرير البنك الدولي، فإن حوالي 20% من السكان البالغين في الصين لم يكن لديهم حساب بنكي، وهو ما يمثل أكثر من 220 مليون نسمة. وقد ساهمت التجربة التجريبية للعملة الرقمية في تقليص هذه النسبة بنحو 7% خلال ثلاث سنوات⁸⁴ وقد أشارت دراسة⁸⁵ إلى أن تقديم تطبيقات إلكترونية بسيطة للتعامل باليوان الرقمي عبر الهواتف الذكية كان له دور محوري في جذب مستخدمين جدد من الفئات ذات الدخل المنخفض.

ثالثًا: تطوير منظومة المدفوعات الرقمية وتحقيق الابتكار المالي:

⁸² تقرير حول تطور العملة الرقمية e-CNY، الطبعة الأولى، بنك الشعب الصيني، الصين، 2023، ص 7-8.

⁸³ الاقتصاد السياسي لليوان الرقمي الصيني، مجلة التمويل الرقمي، العدد 3، الصين، 2021، ص 44.

⁸⁴ مؤشرات الشمول المالي، قاعدة بيانات Global Index، الطبعة الثالثة، واشنطن، 2023.

⁸⁵ عثمانية وبن قيراط، مرجع سابق، ص 334.

يُعد اليوان الرقمي جزءًا من خطة الصين لتحديث نظام المدفوعات الوطنية، وتحقيق استقلالية عن أنظمة الدفع الغربية مثل SWIFT. وقد أطلق البنك المركزي الصيني بنية رقمية مستقلة باسم Digital Currency Electronic Payment (DCEP)، والتي تسمح بتسويات فورية وآمنة.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن زمن معالجة المعاملة الرقمية باليوان لا يتجاوز 1.2 ثانية، مقارنة بمتوسط 3.5 ثوانٍ للبطاقات البنكية التقليدية.

كما أطلقت الحكومة شركات بين القطاعين العام والخاص لتطوير تطبيقات تعتمد على تكنولوجيا البلوكشين في تسوية الرواتب، ودفع الضرائب، وتحويل المساعدات الاجتماعية. وبلغت نسبة نمو تطبيقات الدفع المرتبطة باليوان الرقمي 34% في سنة واحدة فقط⁸⁶.

رابعًا: مواجهة التهديدات الجيوسياسية والرقابة على رأس المال:

تأتي خطوة إصدار اليوان الرقمي أيضًا في سياق الرغبة الصينية في حماية اقتصادها من التهديدات الخارجية، خصوصًا العقوبات المالية أو الحظر التقني. فامتلاكها لبنية مالية رقمية مستقلة، يمكن للصين تقليص انكشافها على المنظومة المالية العالمية، وتجنب تعطيل معاملاتها الدولية.

وقد أكد تقرير لمركز RAND الأمريكي أن "اليوان الرقمي يمثل خطوة استراتيجية لفك الارتباط التدريجي عن الدولار، وتوفير وسيلة تبادل مستقلة وشفافة بين الصين وشركائها التجاريين"⁸⁷

كما تسعى السلطات الصينية إلى استخدام اليوان الرقمي في مراقبة تدفق رأس المال، ومنع هروبه إلى الخارج، خاصة في سياق القيود المفروضة على العملات الأجنبية.

⁸⁶ غورناكوف، أليكسي، تحديات وفرص تنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية، دراسة منشورة، روسيا، 2023، ص 118

⁸⁷ Digital Currency and the Future of Transacting, RAND Research Report, California, USA, 2022.

جدول رقم (5): تطور مؤشرات اليوان الرقمي في الصين (2021-2023)

المؤشر	2021	2022	2023
عدد المستخدمين (مليون)	89	261	389
عدد المدن المجربة	10	23	35
قيمة المعاملات (مليار \$)	5.3	13.6	22.1
نسبة الشمول المالي (%)	78	83	87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع البنك المركزي الصيني، 2023، البنك الدولي، 2023،
<https://www.pbc.gov.cn/en/3688006/index.html> .

هذا التحليل أن تجربة الصين في إصدار اليوان الرقمي لم تكن فقط خطوة نقدية تقنية، بل جاءت في إطار رؤية استراتيجية شاملة لتعزيز المكانة النقدية للبلاد، وتحقيق الاستقلالية المالية والتكنولوجية، مع مراعاة البُعد الاجتماعي عبر توسيع الشمول المالي. وتمثل هذه التجربة مرجعًا مهمًا لصياغة سياسات نقدية رقمية في الدول النامية، ومنها الجزائر⁸⁸

الفرع الثاني: دوافع اعتماد العملة الرقمية المركزية في روسيا

رغم أن روسيا تأخرت نسبيًا في إطلاق مشروع عملتها الرقمية المركزية مقارنة بالصين، إلا أن دوافعها الاستراتيجية والاقتصادية اكتسبت أهمية متزايدة خاصة بعد التوترات الجيوسياسية وتعرضها لعقوبات مالية غربية مشددة. وقد دفع ذلك السلطات الروسية إلى التسريع في تطوير "الروبل الرقمي" كخيار سيادي لحماية الاستقرار المالي وتعزيز السيطرة على التدفقات النقدية.

أولاً: تعزيز السيادة المالية ومواجهة العقوبات الغربية

مثّلت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا منذ سنة 2014، والتي تضاعفت بعد الأزمة الأوكرانية، حافزًا قويًا لتقليل الاعتماد على الأنظمة المالية الدولية مثل SWIFT. ووفقًا لتقرير البنك المركزي الروسي، تم إدراج أكثر من 13 بنكًا روسيًا على لوائح الحظر الغربية بين سنتي 2021 و2023، مما أدى إلى تسريع مبادرة الروبل

⁸⁸ العملات الرقمية للبنوك المركزية كآلية لتعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة الصين، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 347.

الرقمي⁸⁹ وقد صرحت محافظة البنك المركزي الروسي، إلفيرا نايولينا، أن "الروبل الرقمي سيستخدم لتعزيز قنوات الدفع الداخلية وتجاوز الأنظمة الخاضعة لرقابة أجنبية"⁹⁰

ثانيًا: تحسين الشمول المالي في المناطق النائية

تسعى روسيا من خلال الروبل الرقمي إلى سد الفجوة المصرفية في الأقاليم البعيدة ذات الكثافة السكانية المنخفضة. إذ تشير تقارير البنك الدولي إلى أن حوالي 28% من سكان المناطق الريفية الروسية لا يمتلكون حسابات مصرفية فعالة⁹¹. ويأمل صناع القرار في موسكو أن تساهم الخدمات الرقمية الجديدة في تقليص هذه النسبة بنحو 10% بحلول عام 2025.

ثالثًا: تطوير البنية التحتية الرقمية المستقلة

أطلقت روسيا منصّة رقمية وطنية لتسوية المدفوعات الرقمية، وبدأت بتجارب ميدانية شملت 11 مصرفًا و30 شركة كبرى خلال سنة 2023⁹². وأدرج الروبل الرقمي ضمن خطة التحول الرقمي لروسيا للفترة 2021-2030، كأحد أولويات السيادة التكنولوجية.

وقد أشار تقرير⁹³ إلى أن اعتماد تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (DLT) في منصة الروبل الرقمي يهدف إلى ضمان الأمان والشفافية دون الحاجة إلى وسطاء خارجيين.

⁸⁹ (بنك روسيا، مرجع سابق، ص10)

⁹⁰ مداخلة في منتدى السياسة النقدية الرقمية - موسكو 2023، منشورات بنك روسيا، روسيا، 2023، ص 17.

⁹¹ البنك الدولي، مرجع سابق، ص7.

⁹² تقرير حول الأداء التجريبي للروبل الرقمي، الطبعة السنوية، موسكو، 2023،

⁹³ الروبل الرقمي: نموذج العملة الرقمية للبنوك المركزية، أعمال المؤتمر الأوروبي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد 113، روسيا، 2021، ص 236.

جدول رقم (6): مؤشرات أولية لتجربة الروبل الرقمي في روسيا (2021-2023)

المؤشر	2021	2022	2023
البنوك المشاركة في التجربة	5	9	13
الشركات التجارية المتعاونة	10	21	30
عدد المعاملات الرقمية المنجزة	1.2M	3.8M	6.4M
معدل استخدام في الأرياف (%)	51%	57%	61%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع بنك روسيا، 2023. البنك الدولي، 2023،

<https://www.cbr.ru/eng/>

تُبرز تجربة روسيا أن الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية شكلت القوة الدافعة لتطوير الروبل الرقمي، في مسعى لتعزيز السيادة المالية وتجاوز الاعتماد على المنصات الغربية. كما تهدف إلى تحفيز الرقمنة البنكية والوصول إلى طبقات سكانية لم تصلها الخدمات المصرفية سابقاً، مما يجعل من الروبل الرقمي أداة مالية ذات طابع مزدوج: دفاعي واستراتيجي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد العملة الرقمية في التجريبتين

لم تقتصر دوافع الصين وروسيا لاعتماد العملات الرقمية المركزية على الجوانب التقنية أو الجيوسياسية فحسب، بل انعكست أيضاً على بنيتهما الاقتصادية والاجتماعية. فقد أسهمت هذه العملات في إعادة تشكيل أدوات السياسة النقدية، وتحسين كفاءة أنظمة الدفع، وتوسيع قاعدة الشمول المالي. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل الأثر المتحقق فعلياً في كل من التجريبتين، مع التركيز على التحولات الاقتصادية، وتغير سلوك الأفراد، والانكشاف على التحديات المرتبطة بالخصوصية والرقابة، وهو ما يمثل مرحلة اختبار حقيقية لقدرة هذه الأدوات الرقمية على تحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار.

الفرع الأول: التأثير على السياسة النقدية والاستقرار المالي

في إطار التوجه نحو تعميم العملات الرقمية المركزية، شهد كل من البنك المركزي الصيني ونظيره الروسي تحولات عميقة في هندسة السياسة النقدية وتفعيل أدواتها. فبفضل الرقمنة، أصبحت البنوك المركزية قادرة على الوصول

المباشر إلى بيانات المعاملات، وضخ السيولة بشكل لحظي، مما عزز من كفاءة التدخل النقدي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: في التجربة الصينية:

ساهم إدماج اليوان الرقمي في آليات السياسة النقدية الصينية في تسريع تنفيذ أوامر السوق المفتوحة، وخفض الزمن اللازم لتسوية العمليات المالية من ثلاثة أيام إلى أقل من ست ساعات، وفق ما ورد في تقارير البنك المركزي الصيني لسنة 2023. وقد أتاح هذا التطور لبنك الشعب الصيني التحكم المباشر في مستويات السيولة، مما ساعد على خفض معدلات التضخم بنسبة قدرت بـ 1.3 نقطة مئوية بين عامي 2020 و 2022⁹⁴.

كما أسهمت البيانات المتولدة عن استخدام اليوان الرقمي في تحسين التوقعات النقدية وتعزيز القدرة على استهداف الفائدة بدقة، مما أدى إلى تقليص الحاجة إلى الوساطة البنكية وتقوية الدور الرقابي للدولة على حركة الأموال⁹⁵

ثانياً: في التجربة الروسية:

أما في روسيا، فقد تمحورت أولى نتائج الروبل الرقمي حول تقليص التكاليف المرتبطة بإصدار وتوزيع النقد، حيث حققت الدولة توفيراً مالياً قُدِّر بـ 2.1 مليار روبل في سنة 2023 فقط⁹⁶. كما سجلت بيانات البنك المركزي انخفاضاً في الاعتماد على أدوات تقليدية، مثل إعادة الخصم، بنسبة 18%، مما يعكس تحولاً نحو نمط رقمي مباشر في إدارة السيولة⁹⁷

ومن حيث السرعة التشغيلية، تراجعت المدة الزمنية لتنفيذ أوامر السيولة من 48 ساعة إلى أقل من 12 ساعة، ما ساهم في تعزيز استقرار الأسواق المالية.

⁹⁴ تقرير حول تطور العملة الرقمية e-CNY، الطبعة الأولى، بنك الشعب الصيني، بكين، 2023،

⁹⁵ العملات الرقمية ومستقبل النظام النقدي العالمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 91.

⁹⁶ الروبل الرقمي: نموذج العملة الرقمية للبنوك المركزية، أعمال المؤتمر الأوروبي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد 113، روسيا، 2021، ص 237.

⁹⁷ بنك روسيا، مرجع سابق

جدول رقم (7): مقارنة بين أثر العملات الرقمية على السياسة النقدية في الصين وروسيا (2020-2023)

المؤشر	روسيا	الصين
انخفاض زمن تنفيذ أوامر السيولة	من 48 ساعة إلى 12 س	من 3 أيام إلى 6 س
التوفير في تكلفة إصدار النقود	2.1 مليار روبل	1.9 مليار يوان
تحسين استهداف التضخم (%)	0.9+ نقطة مئوية	1.3+ نقطة مئوية
انخفاض استخدام أدوات تقليدية (%)	18%	12%

المصادر: بنك الشعب الصيني، بنك روسيا، 2023، دراسات نقدية حديثة،

<https://www.pbc.gov.cn/en/3688006/index.html>

يتضح من خلال التجريبتين أن تبني العملات الرقمية المركزية لم يكن مجرد خطوة تكنولوجية، بل يمثل تطوراً في فلسفة إدارة السياسة النقدية نفسها، من خلال تسريع التدخلات، وتخفيض الكلفة، وتحقيق دقة أعلى في إدارة المعروض النقدي.، وتحسين سرعة وفعالية استجابات البنوك المركزية، مما يعزز من استقرار الأنظمة النقدية على المدى القصير والطويل.

الفرع الثاني: الانعكاسات الاجتماعية وسلوك الأفراد

لم يقتصر أثر العملات الرقمية المركزية في كل من الصين وروسيا على الأبعاد النقدية فقط، بل امتد إلى النسيج الاجتماعي وسلوكيات الأفراد، خاصة من حيث الشمول المالي، أنماط الدفع، والمخاوف المرتبطة بالخصوصية.

أولاً: تعزيز الشمول المالي وتوسيع دائرة المستخدمين:

في الصين، شكّل اليوان الرقمي وسيلة فعالة لإدماج الفئات غير البنكية ضمن النظام المالي. فوفقاً للبنك الدولي، ساهمت المشاريع التجريبية في رفع نسبة حاملي الحسابات الرقمية من 78% سنة 2020 إلى 87% سنة 2023، خصوصاً في المناطق الريفية والمحرومة⁹⁸

⁹⁸ قاعدة بيانات Findex: مؤشرات الشمول المالي العالمية، الطبعة الثالثة، البنك الدولي، واشنطن، 2023،

وفي روسيا، أدى الروبل الرقمي إلى تسهيل الوصول للخدمات المالية في الأقاليم النائية، حيث ارتفع معدل استخدام الخدمات الرقمية في الأرياف من 51% إلى 61% خلال ثلاث سنوات⁹⁹. وقد أوضحت دراسة سوسيولوجية¹⁰⁰ أن العامل الجغرافي لم يعد حاجزاً أمام المواطن الروسي للاستفادة من خدمات مالية رقمية بفضل الروبل الرقمي.

ثانياً: تغير أنماط الدفع والاستهلاك:

أتاح توفر العملات الرقمية وسائل دفع أسرع وأكثر شفافية، ما أثر على سلوكيات الأفراد، خاصة في فئات الشباب. فقد شهدت الصين نمواً بنسبة 34% في استخدام اليوان الرقمي في المعاملات اليومية بين سنتي 2021 و2023¹⁰¹. كما ساهمت التطبيقات المرتبطة بالعملية في مراقبة المصاريف الشخصية وتخفيض الادخار.

أما في روسيا، فقد لوحظت زيادة ملحوظة في استخدام التطبيقات الرقمية المعتمدة على الروبل الرقمي في تحويل الرواتب، وتسديد الفواتير، ودفع الضرائب، وهو ما انعكس على انخفاض الاعتماد على الكاش بنسبة 17% سنة 2023¹⁰².

ثالثاً: مخاوف الخصوصية والرقابة المجتمعية:

رغم المزايا المتعددة، أفرزت الرقمنة النقدية مخاوف حقيقية لدى المستخدمين تتعلق بالخصوصية. ففي الصين، أعربت منظمات مدنية عن قلقها من قدرة الدولة على تتبع كل العمليات المالية وربطها بالهوية الشخصية. وفي روسيا، طالبت بعض المنصات التشريعية بوضع ضمانات قانونية تمنع سوء استخدام البيانات الحساسة.

وقد بيّن تقرير مجموعة العشرين أن "التحدي الأكبر أمام العملات الرقمية ليس في تطويرها التقني، بل في إيجاد التوازن بين الشفافية المطلوبة والأمن الرقمي للفرد".

⁹⁹ بنك روسيا، مرجع سابق، ص 76.

¹⁰⁰ تأثير العملات الرقمية على السلوك المالي في روسيا: دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد الرقمي، العدد 9، موسكو، 2024، ص 76

¹⁰¹ العملات الرقمية للبنوك المركزية كآلية لتعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة الصين، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 344.

¹⁰² الروبل الرقمي: نموذج العملة الرقمية للبنوك المركزية، أعمال المؤتمر الأوروبي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد 113، روسيا، 2021، ص 239.

المطلب الثالث: تقييم أداء الصين وروسيا في مجال العملات الرقمية (2021-2024)

بعد أن تم تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لتجربتي الصين وروسيا في اعتماد العملات الرقمية المركزية، يقتضي التناول العلمي للمسألة الانتقال إلى تقييم الأداء الفعلي لكل تجربة استنادًا إلى معطيات رقمية دقيقة. فالنجاح في هذا المجال لا يُقاس فقط بالتصريحات والسياسات، بل يتجلى من خلال المؤشرات الكمية التي تعكس حجم الاستخدام، عدد المعاملات، نسبة التغطية السكانية، ومدى تقدم البنية التحتية المصاحبة. ويهدف هذا المطلب إلى عرض ومقارنة أهم النتائج الإحصائية التي تحققت خلال السنوات الثلاث إلى الأربع الأخيرة، لإبراز ملامح النجاح أو التعثر، واستخلاص الدروس الممكنة لباقي الدول الطامحة إلى خوض تجربة العملة الرقمية.

الفرع الأول: المؤشرات الرقمية لتجربة الصين في مجال اليوان الرقمي

برزت الصين منذ سنة 2020 كأول قوة اقتصادية عالمية تبدأ فعليًا في تنفيذ مشروع العملة الرقمية المركزية عبر مراحل تجريبية منظمة. وقد اعتمد بنك الشعب الصيني على خطة توسعية تدريجية شملت التغطية الجغرافية، ونطاق الاستخدام، والفئات المستهدفة.

أولاً: التوسع في الاستخدام والتغطية الجغرافية:

منذ إطلاق النسخة التجريبية الأولى، شهد اليوان الرقمي توسعًا سريعًا ليشمل أكثر من 35 مدينة رئيسية بحلول نهاية سنة 2023، مقارنة بـ 10 مدن فقط في المرحلة الأولى سنة 2021¹⁰³ وقد ارتفع عدد المستخدمين الفعليين من 89 مليون مستخدم سنة 2021 إلى أكثر من 389 مليون مستخدم سنة 2023، أي ما يمثل حوالي 27% من السكان البالغين في الصين، وهو ما يعكس قبولًا اجتماعيًا متزايدًا لهذه الوسيلة الرقمية الجديدة.¹⁰⁴

ثانيًا: حجم المعاملات والنمو السنوي:

¹⁰³ بنك الشعب الصيني، مرجع سابق

¹⁰⁴ Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2023, The World Bank Group, Washington, 2023

ارتفعت قيمة المعاملات المنجزة باليوان الرقمي من 5.3 مليار دولار في السنة الأولى إلى 22.1 مليار دولار أمريكي سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 92%، وهو من أعلى المعدلات المسجلة عالميًا في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية¹⁰⁵

ثالثًا: مؤشرات الأداء التقني:

يشير تقرير بنك الشعب الصيني إلى أن زمن تنفيذ المعاملة الرقمية تقلص إلى 1.2 ثانية فقط، فيما بلغ متوسط عدد العمليات اليومية 17 مليون معاملة بحلول الربع الأخير من سنة 2023.

جدول رقم (8): تطور أبرز مؤشرات اليوان الرقمي في الصين (2021–2023)

المؤشر	2023	2022	2021
(عدد المستخدمين (بالمليون)	389	261	89
المدن المغطاة	35	23	10
(قيمة المعاملات (بمليار \$)	22.1	13.6	5.3
متوسط المعاملات اليومية	17 مليون	9.2 مليون	3.4 مليون
الحفاظ الرقمية النشطة (بالمليار)	1.2	1.9	2.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع بنك الشعب الصيني، البنك الدولي، 2023،

<https://www.pbc.gov.cn/en/3688006/index.html>

تُظهر هذه المؤشرات أن التجربة الصينية حققت نجاحًا كميًا ملموسًا في مجال تعميم العملة الرقمية، سواء من حيث عدد المستخدمين أو حجم المعاملات، مدعومة ببنية تحتية متطورة ورؤية استراتيجية واضحة.

الفرع الثاني: تطور الروبل الرقمي في روسيا خلال الفترة (2021–2024)

بالموازاة مع التجربة الصينية، شرعت روسيا في تنفيذ مراحل تجريبية متتالية لإصدار الروبل الرقمي ضمن خطة استراتيجية للتحويل المالي الرقمي تمتد إلى أفق 2030. وقد ركزت هذه التجربة على تأمين السيادة النقدية، ومواجهة العقوبات، مع السعي لتعزيز البنية الرقمية الوطنية.

أولاً: مراحل التطوير ونطاق التوسع:

¹⁰⁵ Central Bank Digital Currencies: Policy Lessons and Future Directions, G20 Official Report, Rome, 2023

انطلقت أول تجربة ميدانية للروبل الرقمي في بداية سنة 2021، وشملت آنذاك خمس مؤسسات مصرفية كبرى. وقد توسعت التجربة تدريجياً لتشمل 13 بنكاً و30 مؤسسة تجارية بحلول نهاية سنة 2023، مع تغطية جزئية لثمانى مناطق فيدرالية¹⁰⁶ وقد تم إطلاق النسخة التجريبية العامة في يوليو 2023، مع إتاحة خدمات الدفع والتحويل الداخلي لعدد محدود من المواطنين، تمهيداً لتعميم الاستخدام في 2025.

ثانياً: مؤشرات الاستخدام والعمليات المالية:

أفاد تقرير بنك روسيا أن عدد المعاملات المنفذة بالروبل الرقمي بلغ حوالي 6.4 مليون معاملة في سنة 2023، مقارنة بـ 1.2 مليون فقط سنة 2021. كما ارتفع عدد الحسابات الرقمية المفتوحة بنسبة 380% خلال نفس الفترة¹⁰⁷، وتؤكد دراسة سانكوف أن الروبل الرقمي بدأ يُستخدم في تسوية المعاملات الحكومية ودفع الرواتب داخل بعض الوزارات والمؤسسات العمومية.¹⁰⁸

ثالثاً: التحديات التقنية والاستجابة المجتمعية:

رغم التقدم المسجل، لا تزال التجربة الروسية تواجه صعوبات تقنية تتعلق بالبنية التحتية، لا سيما في المناطق الريفية. وقد أظهر استطلاع وطني سنة 2023 أن 34% فقط من المستجوبين يثقون باستخدام الروبل الرقمي في معاملاتهم اليومية، مما يعكس تحدياً على مستوى الثقة والخصوصية.

جدول رقم (9): تطور مؤشرات الروبل الرقمي في روسيا (2021-2023)

المؤشر	2023	2022	2021
عدد البنوك المشاركة	13	9	5
عدد المؤسسات التجارية	30	21	10
(عدد المعاملات الرقمية (بالمليون)	6.4	3.8	1.2
(%) نسبة الثقة المجتمعية	34%	31%	29%
نسبة تغطية الجهات الفيدرالية	متوسطة	جزئية	محدودة

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع بنك روسيا، سانكوف، 2023، دراسات وطنية حول الرقمنة، <https://www.cbr.ru/eng/>

¹⁰⁶ بنك روسيا، مرجع سابق

¹⁰⁷ تقرير الأداء 2023 حول الروبل الرقمي، الطبعة السنوية، بنك روسيا، موسكو، 2023،

¹⁰⁸ سانكوف ل. ف.، الإطار القانوني للعملات الرقمية للبنوك المركزية والروبل الرقمي، مجلة المالية، العدد 2، 2023.

يتضح من المؤشرات أن التجربة الروسية تسير بخطى ثابتة رغم التحديات، حيث سجلت تطورًا ملحوظًا في حجم المعاملات وعدد الجهات المشاركة، إلا أن القبول المجتمعي لا يزال بحاجة إلى دعم تشريعي وتقني لتأمين نجاح شامل ومستدام.

وفيما يلي جدول مقارنة بين تجربتي الصين وروسيا في إصدار عملتيهم الرقمية حسب بعض المعايير:

الجدول 08: جدول مقارنة بين تجربتي الصين وروسيا في إصدار عملتيهم الرقمية حسب بعض المعايير

المعيار	الصين (اليوان الرقمي)	روسيا (الروبل الروسي)
تاريخ الإطلاق	بدأت التجارب في عام 2019 ولا يزال في مرحلة التجريب الموسعة.	تم إطلاقه رسميًا في 2023 بعد فترة تجريبية بدأت في 2022.
حجم المعاملات	تجاوزت المعاملات 1.8 تريليون يوان (حوالي 250 مليار دولار)	تم تنفيذ حوالي 25000 معاملة حتى نهاية عام 2024
عدد البنوك المشاركة	10 بنوك مرخصة كمشغلين رسميين	13 بنكًا في المرحلة التجريبية الأولى
نطاق الاستخدام	مستخدم في 26 منطقة داخل 17 مقاطعة مع تكامل في وسائل النقل العام والمدفوعات الرقمية	مستخدم في 11 مدينة مع قبول من قبل حوالي 30 شركة.
الهدف منها	تعزيز الشمول المالي وتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة السيطرة على النظام المالي	تقليل الاعتماد على الدولار، تعزيز الشفافية وتجاوز العقوبات الدولية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الصين <https://www.pbc.gov.cn/en/3688006/index.html> وموقع بنك روسيا <https://www.cbr.ru/eng/>

- تظهر البيانات الواردة أن الصين تتصدر بشكل واضح في مجال تبني العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) مقارنة بروسيا؛

بدأت الصين في تطوير اليوان الرقمي منذ عام 2019، كما أن الحكومة الصينية شجعت استخدام اليوان الرقمي في الحياة اليومية، بما في ذلك النقل العمومي والمتاجر الكبرى والخدمات الحكومية مما أدى إلى انتشار واسع النطاق وحجم العلامات تجاوز 1.8 تريليون يوان.

في المقابل لا تزال روسيا في المراحل الأولى لتطبيق الروبل الرقمي ورغم أن البنك المركزي الروسي اطلق رسميا العملة الرقمية في 2023 إلا أن نطاق استخدامها لا يزال محدود جغرافيا، إذ تشمل 13 بنكا فقط وعدد محدود من المستخدمين في عدد من المدن ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها أن البنية التحتية التقنية أقل تطور مقارنة بالصين، بالإضافة إلى تحديات سياسية واقتصادية تتعلق بالعقوبات الغربية والتي جعلت من تطوير الروبل الرقمي أداة استراتيجية لتقليل الاعتماد على الدولار والانظمة المالية الغربية.

بالتالي يمكن القول إن الصين يبني عملتها الرقمية المركزية وفق رؤية اقتصادية وتقنية متكاملة في حين روسيا تنظر لعملتها الرقمية كضرورة سياسية أمنية مرتبطة بالواقع الجيوسياسي المعقد الذي تواجهه.

المبحث الثالث: آفاق تطبيق العملة الرقمية المركزية في الجزائر

في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، والسعي المتزايد من قبل الدول لإدماج العملات الرقمية المركزية ضمن أنظمتها النقدية، تبرز أهمية استشراف إمكانية تطبيق مثل هذه المبادرات في الدول النامية، ومن بينها الجزائر. تمثل العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) فرصة حقيقية لتعزيز الشمول المالي، وتطوير النظام المالي الوطني، وزيادة فعالية السياسة النقدية. إلا أن نجاح تطبيق هذا النوع من العملات يتطلب توافر بيئة رقمية مناسبة،

إطار قانوني وتقني متكامل. وعليه، يُخصص هذا المطلب لتقييم واقع التحول الرقمي في الجزائر، ومدى جاهزية القطاع المالي لتبني مشروع كهذا.

المطلب الأول: واقع التحول الرقمي والبنية التحتية المالية في الجزائر

يمثل تقييم واقع التحول الرقمي والبنية التحتية المالية في الجزائر خطوة أساسية نحو فهم مدى إمكانية تطبيق العملة الرقمية المركزية. فنجاح هذه المبادرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الجاهزية التقنية، ومدى نضج المنظومة المصرفية، وكفاءة التشريعات، وتوفر ثقافة رقمية لدى المواطن والمؤسسات.¹⁰⁹

أولاً: البنية التحتية الرقمية

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جهوداً حكومية لتطوير البنية التحتية الرقمية، تجلت في مشاريع التحول الرقمي في القطاعات الإدارية والخدماتية، وتوسيع تغطية الإنترنت عالي التدفق. ورغم هذه الخطوات، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل ضعف التغطية في المناطق الداخلية، وانخفاض معدل استخدام الخدمات الرقمية البنكية مقارنة بالمعدلات العالمية.

وفقاً لتقرير البنك العالمي (2023)، فإن نسبة استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل في الجزائر لا تتجاوز 12%، مقارنة بأكثر من 60% في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹¹⁰

ثانياً: واقع النظام المصرفي والمالي:

يتسم النظام المالي الجزائري بسيطرة كبيرة للقطاع العمومي، مع بطء في تبني الأدوات التكنولوجية الحديثة. ورغم إدخال بعض التحسينات، مثل إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف النقال (WIMPAY، BaridiMob...)، وتحديث بعض الأنظمة البنكية، فإن القطاع لا يزال بعيداً عن رقمنة شاملة.

كما أن محدودية التعاون بين البنوك والتكنولوجيا المالية (FinTech) تُعدّ من أبرز العوائق التي تحول دون إدماج حلول مبتكرة، كإصدار عملة رقمية. ناهيك عن غياب منظومة تشريعية واضحة لتنظيم الأصول الرقمية، وهو ما يُضعف الثقة في هذه الأدوات المالية الجديدة.

ثالثاً: الثقافة المالية الرقمية لدى المواطن:

¹⁰⁹ خيرباش أحمد، التحول الرقمي في القطاع البنكي الجزائري: التحديات والآفاق، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص 47-62.

¹¹⁰ وزارة الرقمنة والإحصائيات، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، الحكومة الجزائرية، 2022.

تشير المؤشرات إلى أن هناك نقصاً في التوعية والتكوين الرقمي للمواطن، وهو ما ينعكس في ضعف استخدام الوسائل الإلكترونية في العمليات المالية اليومية. كما أن وجود اقتصاد غير رسمي واسع النطاق يُشكل تحدياً إضافياً، إذ تعتمد نسبة كبيرة من المعاملات على النقد (الكاش)، مما يُصعب عملية الانتقال إلى نموذج رقمي شفاف وخاضع للرقابة.

رابعاً: الإطار القانوني والتنظيمي:

رغم وجود بعض التحركات التشريعية لتقنين التعاملات الإلكترونية، مثل القانون المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، فإن غياب إطار قانوني صريح ينظم إصدار واستخدام العملات الرقمية يُعدّ من أبرز العقبات أمام تبني نموذج العملة الرقمية المركزية. كما أن قانون النقد والقرض في صيغته الحالية لا يتضمن أي إشارات واضحة لهذا التوجه.¹¹¹

الشكل 04: تصور حول شكل الدينار الرقمي الجزائري.



المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الفرع الأول: مستوى الشمول المالي والجاهزية التقنية في الجزائر

يعتبر الشمول المالي والجاهزية التقنية من المقومات الأساسية لنجاح أي مشروع متعلق بإصدار عملة رقمية مركزية، نظرًا لدورهما المحوري في ضمان قبول المواطنين، وكفاءة التنفيذ، واستدامة النظام الرقمي المالي. وفي الحالة الجزائرية، لا تزال هذه المؤشرات دون المستوى المطلوب مقارنة بالمعايير الدولية، مما يفرض تحديات كبيرة على أي توجه نحو رقمنة العملة الوطنية.

أولاً: واقع الشمول المالي في الجزائر:

رغم التطور الحاصل في البنية التحتية المالية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الجزائر لا تزال تسجل مستويات منخفضة من الشمول المالي. تشير تقارير البنك العالمي إلى أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً في الجزائر

¹¹¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول الاستقرار المالي، 2022، متوفر على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz>,

لم تتجاوز 43% سنة 2022، وهي نسبة تُعد منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يفوق 70% في نفس السنة.¹¹²

وما يُعقد الأمر هو اعتماد عدد كبير من الجزائريين على المعاملات النقدية في الحياة اليومية، مما يقلل من استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع ويُعيق تطوير نظام مالي رقمي متكامل. كما أن غياب أدوات مالية مرنة وشمولية، وضعف الابتكار في المنتجات البنكية، يُسهم في استبعاد فئات واسعة من السكان، خاصة في المناطق الريفية.

ثانيًا: الجاهزية التقنية لتطبيق العملة الرقمية:

تسير الجزائر بخطى متوسطة في مجال الرقمنة بشكل عام، حيث أطلقت الحكومة منذ سنة 2020 استراتيجية وطنية للتحويل الرقمي تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية وتعزيز البنية التحتية للاتصالات. وقد تم تسجيل تقدم في توسعة شبكة الإنترنت الثابت والنقال، وزيادة عدد مستخدمي الهاتف الذكي وخدمات الإنترنت، إلا أن هذا التقدم لا يزال غير كافٍ لتطبيق نظام مالي رقمي شامل.

من جهة أخرى، لا تزال خدمات الدفع الإلكتروني محدودة الانتشار. ورغم إطلاق تطبيقات مثل "BaridiMob" و "Wimpay"، فإن عدد المستخدمين يبقى ضئيلاً، كما أن التجار غير مهيينين تقنيًا لقبول المدفوعات الرقمية بشكل واسع. ويفتقر السوق كذلك إلى منصات مالية رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي أو تقنية البلوكتشين، والتي تعتبر ضرورية لإطلاق عملة رقمية مركزية.

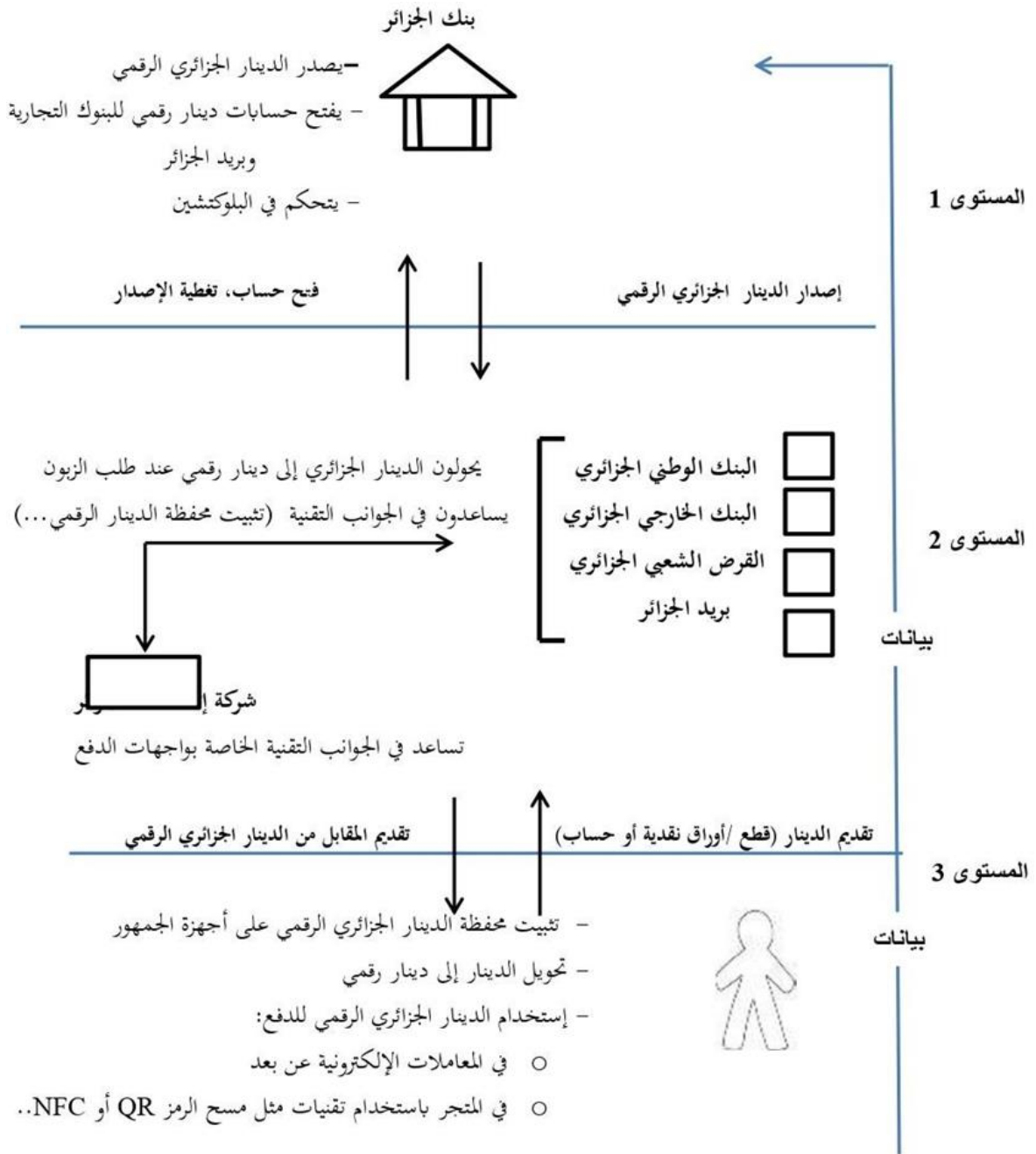
علاوة على ذلك، فإن التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) يبقى ضعيفًا، وهو عامل حاسم في تطوير حلول دفع مبتكرة وأمنة تدعم إطلاق العملة الرقمية الوطنية.

يظهر جليًا أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بمستوى الشمول المالي والجاهزية التقنية، مما يجعل مشروع إصدار عملة رقمية مركزية مشروطًا بتحقيق إصلاحات هيكلية تشمل توسيع الوصول إلى الخدمات البنكية، تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتخفيض الابتكار المالي. فبدون تهيئة البيئة الرقمية والمجتمعية اللازمة، فإن إدخال العملة الرقمية قد يُحدث فجوات مالية واجتماعية بدلاً من سدها.

¹¹² البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم: بيانات حول الشمول المالي، 2023، البنك الدولي، متوفر على الرابط:

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>,

الشكل: (05) نموذج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري



المصدر: عثمانية عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 66

الفرع الثاني: التحديات المؤسسية والتقنية أمام إصدار عملة رقمية مركزية في السياق الجزائري

يُعد إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) مشروعًا استراتيجيًا يتطلب بيئة مؤسسية وتنظيمية متماسكة، وبنية تحتية تقنية قوية. وفي السياق الجزائري، ورغم التوجه الرسمي نحو التحول الرقمي، إلا أن ثمة تحديات

بنوية ومعرفية تعوق الشروع الفعلي في إصدار عملة رقمية، لا سيما في ظل ضعف التنسيق المؤسسي، وقصور الأطر القانونية، ومحدودية الجاهزية التكنولوجية.

أولاً: التحديات المؤسسية:

1- غياب الإطار القانوني المنظم للعملات الرقمية

من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في هذا السياق هو غياب تشريع واضح ينظم إصدار واستخدام العملات الرقمية. فحتى آخر تعديل لقانون النقد والقرض في الجزائر (قانون 23-09 لسنة 2023)، لا يوجد أي نص صريح يُجيز أو يُنظم إنشاء عملة رقمية للبنك المركزي. وهو ما يشكل فراغاً قانونياً كبيراً قد يُعيق حتى مرحلة الإعداد والدراسة.

هذا النقص في التشريع يفتح المجال أمام مخاطر قانونية مستقبلية تتعلق بالمسؤولية، حماية المستهلك، خصوصية البيانات، والرقابة على العمليات الرقمية، وهي مسائل حيوية في إطار تطبيق عملة رقمية ذات طابع سيادي.¹¹³

2- ضعف التنسيق بين الهيئات المالية والتكنولوجية

يعاني النظام الإداري الجزائري من تشظٍّ مؤسسي واضح، حيث تعمل الهيئات المكلفة بالرقابة النقدية، مثل بنك الجزائر، والهيئات المعنية بالرقمنة، مثل وزارة الرقمنة والإحصائيات، بشكل غير منسق في كثير من الأحيان. غياب الرؤية الموحدة يُعقّد من إمكانية بناء استراتيجية وطنية شاملة تتضمن إصدار العملة الرقمية وتوظيفها ضمن المنظومة الاقتصادية والمالية.¹¹⁴

3- نقص الموارد البشرية المؤهلة

إصدار عملة رقمية يتطلب كوادر متخصصة في مجالات دقيقة، مثل البلوكشين، التشفير، تحليل البيانات الضخمة، إدارة الشبكات، والأمن السيبراني. إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من ندرة حقيقية في الكفاءات التقنية القادرة على تصميم وتسيير مثل هذا النظام. فالتعليم الجامعي في هذا المجال ما زال في مراحله التمهيدية، والتكوين المهني لا يغطي التخصصات الرقمية المالية ذات الطابع السيادي.

¹¹³ شرارة، ج.، وبقبق، ل.، إ، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09. مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، 6(2)، 2023، ص 1090-1115.

¹¹⁴ خيرباش أحمد، مرجع سابق، ص 47-62

ثانيًا: التحديات التقنية:

1- محدودية البنية التحتية الرقمية والمالية

تُعد البنية التحتية الرقمية أحد الأعمدة الأساسية لإنشاء عملة رقمية. في الجزائر، ورغم الانتشار المتزايد للإنترنت، إلا أن جودة الشبكات، وتوفر الإنترنت عالي التدفق، وبالأخص في المناطق الداخلية، لا تزال دون المستوى المطلوب.¹¹⁵ كما أن أنظمة الدفع الإلكترونية التقليدية، مثل POS وEFT، لا تعرف انتشارًا واسعًا، ولا تزال نسبة كبيرة من التعاملات تُنجز نقدًا.

2- غياب منصات رقمية سيادية ومتطورة

إن إنشاء عملة رقمية يتطلب وجود منصة تكنولوجية سيادية ومتطورة، تعتمد على تقنيات مثل البلوكشين أو السجلات الموزعة، وتتمتع بمستوى عالٍ من الأمان، القابلية للتوسع، والمرونة. في الحالة الجزائرية، لا توجد بعد أية بنية تكنولوجية محلية تمتلك هذه المواصفات، كما أن الاعتماد على منصات أجنبية قد يفتح الباب أمام إشكالات تتعلق بالسيادة الرقمية والأمن القومي.¹¹⁶

3- التهديدات السيبرانية ونقص حماية البيانات

كلما زاد الاعتماد على الحلول الرقمية، زادت الحاجة إلى نظم متقدمة للحماية من الهجمات السيبرانية. وتُعد العملات الرقمية المركزية من أكثر الأهداف المحتملة للهجمات، سواء من جهات داخلية (هاكرز محليون، احتيال رقمي) أو خارجية (تهديدات إلكترونية منظمة، اختراقات سيادية). وفي ظل ضعف منظومة الأمن السيبراني في الجزائر، وغياب استراتيجية وطنية متكاملة لحماية البيانات والمعاملات الرقمية، فإن تطبيق عملة رقمية مركزية قد يكون محفوفًا بالمخاطر التقنية والمالية على حد سواء.

ثالثًا: التحديات الاجتماعية والسلوكية:

1- ضعف الثقافة الرقمية والمالية:

أحد العوامل الرئيسية لنجاح العملات الرقمية هو مدى تقبل المواطنين لها، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بمستوى الثقافة الرقمية والمالية. وتشير دراسات حديثة إلى أن نسبة كبيرة من الجزائريين لا يمتلكون الوعي الكافي

¹¹⁵ وزارة الرقمنة والإحصائيات، الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، الحكومة الجزائرية، 2022.

¹¹⁶ غزالي فاطمة وبوشارب سميرة، إدماج الخدمات المالية الرقمية في النظام البنكي الجزائري: الواقع والآفاق، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 1، 2020، ص 95-112.

بالمنتجات المصرفية، ناهيك عن الحلول الرقمية المعقدة، وهو ما يجعل تبني العملة الرقمية تحديًا كبيرًا من ناحية الاستخدام الفعلي¹¹⁷.

2- الاقتصاد غير الرسمي والمقاومة الاجتماعية:

تشكل نسبة المعاملات الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر أكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام وفق بعض التقديرات، ما يعني أن جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصادي يتم خارج النظام البنكي. في هذه الحالة، فإن فرض عملة رقمية، مرتبطة بشكل مباشر بالنظام الرسمي والرقابة، قد يواجه مقاومة اجتماعية، لاسيما من قبل فئات غير مهيكلة اقتصاديًا.

تكشف التحديات المؤسسية والتقنية والاجتماعية عن واقع غير مهيأ حاليًا لإصدار عملة رقمية مركزية في الجزائر. إن غياب إطار قانوني مرن، ومحدودية الكفاءات، وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى الثقافة المالية المحدودة، كلها عوامل تستدعي مقارنة تدريجية تبدأ بإصلاحات هيكلية، تعزز من الجاهزية المؤسسية والتقنية، قبل الشروع في تنفيذ نموذج العملة الرقمية. ومن هنا، يصبح من الضروري أن ترافق أي خطوة نحو الإصدار الرقمي إصلاحات قانونية، واستثمارات في البنية التحتية، وسياسات لتثقيف المجتمع وتعزيز ثقته في المنظومة المصرفية الرقمية.

المطلب الثاني: فرص وعوائق استخدام الدينار الرقمي في الجزائر

أضحى تبني العملات الرقمية من طرف البنوك المركزية اتجاهًا عالميًا متصاعدًا، في ظل تسارع وتيرة التحول الرقمي، وتغير أنماط الدفع، وتزايد الحاجة إلى أنظمة مالية أكثر شمولًا وكفاءة. وفي هذا السياق، تسعى العديد من الدول إلى دراسة إمكانية إصدار عملات رقمية وطنية تُسهم في تعميم الشمول المالي، وتحديث نظم الدفع، وتعزيز سيادة الدولة على منظومتها النقدية. وبالنسبة للجزائر، فإن التفكير في إصدار الدينار الرقمي يأتي في وقت حساس، يتسم بتغيرات اقتصادية وهيكلية وتكنولوجية معقدة.

إن التوجه نحو اعتماد الدينار الرقمي يطرح جملة من الفرص الواعدة التي يمكن أن تُسهم في تحديث المنظومة المالية وتحسين الشفافية وتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي. غير أن هذا المسار يصطدم في الآن ذاته بمجموعة من الإكراهات والعقبات المؤسسية، القانونية، التقنية والاجتماعية، التي تستوجب المعالجة الجذرية، والتخطيط المسبق، والرؤية المتكاملة.

¹¹⁷ Banque Mondiale. (2023). Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2021. <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

ويُعد تحليل هذه الفرص والإكراهات خطوة أساسية لفهم مدى قابلية الجزائر لاعتماد نموذج العملة الرقمية المركزية، وتحديد ما إذا كانت البيئة الوطنية مهيأة فعليًا لاحتضان مثل هذا التحول النقدي العميق. ومن ثم، فإن هذا المطلب يسعى إلى تسليط الضوء على مكامن القوة والإمكانات التي يمكن البناء عليها، في مقابل التحديات التي يجب تجاوزها لضمان نجاح أي مشروع مستقبلي لإصدار الدينار الرقمي.

الفرع الأول: الإمكانيات المتاحة وفرص نجاح تطبيق الدينار الرقمي

يمكن طرح البنك المركزي لعملة رقمية مستندة إلى تقنية البلوك تشين من تحقيق مجموعة من المزايا بعضها مفاهيمية بدرجة كبيرة كتعزيز الشمول المالي والأخرى تقنية مثل انخفاض تكاليف ورسوم المعاملات المالية، سرعة التحويلات المالية بالإضافة إلى الحد من مخاطر استخدام عملات رقمية خاصة لا تخضع لرقابة السلطات النقدية المركزية، يمكن أن تشمل هذه المكاسب على ما يلي¹¹⁸:

- انخفاض تكاليف التحويلات.
- وقت معالجة المعاملات.
- اليقين في المدفوعات الواردة.
- تعزيز الشمول المالي.
- تعزيز المنافسة والأسواق المفتوحة.
- ظهور نماذج جديدة للأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.
- توسيع نطاق التغطية.
- إدارة مرنة لمعلومات العملاء.
- طرح بديل لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية الخاصة.

أولاً: الإطار الرسمي والتوجه السياسي:

في ديسمبر 2022، أكد الوزير الأول الجزائري، أيمن بن عبد الرحمان، في افتتاح أشغال الندوة الوطنية حول "التحديات المستقبلية للبنوك المركزية"، سعي بنك الجزائر إلى اعتماد عملة رقمية وطنية تحت مسمى "الدينار

¹¹⁸ غزالي فاطمة وبوشارب سميرة، مرجع سابق، ص 95-112.

الرقمي الجزائري". وقد أوضح أن هذه المبادرة تندرج ضمن ورشة رقمنة المدفوعات التي تشكل إحدى أولويات البنك المركزي، مشددًا على أن الدينار الرقمي سيكون أداة داعمة للعملة المادية، ووسيلة لتعزيز فعالية أنظمة الدفع، ومواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن ومراقبة المعاملات.¹¹⁹

هذا التصريح الرسمي يعكس إرادة سياسية واضحة في مواكبة التحول الرقمي المالي، ويدل على أن المشروع لم يعد حبيس الأوراق النظرية، بل أصبح محل دراسة حقيقية على مستوى المؤسسات المالية العليا.

ثانيًا: الفرص الاقتصادية والمالية لاعتماد الدينار الرقمي:

يمكن حصر أبرز الفرص التي يتيحها اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر في النقاط التالية:

1- تعزيز الشمول المالي:

تُعد رقمنة العملة أداة فعالة لدمج فئات واسعة من السكان، خصوصًا غير المتعاملين مع البنوك، في المنظومة المالية الرسمية. فبفضل الدينار الرقمي، يمكن للمواطنين الوصول إلى خدمات مالية مباشرة عبر الهواتف الذكية، دون الحاجة إلى فتح حسابات مصرفية تقليدية، مما يُسهم في توسيع قاعدة المتعاملين ويحد من التهميش المالي.¹²⁰

2- تقليص الاعتماد على الكاش ومكافحة الاقتصاد الموازي:

من خلال الرقابة الرقمية وسهولة التتبع، يمكن للدينار الرقمي أن يُقلل من الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية، التي تشكل بيئة خصبة للتهرب الضريبي وغسل الأموال. وهو ما يُمثّل خطوة نحو إدماج الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُشكل أكثر من 40% من الناتج المحلي في الجزائر، في الدورة الاقتصادية الرسمية.

3- خفض تكاليف المعاملات وتسريعها:

بفضل البنية الرقمية، تُمكن العملات الرقمية للبنك المركزي من تقليل تكاليف التحويلات البنكية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تُوفر سرعة فائقة في تنفيذ المعاملات، مع تقليل الأخطاء البشرية المحتملة، مقارنة بالوسائل التقليدية.

¹¹⁹ جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية: دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري، مجلة علمية محكمة، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 774.

¹²⁰ دحية رباب، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

4- طرح بديل وطني أمام العملات الافتراضية:

مع تزايد استخدام العملات المشفرة مثل البيتكوين والإثيريوم، والتي غالبًا ما تُستخدم خارج نطاق الرقابة، يمكن للدينار الرقمي أن يشكل بديلاً رسمياً وآمناً يُقلل من مخاطر العملات الخاصة، ويحافظ على السيادة النقدية والمالية للدولة.

5- تعزيز التنافسية والابتكار المالي:

من خلال إدخال نموذج جديد للمدفوعات، يمكن للدينار الرقمي أن يُعزز من المنافسة داخل النظام المصرفي، ويشجع على تطوير حلول تكنولوجية جديدة، سواء من خلال البنوك أو مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة (FinTech)، مما يُسهم في خلق نموذج أعمال مبتكر وديناميكي يُحفّز النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الامتداد الاستراتيجي للدينار الرقمي في التجارة الإقليمية والدولية:

بالرغم من أن معظم المشاريع الحالية للعملات الرقمية للبنوك المركزية تُركز على المدفوعات المحلية، إلا أن هناك توجّهاً عالمياً نحو تطوير عملات رقمية عابرة للحدود، كما هو الحال في الصين (اليوان الرقمي)، والاتحاد الأوروبي (اليورو الرقمي)، وروسيا (الروبل الرقمي). وتُظهر التجربة الدولية أن العملات الرقمية قد تُستخدم في المستقبل ضمن اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، لتسهيل التجارة وتقليل الاعتماد على الدولار، خصوصاً في ظل التحديات الجيوسياسية والعقوبات المالية.¹²¹

وفي هذا السياق، يمكن للدينار الرقمي الجزائري، في حال تطويره وفقاً للمعايير الدولية، أن يُوظف في إطار التعاون المالي الإفريقي أو المغربي، لتعزيز التبادلات التجارية البينية، وتسهيل المعاملات عبر الحدود دون الحاجة إلى العملات الصعبة.

إن نجاح مشروع الدينار الرقمي في الجزائر يتوقف على مدى قدرة الدولة على استثمار الإمكانيات المتوفرة، سواء السياسية أو التقنية أو التنظيمية، في الوقت المناسب. فالتوجه الرسمي موجود، والإطار الاستراتيجي للتحويل الرقمي تم وضعه، لكن يبقى التحدي في تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع من خلال بناء بنية تحتية رقمية، تأهيل الكفاءات، وإعداد بيئة قانونية مرنة ومحفزة.

¹²¹ دحية رباب، المرجع السابق، ص. 154-155.

ورغم تعدد التحديات، فإن فرص النجاح قائمة بقوة إذا ما تم اعتماد مقاربة تدريجية مدروسة، تعتمد على التجارب الدولية، وتراعي خصوصية الاقتصاد والمجتمع الجزائري. ويُمكن للدينار الرقمي أن يتحول، في المستقبل، إلى رافعة حقيقية للإصلاح المالي والنقدي، إذا ما تم توظيفه ضمن رؤية اقتصادية متكاملة.¹²²

الفرع الثاني: عوائق استخدام العملة الرقمية المركزية في الجزائر

يتطلب التحول نحو إصدار عملة رقمية مركزية (CBDC) بنية اقتصادية ومؤسسية مرنة، وإطارًا قانونيًا متطورًا، بالإضافة إلى جاهزية تقنية عالية. لكن في السياق الجزائري، وعلى الرغم من المبادرات الرسمية الرامية إلى رقمنة المدفوعات، لا تزال التحديات الجوهرية تشكل عقبة حقيقية أمام تطبيق مشروع "الدينار الرقمي" على أرض الواقع.

يكشف تحليل بيئة الدفع والمعاملات المالية في الجزائر عن اعتماد واسع على النقد، وضعف في البنية التحتية التقنية، ومحدودية في التنسيق المؤسسي، فضلاً عن نقص التشريعات المواكبة للتحولات الرقمية. وبناءً عليه، فإن مشروع العملة الرقمية لا يمكن أن يرى النور إلا بعد معالجة هذه التحديات الثلاثية: الاقتصادية، القانونية، والتكنولوجية.

أولاً: التحديات الاقتصادية¹²³:

يُعد الجانب الاقتصادي من أبرز المحددات التي تؤثر بشكل مباشر على مدى إمكانية تطبيق العملة الرقمية للبنك المركزي في أي بلد، إذ يتطلب الأمر بيئة اقتصادية مستقرة، ونظامًا ماليًا متطورًا، وسوقًا نقدية مرنة. وفي السياق الجزائري، يواجه مشروع "الدينار الرقمي" صعوبات اقتصادية ملموسة، ترتبط بطبيعة البنية الاقتصادية الوطنية المعتمدة بدرجة كبيرة على القطاع غير الرسمي، ومستوى منخفض من الشمول المالي، إضافة إلى هيمنة التعاملات النقدية الورقية على الحياة اليومية للمواطنين. وتُشكل هذه العوامل مجتمعة بيئة أقل جاهزية لاستيعاب التحول الرقمي الكامل للعملة، ما يستدعي معالجة هذه الإشكالات قبل الشروع الفعلي في إصدار عملة رقمية ذات كفاءة وفعالية.

¹²² خيرباش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 47-62.

¹²³ دحية رباب، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

1- اقتصاد نقدي غير رسمي:

تُظهر الدراسات أن أكثر من 45% من المعاملات الاقتصادية في الجزائر تتم خارج القنوات الرسمية، مما يعكس اعتماداً مفرطاً على الكاش، ويُقلل من فرص تبني أنظمة دفع إلكترونية حديثة. وهذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يُعيق تتبع العمليات المالية، ويُضعف قدرة الدولة على فرض الرقابة المالية، مما يجعل بيئة إطلاق عملة رقمية غير ناضجة.

رغم إطلاق الدفع الإلكتروني سنة 2006، والدفع عبر الإنترنت سنة 2016، إلا أن استخدام هذه الوسائل لا يزال محدوداً جداً، لأسباب تتعلق بالثقة، التكاليف، والبنية التحتية، وهو ما يجعل ترويج الدينار الرقمي أمراً معقداً.

2- ضعف الشمول المالي:

يعد الشمول المالي إحدى ركائز نجاح العملات الرقمية المركزية، حيث تسمح هذه الأخيرة بدمج فئات واسعة من المجتمع، خاصة في المناطق النائية. لكن في الحالة الجزائرية، لا يزال أكثر من 60% من السكان لا يملكون حسابات مصرفية، وهو ما يجعلهم خارج دائرة الاستفادة من أية مبادرة رقمية مالية، ويُجُبط من إمكانية توسيع قاعدة مستخدمي الدينار الرقمي.

3- محدودية ثقة المواطن في النظام البنكي:

تعاني الجزائر من أزمة ثقة حادة في الجهاز المصرفي، تعود أساساً إلى البيروقراطية، ضعف الابتكار، وتكرار مشاكل الخدمة. وهذه الثغرات تؤثر مباشرة على رغبة المواطنين في التحول إلى التعاملات الرقمية، مما يعني أن العملة الرقمية قد لا تلقى قبولاً واسعاً، ما لم يتم ترميم الثقة عبر إصلاحات عميقة.

ثانياً: التحديات القانونية والتنظيمية¹²⁴:

يشكل الإطار القانوني والتنظيمي أحد الأعمدة الأساسية لإنجاح مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي، إذ لا يمكن إصدار أو تداول عملة رقمية دون وجود منظومة تشريعية واضحة تُحدّد طبيعتها، وآليات إصدارها، وضوابط استخدامها، والجهات الرقابية المكلفة بتنظيمها. وفي الحالة الجزائرية، وعلى الرغم من وجود بعض النصوص القانونية التي تنظم أنظمة الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية، إلا أنّ التشريع الوطني لا يزال يفتقر إلى القوانين الخاصة

¹²⁴ بنك الجزائر، تقرير حول وسائل الدفع الإلكترونية وآفاق الدينار الرقمي، 2023.

بالعملات الرقمية ذات الطابع السيادي، مما يُثير إشكالات قانونية تتعلق بشرعية الإصدار، وحقوق المستهلك، وحماية البيانات، والامتثال المالي. كما أن غياب إطار تنظيمي دقيق قد يحدّ من قدرة السلطات النقدية على ضبط السوق الرقمي ومنع التجاوزات المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة.

1- غياب إطار تشريعي وتنظيمي خاص بالعملات الرقمية:

لا يتضمن القانون الجزائري حاليًا أية نصوص صريحة تُنظّم أو تُجيز إصدار عملة رقمية من قبل البنك المركزي. وحتى التعديلات التي طالت قانون النقد والقرض سنة 2023 لم تتطرق بوضوح لمسألة العملات الرقمية، سواء من حيث التأسيس أو التسيير أو الرقابة.

ويُعد هذا الفراغ التشريعي عقبة مركزية، لأنه يجعل العملية عرضة للتأويل، ويُضعف من وضوح المسؤوليات القانونية والمؤسسية، لا سيما فيما يخص حماية حقوق المستخدمين، معالجة النزاعات، أو التصرف في البيانات.

2- هشاشة البنية التنظيمية للمؤسسات المالية:

تعاني بعض المؤسسات المالية في الجزائر من ضعف التنسيق التنظيمي، وغياب الديناميكية في اتخاذ القرار، خصوصًا فيما يتعلق بالمجالات التقنية الحديثة. فلا توجد لحد الآن هيئة وطنية مختصة في الابتكار المالي الرقمي، ولا خطط عمل واضحة لتنسيق الجهود بين بنك الجزائر، وزارة الرقمنة، وهيئة الأمن السيبراني.

3- غياب قوانين حماية البيانات:

تمثل حماية البيانات والمعلومات الرقمية أساسًا لتأمين الثقة في العملات الرقمية. لكن الجزائر لا تمتلك إلى اليوم قانونًا متكاملًا لحماية البيانات الشخصية، ولا آليات فعالة لمعالجة تسريبات البيانات أو حماية الخصوصية الرقمية، مما يجعل من تطبيق أي منظومة مالية رقمية محفوفًا بالمخاطر.

ثالثًا: التحديات التكنولوجية¹²⁵:

يُعد الجانب التكنولوجي الركيزة التقنية الأساس التي يقوم عليها مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي، إذ يعتمد هذا النموذج على بنية تحتية رقمية متقدمة، تضمن الأمان السيبراني، وسرعة المعاملات، وفعالية أنظمة التحقق والرقابة. غير أن الواقع التكنولوجي في الجزائر يُظهر عدة نقائص في هذا المجال، من بينها محدودية انتشار الإنترنت عالي الجودة، وضعف أنظمة الدفع الرقمي، ونقص الخبرات الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا البلوكشين والأمن السيبراني.

¹²⁵ خيرباش، مرجع سابق، ص 47.

كما أن المؤسسات المالية لم تبلغ بعد درجة النضج الرقمي التي تسمح بتبني بنية رقمية متكاملة وآمنة تسمح بإصدار الدينار الرقمي وتداوله على نطاق واسع. وبالتالي، فإن أي انتقال نحو العملة الرقمية يستدعي أولاً تجاوز هذه العقبات التقنية وبناء قاعدة رقمية موثوقة.

1- بنية تحتية رقمية غير متجانسة:

لا تزال البنية التحتية الرقمية الجزائرية تعاني من انقطاعات متكررة، سرعات إنترنت ضعيفة، وتغطية محدودة خاصة في المناطق الداخلية. ويُعد هذا عائقاً كبيراً أمام نشر منصات رقمية موثوقة، تُمكن المستخدمين من إجراء معاملاتهم بشكل سلس وفعال باستخدام الدينار الرقمي.

2- محدودية المعرفة والخبرة في تكنولوجيا البلوكشين:

العملات الرقمية المركزية تعتمد أساساً على تكنولوجيا البلوكشين أو تكنولوجيا السجلات الموزعة، وهي تقنيات معقدة تستلزم خبرات عالية في مجالات علم البيانات، الأمن السيبراني، والهندسة البرمجية. ومع ذلك، لا تزال الجزائر في مراحل مبكرة جداً من استيعاب هذه التقنيات سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني.

3- ضعف إجراءات الأمن السيبراني:

تمثل الهجمات الإلكترونية خطراً حقيقياً على نجاح أي عملة رقمية. وفي ظل غياب استراتيجية وطنية واضحة للأمن السيبراني، فإن البنية الرقمية في الجزائر تبقى عرضة للاختراق، مما قد يُقوض مشروع الدينار الرقمي قبل انطلاقه. ويُلاحظ كذلك غياب آليات للرد السريع على الاختراقات أو الثغرات الأمنية في المؤسسات العمومية.

إن تحليل الواقع الجزائري يُبرز جملة من التحديات الهيكلية التي تقف أمام تطبيق الدينار الرقمي، رغم أهمية المبادرة ورؤية الدولة الطموحة نحو التحول الرقمي. هذه التحديات ليست تقنية فقط، بل متداخلة بين الاقتصاد، القانون، والبنية التحتية، وهو ما يستوجب خطة إصلاح شاملة تسبق أي محاولة لتطبيق العملة الرقمية. إن نجاح الدينار الرقمي يتطلب:

- إصلاح النظام القانوني ليواكب الديناميكيات الرقمية العالمية.
- إعادة هيكلة البنوك وتدعيمها بالقدرات الرقمية.
- الاستثمار في الأمن السيبراني والبنية التحتية.
- إطلاق برامج لتكوين الكفاءات في البلوكشين والتحول الرقمي المالي.

وفي هذا السياق، لا بد أن يُصاغ مشروع الدينار الرقمي ك رؤية وطنية متكاملة، وليس فقط كمبادرة تقنية لبنك الجزائر، حتى يمكن ضمان استدامته، قبوله الاجتماعي، وأثره الإيجابي في الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: سيناريوهات تنفيذ مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية
تحدد سيناريوهات تجسيد مشروع الدينار الرقمي المركزي وفقا لنوع العملة الرقمية المراد تنفيذها وكذا نوع تقنية البلوك تشين المعتمدة بحيث بإمكاننا في هذا السياق أن نعرض أربع سيناريوهات ممكنة:

1- المدفوعات الغير المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية:

في هذه الحالة لا تكون هناك علاقة مباشرة بين الأشخاص والتجار وإنما يعتمد البنك المركزي على وسطاء من البنوك التجارية للتحقق من المعاملات وتنفيذها بينما تقع عليه مسؤولية تسوية الحسابات النهائية.

2- المدفوعات المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية:

في هذه الحالة يتم اجراء التحويلات من الدافع إلى المستفيد باستخدام حساباتهم الخاصة المفتوحة لدى البنك المركزي دون اللجوء إلى وساطة البنوك التجارية حيث يتحمل البنك المركزي مسؤولية التحقق من سلامة المعاملات والتحويلات بالإضافة على دوره في تسوية الحسابات.

3- العملات المركزية لمدفوعات الجملة المحلية:

في هذه الحالة يسمح بتداول العملة الرقمية المركزية داخل نطاق السلطة القانونية للبنك المركزي ولا يسمح باستخدامها لإجراء المدفوعات العابرة للحدود، يتم ذلك باستخدام أرضية رقمية محلية تتيح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية والاقتصادية بفتح حسابات رقمية واستخدامها لتسوية المدفوعات والتحويلات المالية المحلية.

4- العملات الرقمية المركزية لمدفوعات الجملة العابرة للحدود:

بالرغم من أن معظم مشاريع العملات الرقمية الحالية تركز على المدفوعات المحلية إلا أن هناك منافسة بين كبريات الدول كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وروسيا لطرح عملات رقمية عابرة للحدود في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف دعم

وتشجيع التجارة البينة وتقليص التبعية للدولار لتسوية المعاملات الدولية، والافلات من العقوبات والقيود التجارية والمالية.¹²⁶

¹²⁶ فرجي محمد، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة المدير، سنة 2021، ص 238.

مع تنامي التوجه العالمي نحو رقمنة المدفوعات، برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية كخيار استراتيجي لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. وفي هذا الإطار، أعلنت الجزائر عن نيتها في الدخول إلى هذا المسار من خلال إطلاق مشروع "الدينار الرقمي الجزائري"، الذي يُعد خطوة أولى نحو رقمنة العملة الوطنية وإدماج الاقتصاد في المنظومة الرقمية العالمية.

خلاصة الفصل:

يُتضح من خلال هذا الفصل أن العملات الرقمية للبنوك المركزية تمثل توجهًا استراتيجيًا جديدًا في إطار تحديث الأدوات النقدية ومواكبة التحول الرقمي العالمي. فهي تجمع بين مزايا السيادة النقدية والتكنولوجيا المتقدمة، مما يجعلها خيارًا واعدًا لكنه محفوف بالتحديات. كما أظهرت التجربتان الصينية والروسية اختلافًا في مناهج التطبيق، ما يفتح المجال أمام الدول الأخرى لاستخلاص الدروس وتكييف هذه الأداة وفق خصوصياتها الاقتصادية والمالية.

خاتمة

ختاماً، تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات العميقة التي يشهدها النظام النقدي العالمي، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية، والتي أفرزت مفاهيم جديدة كالعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وقد حاولت هذه الدراسة تناول تأثير هذه العملات على السياسة النقدية، من خلال تحليل الإطار النظري لمفهوم العملة الرقمية المركزية، مع تسليط الضوء على السياسات النقدية التقليدية.

لقد بين الفصل الأول الجوانب المفاهيمية والنظرية للعملات الرقمية المركزية، مستعرضاً نشأتها، دوافع إصدارها، خصائصها، وأنواعها، إلى جانب الاختلافات الجوهرية التي تميزها عن العملات المشفرة. أما الفصل الثاني، فقد ركز على السياسات النقدية وعرض الإطار النظري لكل من السياسات النقدية التقليدية والغير تقليدية.

بينما تناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحليل تأثير العملات الرقمية المركزية على السياسة النقدية، فقد كشف أيضاً عن واقع التحول الرقمي في الجزائر، مبرزاً التحديات البنيوية والمؤسسية التي قد تعيق إطلاق الدينار الرقمي. كما تم عرض دراسة مقارنة لتجربتي الصين وروسيا في هذا المجال، واختتم الفصل بتقييم آفاق تطبيق العملة الرقمية المركزية في الجزائر، مع الإشارة إلى فرص معتبرة يمكن استغلالها لتعزيز فعالية السياسة النقدية، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع الشمول المالي، تقليص الاقتصاد غير الرسمي، وتحسين رقابة بنك الجزائر على الكتلة النقدية.

وعليه، يمكن القول إن اعتماد العملة الرقمية المركزية في الجزائر يظل ممكناً لكنه مرهون بجملة من الإصلاحات والتحضيرات المسبقة، بما يضمن انتقالاً آمناً وسلساً لهذا النموذج النقدي المستقبلي.

1. اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي توضيح ومناقشة لمدى صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يمثل تطوير العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) فرصة استراتيجية لتعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر، شريطة توفر بنية تحتية رقمية ملائمة وتجاوز التحديات المؤسسية والتقنية والاجتماعية.

الفرضية مقبولة. رغم وجود تحديات، تشير الدراسة إلى أن العملة الرقمية المركزية يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز السياسة النقدية إذا تم توفير البنية الرقمية والتشريعات اللازمة.

- الفرضية الفرعية الأولى: تساهم العملات الرقمية المركزية في تحسين كفاءة المعاملات المالية من خلال تعزيز الشمول المالي وتقليل التكاليف وزيادة سرعة التحويلات.

الفرضية مقبولة. أثبتت التجارب الدولية، خصوصاً الصين، أن العملات الرقمية حسنت السرعة، الشمول المالي، وقلصت التكاليف.

- الفرضية الفرعية الثانية: أدى اعتماد كل من اليوان الرقمي الصيني والروبل الرقمي الروسي إلى التأثير على بعض مؤشرات السياسة النقدية، على غرار التحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة.

الفرضية مقبولة، مكّنت العملات الرقمية السلطات من التحكم في الكتلة النقدية ومراقبة السيولة بشكل أدق.

- الفرضية الفرعية الثالثة: تشكل التحديات التقنية والمؤسسية عائقا حقيقيا أمام إصدار الدينار الرقمي وتطبيقه فعليا في الجزائر.

الفرضية مقبولة، تعاني الجزائر من ضعف في البنية الرقمية وغياب إطار قانوني وتشريعي مناسب.

2. نتائج الدراسة:

تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج، نوضح أبرزها كما يلي:

- العملات الرقمية المركزية تُعد أداة حديثة تدعم فعالية السياسة النقدية وتعزز الشمول المالي والشفافية.
- الروبل الرقمي ساعد روسيا في تقليل الاعتماد على النظام المالي التقليدي، رغم وجود تحديات تقنية ومؤسسية.
- الصين حققت تقدما كبيرا بفضل دعم الدولة وتطور البنية التحتية، مما سهّل تطبيق واسع وفَعّال لليوان الرقمي.
- ساهم كل من اليوان الرقمي والروبل الرقمي في تحسين فعالية السياسة النقدية، من خلال تحسين التحكم في السيولة، وتعزيز قدرة البنوك المركزية على التحكم.
- البيئة الحالية غير جاهزة بعد لتطبيق الدينار الرقمي، بسبب ضعف البنية التحتية والتحديات التشريعية والتنظيمية.
- الدينار الرقمي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمحاربة الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز كفاءة السياسة النقدية، شريطة توفر شروط تطبيق سليمة.

3. التوصيات:

بناء على ما سبق، فإننا نتقدم بالتوصيات والاقتراحات الآتية:

- ينبغي تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات بشأن التنظيم والإشراف على العملات الرقمية المركزية.
- ينبغي على الجزائر استغلال الفرص التي تتيحها العملات الرقمية المركزية، من خلال تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز نظم الدفع الإلكتروني بما يسمح بتهيئة بيئة مستقبلية لائمة لإصدار الدينار الرقمي.
- لا بد من وضع خارطة طريق مؤسسية لتأهيل الإطار القانوني والبنكي الجزائري لمواكبة هذا التحول، وذلك عبر تحسين التنسيق بين بنك الجزائر وباقي الفاعلين الرقميين، وتكوين الكوادر البشري المختصة في التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية.

4. آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية أعمق تتناول الجوانب التقنية، القانونية، والاجتماعية المرتبطة ببنّي العملة الرقمية في الجزائر. كما يمكن التوسع في مقارنة تجارب دولية مشابهة، واستشراف تأثير إدماج الدينار الرقمي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل البنوك، التجارة الإلكترونية، والمالية العامة، بما يساهم في بلورة تصور شامل لتحول رقمي نقدي مستدام في الجزائر.

المراجع العربية:

كتب:

- أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 10)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- هبة عبد المنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2022.
- هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي (المحرر)، موجز سياسات، العدد 10، فبراير 2020.
- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد الدولي، 2021.

مجلات:

- إلهام تريكي، أثر العملات المشفرة على السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2024.
- عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، 2021.
- صالح المختار مبارك عمر، العملات الرقمية "البيتكوين نموذجاً" خصائصها ومخاطر التعامل بها، مجلة كليات التربية، العدد الثاني العشرون، كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية.

- ملكي جمال، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية: دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري. مجلة علمية محكمة، المجلد 17، العدد 01، 2023.
- هبة محمد سرور، دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية بالتطبيق على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، المجلة العربية للتجارة والتمويل، المجلد 42، العدد 03، مصر، 2022.
- أحمد يحي محمد علي، العملات الرقمية نشأتها وتطورها ومخاطر التعامل فيها، المجلة العلمية، العدد الثالث والسبعون، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ديسمبر 2021.
- الأخضر بن عمر و عبد الكريم بوغزالة المحمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- عبد المالك توبي ومنصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، 2021.
- بلال باغيش، العملات الرقمية والسياسة المالية في الحقبة الجديدة، مجلة الأبحاث والدراسات، المجلد 11، العدد 04، جامعة سابانجي - تركيا، 2022.
- دحية رباب وقدي عبد المجيد، تطور وسائل الدفع الافتراضية: نحو عملات رقمية للبنوك المركزية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، 2021.
- مرزوق آمال، واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي، المجلد 17، العدد 01، 2023.
- مرزوق آمال، العملات المشفرة: فرص وتحديات استخدامها، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، ديسمبر 2020.
- عبد الرزاق علوني وفريد مشري، أهمية إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية لتحقيق استقرارها المالي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023.
- نعيمة بن العامر، البنوك المركزية في عصر العملات الرقمية بين مواكبة التطور ومواجهة التحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2024.

- بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية والمصرفية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، أبريل 2023.
- بوثلجة عائشة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.
- عائشة بوثلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر العملات المشفرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، 2022.
- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة والعملات المستقرة-اليوان الرقمي نموذجاً، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.
- غميمة مصطفى وخضير سفيان، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2020) -، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2021.
- مروان محمد حسين فواعير، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد الخمسون، 2022.
- صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2013.
- ابراهيم عبد الحليم عبادة، الانتقادات الموجهة للسياسات النقدية التقليدية والبدائل المقترحة - تقدير اقتصادي إسلامي -، مجلة الصراط، العدد الرابع والثلاثون، ديسمبر 2016.
- لسبط عبد الله، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، أبريل 2019.
- بطاهر علي، تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال (2020-1990)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023.
- عبد الصمد سعودي وحسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني عشر.

- شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 06، 2017.
- عميروش شلغوم ومريم بلعزوز، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية في الجزائر (2002-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 35، 2014.
- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 39، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2017.
- مزيان محمد توفيق وبن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 07، 2016.
- صوفان العيد وبولحية الطيب، فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي (البنك الفيدرالي الأمريكي نموذجاً)، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، 31/10/2018.
- عمر عبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، مجلة الريادة للاقتصاد التجاري، المجلد 05، العدد 01، يناير 2019.
- ضيف روفية، قنوات تأثير السياسة النقدية غير التقليدية، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018.
- العشي وليد وصديقي أحمد، تطور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، 2018.
- هناء محمود سيد أحمد، تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على معدل التضخم، مصر المعاصرة، مصر المعاصرة، العدد 547، 2022.
- علي صاري، السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2016.
- بوليفاتش أ.، الروبل الرقمي وآفاق تدويل العملة الروسية، معهد بريماكوف الوطني للبحوث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، المجلد 66، العدد 6، 2022.

- تشن يوان وي تشيان شياو، الاقتصاد السياسي لليوان الرقمي الصيني، مجلة التمويل الرقمي، 2021.
 - خيرباش أحمد، التحول الرقمي في القطاع البنكي الجزائري: التحديات والآفاق، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 13، العدد 2، 2021.
 - فرجي محمد، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة المدير، سنة 2021.
 - سانيكوفا ل. ف.، الإطار القانوني للعمليات الرقمية للبنوك المركزية والروبل الرقمي، مجلة المالية، العدد 2، 2023.
 - سيدورينكو إ. ل.، الروبل الرقمي: نموذج العملة الرقمية للبنوك المركزية، أعمال المؤتمر الأوروبي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد 113، 2021.
 - شرارة، ج.، & بقبق، ل. إ. العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 09-23. مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، 6(2)، 2023.
 - الصين. "مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022.
 - عشري محمد، العملة الرقمية للبنوك المركزية وآثارها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 09، 2020.
 - غزالي فاطمة وبوشارب سميرة، إدماج الخدمات المالية الرقمية في النظام البنكي الجزائري: الواقع والآفاق، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 1، 2020.
 - جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023.
 - ليندة آيت بشير، دراسة تحليلية للأثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، 2022.
- ندوات وتقارير:
- ميادة محمد الحسن، العملات الرقمية المشفرة "البيتكوين نموذجا"، ندوة بعنوان العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة - المملكة العربية السعودية، 8 نوفمبر 2021.

- البنك العربي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة للبنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي – مشروع عابر، 2020.

تقارير:

- بنك التسويات الدولية، العملات الرقمية للبنوك المركزية: تقرير إلى مجموعة العشرين، 2021.
- بنك الجزائر، تقرير حول وسائل الدفع الإلكترونية وآفاق الدينار الرقمي، 2023.
- فان ييفي، تقدم البحث والتطوير في العملة الرقمية الإلكترونية (E-CNY) في الصين، بنك الشعب الصيني، 2021.
- غورناكوف أليكسي، تحديات وفرص تنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية، 2023.
- وزارة الرقمنة والإحصائيات، الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، الحكومة الجزائرية، 2022.

أطروحات دكتوراه:

عزالدين نادية، أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2019-2020.

العشي وليد، تقييم فعالية أدوا السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ادرار -الجزائر، 2018.

بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990 – 2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2018-2019.

خولة جاسم محمد، السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الأزمات المالية عبر الاستقرار المصرفي (مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2024.

محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر) للفترة 2017-2020، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، قسم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دالي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2021-2022.

عبد العزيز مقراني، آلية عمل سرعة تداول النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

رسائل ماجستير + بكالوريوس:

- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03، 2010-2011.

- بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية المحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2009.

- ليث احسان حاتم، السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي، جزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس، قسم علم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2018

مذكرات:

-بو الصيد خولة ورقيعي أسماء، دور العملات الرقمية في حماية ملكية الأعمال الرقمية دراسة حالة تقنية NFT، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعية عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، 2021-2022،

المراجع الأجنبية:

مقالات:

-Jeffrey E. Glass. WHAT IS A DIGITAL CURRENCY? The Journal of the Franklin Pierce Center for Intellectual Property, Volume 57, Number 3, Columbia Law school, 2017.

-Sergio Luis Náñez Alonso, Central Banks Digital Currency: Detection of Optimal Countries for the Implementation of a CBDC and the Implication for Payment Industry Open Innovation, Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, Vol 07, No 72, February 2021.

- Nikolett ANTAL-MOLNÁR, The evolution of the digital currency, UCBE, Vol 03, No 01, University of Pécs, Hungary, 2022.

- Katherine Stewart (2017,06 17) Digital Currency and the Future of Transacting on monetary policy and financial stability of the national economy: The case of the digital ruble of Russia. National Research University Higher School of Economics.

رسالة ماجستير:

Karol Maciej Barzyk & Viktor Macek, Inclusive and Exclusive Affordances of Central Bank Digital Currencies: A Multiple-Case Study of Sweden and Bahamas, MSc in Business Administration and Ebusiness, Copenhagen Business School, 14-05-2022.

مواقع إلكترونية:

-<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/517116>
<https://almashhad.com/article/174515324408726-economy/838321126404901>

Banque Mondiale. (2023). Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2021.

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

Banque Mondiale. (2023). Indicateurs du développement dans le monde : Données sur l'inclusion Financière. Banque mondiale.

Disponible sur : <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

<https://academuspublishing.com/en/nauka/article/71300/view>

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

<https://doi.org/10.15405/epsbs.2021.06.29>

<https://www.bank-of-algeria.dz>

<https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2021e3.htm>

<https://www.oecd.org/f>

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RAND PE254z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RAND_PE254z1.arabic.pdf)